

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.74
1 December 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسي : السيد فلورين
شم : السيد ولد بيّه (نائب الرئيس)
شم : السيد القروي (نائب الرئيس)
(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
(موريتانيا)
(تونس)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٣] (تابع) :
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا
(ج) تقارير الامين العام
(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
(هـ) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64442/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥ .

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/42/22 ، A/42/22/Add.1)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى

جنوب افريقيا (A/42/45)

(ج) تقارير الامين العام (A/42/659 ، A/42/691 ، A/42/710)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/42/765)

(هـ) مشاريع القرارات (A/42/L.26 الى A/42/L.32 ، A/42/L.36)

السيد صلاح (الأردن) : السيد الرئيس ، تناقش الأمم المتحدة ومنذ

تأسيسها السياسة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وقد اتخذت العديد من

القرارات والاعلانات والمبادئ التي أدانت بأقوى العبارات تلك السياسة ، ودعت إلى

القضاء عليها . وبالرغم من هذا كله ما برح نظام بريتوريا يتحدى ارادة المجتمع

الدولي ويرفض القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة على نحو يثير

الاستفزاز ، ويصعد أعماله الإرهابية ضد شعب جنوب افريقيا ، ويستمر في احتلاله غير

الشرعي لاقليم ناميبيا ، ويرتكب الاعمال العدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة .

إن التمييز العنصري باطل في جوهره ، فهو جريمة ضد الانسانية وإهانة للكرامة

وعدوان على ضمير البشرية ، كما انه أيضا تهديد للأمن والسلم الدوليين . وتقع على

عاتق الأمم المتحدة مسؤولية رئيسية للمساعدة في الجهود الرامية الى القضاء عليه

دون إبطاء ذلك ان الحالة في جنوب افريقيا تزداد خطورة نتيجة الموقف المتعننت

لحكومة بريتوريا ازاء السكان الوطنيين من السود داخل البلاد وإزاء دول خط المواجهة

الافريقية .

ويعتقد البعض بإمكانية اقناع قادة جنوب افريقيا بالتخلي طواعية عن سياسة

الفصل العنصري . والآن ، وبعد أن أعطي قادة جنوب افريقيا الفرصة الكافية ولم

يتجاوبوا مع رغبة المجتمع الدولي ، فقد ثبت خطأ ذلك الاعتقاد ، وثبت أن قادة جنوب

افريقيا يعملون دائما من أجل جعل نظامهم العنصري أكثر فعالية ومناعة في وجه الضغوط الداخلية والخارجية وأكثر قدرة على الاستمرار . كما أن ذلك النظام ييسر بين الحين والآخر باعلان اقتراحات يسميها بالاصلاحات التي يمكن ادخالها على سياسة الفصل العنصري ، ويفعل ذلك تحت تأثير منطق يجعله يتصور أن بوسعها أن ينقذ حياته بمثل تلك الاماليب التي لا تعالج المشكلة على نحو سليم وجذري . فنظام بيرتوريا الذي يواجه من الداخل المقاومة والنضال الوطني الذي يخوضه السكان السود ، والضغط الدولي من الخارج ، يحاول المراوغة والتلاعب واستغلال عامل الزمن .

ويتوجب على المجموعة الدولية أن تستمر في ممارسة الضغوط واتخاذ الاجراءات الكفيلة التي تجبر حكومة بيرتوريا على البدء فورا وبدون قيد أو شرط بانهاء عمليات القمع والإرهاب ضد السكان السود ورفع حالة الطوارئ المفروضة ، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين ، وزعماء النقابات والمحتجزين ، وعودة جميع المنفيين السياسيين ، وإنهاء سيادة المستوطنات ونقل السكان قسرا ، وإلغاء قوانين الفصل العنصري والانشطة العسكرية وشبه العسكرية الموجهة ضد البلدان المجاورة ، لان تنفيذ ذلك يهيء الظروف الملائمة لاجراء مشاورات ومفاوضات حرة بين جميع أهالي جنوب افريقيا ، ويؤدي لايجاد حل عادل ودائم للمشكلة يكفل للأجيال القادمة الحرية والمساواة والعدالة .

إن نظام بريتوريا يواصل تقوية أركانه وقواته ، يساعده في ذلك تعزيز علاقاته وتعاونه مع بلدان معينة . ويشير تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والوارد في الوثيقة A/42/22/Add.1 الى التعاون المتزايد بين حكومتي جنوب افريقيا واسرائيل ، خاصة في المجالين العسكري والنووي . فاسرائيل تحصل على دعم ومزايا مالية نتيجة لهذا التعاون وتلعب دورا في كسر الجزاءات والمقاطعة الدولية المفروضة على جنوب افريقيا ، وتقوم بمساعدة صادرات جنوب افريقيا من المنتجات لتجد طريقها الى الاسواق العالمية .

ولقد أعرب قادة الدول العربية في مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في عمان خلال الاسبوع الماضي في الفترة بين ٨ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، عن تمسكهم بضرورة دعم التعاون العربي - الافريقي ، وادانتهم للارهاب والتمييز العنصري اللذين يمارسهما النظام العنصري في جنوب افريقيا ، ودعمهم لنضال شعوب افريقيا وناميبيا .

إن الاردن يعرب عن تضامنه مع الكفاح العادل والشجاع الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ضد سياسة الفصل العنصري في سبيل الحرية والعدالة ، ونؤكد لذلك الشعب المناضل أن الحرية والعدالة لا يمكن الحصول عليهما بلا تضحيات ، ولا يقدمهما النظام العنصري هدية اليه ، ومهما بلغت التضحيات فإن ذلك الشعب مصمم أكثر من أي وقت مضى على القضاء على النظام العنصري ، وأن وحشية ذلك النظام وقساوته لا يمكنها أن توقف مسيرته . كما وتدين بلادي الاعمال العدوانية التي تقوم بها قوات الفصل العنصري ضد الدول الافريقية المجاورة بهدف زعزعة استقرارها وإضعاف اقتصادها واثائها عن مساعدة معارضي سياسة الفصل العنصري . ولا تكتفي تلك الحكومة باحتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا ، بل تستخدم ذلك الاقليم قاعدة للعدوان على دول خط المواجهة الافريقية ، وتغلق حدودها وأراضيها بين الحين والآخر أمام حركة الترانزيت وبضائع دول خط المواجهة كمحاولة منها للانتقام والابتزاز وإلحاق الضرر باقتصادياتها .

إننا إذ نحیی صمود دول خط المواجهة الافريقية ، ننشد جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة تقديم المساعدة الاقتصادية والمعنوية لتلك الدول تعبيرا عن الوقوف معها ودعمها لصمودها ومحاولة للتخفيف عن معاناتها .

إننا نؤكد ضرورة مضاعفة الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الالتزام الكامل من قِبَل الجميع بمقاطعة شاملة لجنوب افريقيا ، وضمان التنفيذ الفعلي لجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والمتعلقة بمناهضة سياسة الفصل العنصري . وإذا ما تحقق مثل هذا الالتزام من قِبَل جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة الدولية ، فإن نهاية الفصل العنصري تقترب ساعتها لتلغظ أنفاسها . وحتى نعمل السى ذلك ، لابد من اضطلاع مجلس الأمن بدوره بشكل كامل لاتخاذ اجراءات فورية بموجب الفصل السابع من الميثاق ، بغية تطبيق جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الفصل العنصري القائم في جنوب افريقيا .

السيد ايندريفي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال منطقة الجنوب الافريقي تشكل بؤرة أزمة حادة في العالم ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها منذ أعوام طويلة الحركات المناهضة للفصل العنصري والمجتمع الدولي ، إلا أن الحالة لسوء الطالع لا تبدي أي تحسُّن .

إن نظام الفصل العنصري الذي يجد نفسه في أزمة تتعمق يوماً بعد يوم يمنع الغالبية السوداء التي تمثل ٧٥ في المائة من سكان البلاد من ممارسة حقوق الانسان الاساسية ، وذلك عن طريق توسيع نطاق تدابير القمع الوحشية وإدامة حالة الطوارئ واللجوء الى سجن المواطنين والتطرق في استخدام الإرهاب والعنف . ولقد أوضحت خبرات الاعوام السابقة أن نظام الفصل العنصري ليس مستعداً لادخال تغييرات تؤثر على جوهره . ونتيجة لحالة التوتر المتفاقمة في الداخل وأزمة نظام الفصل العنصري ، فإن التدابير والخطط المقدمة والتي يعلن عنها بشأن النظام الدستوري لهذا البلد تهتدك الى انقاذ النظام القائم والإبقاء على حكم الاقلية البيضاء وامتيازاتها . وتستخدم جمهورية جنوب افريقيا ، من جملة أمور ، سلطة الدولة والقوة العسكرية والقوة الاقتصادية بجهد لا يكل بغية القضاء على كل مظاهر المناهضة للفصل العنصري في البلاد ، مهما كانت تلك المظاهر بسيطة وبدائية .

وينعكس تصعيد النظام للإرهاب الجامح الذي يستمر دون عقاب في جمهورية جنوب أفريقيا في تقرير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري بشأن الأحداث التي جرت في العام الماضي . ويشير هذا التقرير مرارا إلى أن جمهورية جنوب أفريقيا تلجأ إلى الابتزاز الاقتصادي وتنفيذ الأعمال العسكرية المباشرة وغير المباشرة ضد دول خطط لمواجهة للحفاظ على دورها المسيطر ونفوذها في الجزء الجنوبي من أفريقيا . وهي تسعى إلى ترسيخ سلطتها والحفاظ عليها عن طريق زعزعة استقرار الحالة الداخلية في دول خط مواجهة وفي المنطقة بأكملها . ومن خلال تفادي تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بكل الوسائل الممكنة ، لا يزال هذا النظام يواصل احتلاله غير الشرعي لناميبيا ويستخدمها قاعدة لشن الأعمال العدوانية المتكررة ضد أنغولا . وغني عن الإيضاح أنه ما من بلد ، مهما كانت طبيعته الجغرافية والاقتصادية مؤاتية ، يمكنه القيام بذلك دون دعم خارجي .

ومع ذلك ، فنحن على قناعة بأن تعزيز كفاح القوى المناهضة للفصل العنصري داخل جمهورية جنوب أفريقيا ، وتكثيف الإجراءات المشتركة لبلدان المنطقة ، وبصفة خاصة بلدان خط مواجهة ، وتعزيز وحدتها ، بالإضافة إلى الضغوط الدولية وطيدة العزم والمتضافرة ، ستؤدي إلى إحداث التغييرات المنشودة والقضاء الكامل على الفصل العنصري في نهاية المطاف .

ومما يتسم بأهمية أساسية أن يكون المجتمع الدولي قادرا على ممارسة الضغوط الملائمة على جمهورية جنوب أفريقيا ، علاوة على تأييد القوى المناهضة للفصل العنصري ودول خط مواجهة . وإن تزايد عدد الدول التي اتخذت تدابير وطنية وجماعية لفرض القيود على العلاقات مع جمهورية جنوب أفريقيا أو قطع تلك العلاقات حقيقة نرحب بها كل الترحيب . بيد أن الضغوط الدولية لا يمكن أن تكفل بالنجاح بشكل حقيقي إلا عن طريق فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة على ذلك البلد وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وينبغي تحقيق ذلك أيضا من جانب الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي حالت حتى الآن دون تطبيق هذه الجزاءات .

إن جمهورية هنجاريا الشعبية تدين بقوة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جمهورية جنوب افريقيا ، وتدبيرها القمعية الداخلية ، وهجماتها العسكرية على دول خط المواجهة ، وسياستها الرامية الى زعزعة الاستقرار ، واحتلالها غير القانوني لناميبيا وهي تقدم دعمها المتنوع ، في حدود السبل المتاحة لها ، لحركات التحرير الوطنية المناهضة للفصل العنصري في المنطقة وتقدم وقفة التضامن مع دول خط المواجهة في جهودها لتعزيز وحدتها وصد أعمال العدوان التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا .

السيد رزوقي (الكويت) : اسحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على تقاريرها القيمة والواردة أمام دورتنا الحالية التي تستعرض الحالة الخطيرة الناشئة عن سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وما حولها . كما أود أن أتقدم بامتناننا العميق للرئيس وأعضاء الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا للتقرير القيم والوارد أمامنا .

إن تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري واضح وبسيط ، أنه يشرح بإسهاب التطورات السريعة التي استجرت خلال الاثني عشر شهرا الاخيرة حول الوضع المتسرد والخطير في الجنوب الافريقي ، والناج عن سياسة الفصل العنصري التي يتبعها النظام العنصري في بريتوريا إزاء معارضي الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وخارجها ، وكذلك تصعيد أعمال عدوانه وارهابه ضد الدول الافريقي المستقلة وزعزعة استقرارها .

إن نظام الفصل العنصري هو السبب الرئيسي لما يعانيه الجنوب الافريقية من عنف وعدم استقرار . إن نظام الفصل العنصري يواصل وبشكل لم يسبق له مثيل ارتكاب أعمال الابادة الجماعية في الداخل ، وممارسة الاعمال العدوانية والإرهابية في الخارج . إن هذه السياسة العنصرية ذات المحورين قد أدت بالفعل الى تعريض الامن والسلم في شبه القارة للخطر .

لقد أشار تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/42/22 وتحت بند الامتتاجيات

والتوصيات ، الى ما يلي :

"اتخذ المجتمع الدولي عددا من الخطوات الايجابية في محاولته عزل جنوب افريقيا والضغط على السلطات لإلغاء الفصل العنصري . إلا أن هذه اجراءات ينقصها التنسيق الى حد بعيد ، ومن ثم فإن بريتوريا تعتمد الى استفلال الثغرات القائمة بهاء . إن عدم اتخاذ اجراءات منسقة وإشر نهج التجزؤ يسمحان لبريتوريا بالتكيف ، بقدر ما ، مع هذه التدابير بالتحول الى أسواق جديدة والتعرف على مصادر جديدة تتزود منها ، وإن كلفها ذلك أكثر الى حد ما" . (A/42/22 ، الفقرة ١٤٢)

إن الكويت لتؤيد تماما هذه النتيجة ، كما أننا ندعو بضرورة بذل جهود حثيثة للتوصل الى نهج متناسق ورصد أكثر فعالية لسد تلك الثغرات . إن نظام الفصل العنصري يعتبر بحق جريمة ضد الإنسانية وإهانة للضمير العالمي . وعليه يتوجب حشد كل الطاقات والإمكانات لإزالة ذلك النظام العنصري البغيض والاستعاضة عنه بمجتمع ديمقراطي لا عنصري يقوم على أساس حق الانتخاب العام في جنوب افريقيا الموحدة .

ويتجلى لنا الآن بأن نظام الفصل العنصري ليست لديه رغبة حقيقية في تحقيق حل سياسي للصراع الدائر في الجنوب الافريقي ، إذ أننا نرى الآن وأكثر من أي وقت مضى مدى وحشية النظام في تحقيق مآربه العنصرية . لقد معد نظام بريتوريا اعمال القمع ضد الاغلبية الوطنية المحزومة في ظل إعلان حالات الطوارئ بصورة متعاقبة . كما أن النظام العنصري أعطى صلاحيات موسعة وحصانة لرجال الجيش والشرطة ومجموعات الامن الاملية وذلك بهدف خلق جو من الإرهاب والذعر لمعارض نظام الفصل العنصري .

ولقد أشار تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري بأنه ، وتحت ستار حالة الطوارئ ، قد تم نقل حوالي ٦٤ ٠٠٠ افريقي بالقوة مقابل ٤٠ ٠٠٠ في عام ١٩٨٥ ، واعتقل ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ افريقي بتهم التعدي في عام ١٩٨٦ ، كما أن معظم المقيمين في "الاطوان المستقلة" محرومون من المواطنة في جنوب افريقيا .

إن الكويت تدين وبشدة هذه الممارسات العنصرية واللاإنسانية . إن هذه الممارسات إنما هي تذكير للعالم ، الذي يدعي بأنه متحضر ، بالممارسات النازية اللاإنسانية . وأكثر ما يشير قلقنا على وجه الخصوص هو الأرقام التي أشارت بشأن أربعين في المائة من الثلاثين ألف شخص المحتجزين منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٨٦ هم من الأطفال في من ١٨ عاما . إننا ندعو المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية الى بذل كل الجهود لتخفيف المعاناة التي يعانيها الشعب الوطني المحروم في جنوب افريقيا ، وبالأخص الأطفال منه .

إن الكويت لتحيي النضال البطولي الذي تخوضه الأغلبية الوطنية المحرومة في جنوب افريقيا بقيادة حركات تحريره الوطنية ، ضد نظام الفصل العنصري على الرغم من كل أعمال القمع المكثفة ، كما أننا نعرب عن تأييدنا ومساندتنا التامة للسدول الافريقية المستقلة لمواجهة سياسة الإرهاب والحصار الاقتصادي التي يمارسها النظام العنصري في بريتوريا ضدها .

لقد اطلع وفد بلادي على تقرير اللجنة حول التطورات الاخيرة فيما يتصل بالعلاقات بين اسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا . إن تعاون اسرائيل مع نظام بريتوريا إنما ينطلق من مبادئ استراتيجية ومصالح مشتركة تربط النظامين العنصريين بعضهما مع البعض . ومن الواضح بأن هناك تعاوننا وشيقا واضحا بين بريتوريا واسرائيل في المجالات كافة . وأكثر ما يشير قلق وفد بلدي هو ذلك التعاون العسكري النووي بين النظامين العنصريين . وقد أشار تقرير اللجنة الي ما يلي :

"يعتقد ان اسرائيل هي أكبر موردي الأسلحة لجنوب افريقيا ، وقيمة المبيعات في الاتجاهين تبلغ أكثر من ١ ٠٠٠ مليون راند . بيد أن ما يتسم بأهمية استراتيجية أكبر هو التعاون السري القائم بين صناعتي الأسلحة في البلدين في الميدان التقني وفي ميدان المخابرات والبعوث" .

(A/42/22/Add.1 ، الفقرة (١))

وأخطر ما أشار إليه التقرير هو ما يلي :

"أخطر جوانب التعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا هو في المجال النووي وتفيد الأنباء بأن علماء من جنوب افريقيا قد عملوا في المرافق النووية الاسرائيلية في ديمونة . كما ذكرت الأنباء أن جنوب افريقيا تخطط لبناء مدرج للطائرات يتكلف اربعة ملايين جنيه استرليني في اقليم جزيرة ماريون الناشئ الواقع في القارة المتجمدة الجنوبية "انثاركتيكا" . ويعتبر هذا المدرج السري مرفقا عسكريا يمكن أن يستخدم لتطوير الموقع لاجراء التجارب على القذائف النووية . وقد ذكر العلماء الموجودون في الجزيرة أن ضباطا عسكريين من جنوب افريقيا واسرائيل زاروا الجزيرة وتفقدوا مسدج الهبوط" . (A/42/22/Add.1 ، الفقرة ١٦)

إن الكويت لتدين ذلك التعاون بين النظامين العنصريين ، الذي يمثل تهديدا مباشرا لامن واستقرار الشعوب الافريقية والعربية على السواء ، ويعرض الامن والسلم الدوليين للخطر .

إننا نتعجب من تلك الدول التي تعارض اتخاذ اجراءات مقاطعة الزامية شاملة ضد نظام بريتوريا ، بحجة أن المفاوضات السلمية متقودنا وبالتدريج الى اصلاح نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . لقد اوضحت ممارسات نظام الفصل العنصري خلال العام المنصرم وحتى الآن ماهية هذا النظام العدواني .

لقد أشارت صحيفة "واشنطن بوست" في عددها الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي الى ما يلي : "يقول مدير معهد جنوب افريقيا المستقل للعلاقات العنصرية ان الحزب الوطني اضطر الى التخلي عن الفصل العنصري الكلاسيكي ، وان مركز الجاذبية لجمهور الناخبين البيض قد تحول تجاه اليسار مع السيد بوتوا" .

ويقول مفكرو الفصل العنصري بأن هناك الآن نظرة كلاسيكية لنظام الفصل العنصري تختلف عن مفهوم الفصل العنصري . وهذا هو في الواقع ما يتبناه بوتوا الآن . إن جميع هذه المفاهيم تصب في قناة واحدة الا وهي ممارسات عنصرية تمييزية تفضل عرقا على عرق آخر ، وهي في هذه الحالة تفضل العرق الابيض على غيره . إن نظام الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه بأي حال من الاحوال ، بل يجب استئصال شافته من عالمنا المتحضر .

إن محاولة نظام بريتوريا لتحسين فكرة نظام الفصل العنصري قد فشلت فسي استمالة القطاعات الوطنية من السكان السود وغيرهم . وعلى الرغم من أعمال القمع المستمرة لتقويض الانشطة السياسية المناهضة للفصل العنصري ، فقد أكدت غالبية الشعب الساحقة على عزمها على مواصلة مناهضة النظام العنصري ، وممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال في جنوب افريقيا الموحدة واللاعنصرية .

إننا نجدد مطالبتنا المجتمع الدولي قاطبة بالضغط على نظام بريتوريا العنصري لاطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط ، وعلى رأسهم الزعيم الوطني نيلسون مانديلا .

في الوقت الذي يخوض فيه شعب جنوب افريقيا المحروم نضالا مستمرا ، فانه من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي ضغطه المستمر لازالة نظام الفصل العنصري . ولا يتحقق مثل هذا الهدف إلا بتطبيق جزاءات شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . إن الجزاءات الالزامية الشاملة هي التدابير المناسبة لتحقيق الامن والسلم في الجنوب الافريقي .

وفي غياب هذه الجزاءات لابد أن نلجأ الى جزاءات اختيارية محددة تتمكن من خلالها أغلبية المجتمع الدولي من سد الثغرات لمنع نظام بريتوريا من التعرف على مصادر جديدة لاسواقه ، ومنعه أيضا من سد احتياجاته الاقتصادية . وفي هذا المجال فاننا نرى ان الحظر النفطي هو أحد أهم المجالات الرئيسية التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها تضيق الخناق الاقتصادي على نظام الفصل العنصري .

ومن هذا المنطلق فقد سعت الكويت لتعزيز هذا الحظر الذي التزمت به مع شقيقاتها الدول العربية وغيرها من دول العالم . لذا فقد جاءت مشاركتنا في الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، تعبيرا عن تلك القناعة . اننا نؤيد الجهد الكبير الذي قام به الفريق . كما نعبر عن تأييدنا للاستنتاجات والتوصيات التي تضمنها تقريره . وبالذات فاننا ندعم الاستنتاج الذي توصل اليه الفريق بضرورة انشاء آلية لجمع المعلومات عن تحركات السفن من جنوب افريقيا واليها . إن من شأن هذه الآلية أن تساعد بشكل فعال الدول الملتزمة بالحظر النفطي في مراقبة توريد وتمدير النفط من والى جنوب افريقيا . إن خلق هذه الآلية ستسد الثغرة التي يستغلها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والشركات ذات المصالح في انتهاك الحظر النفطي .

لقد عبر المجتمع الدولي من خلال المؤتمرات والاجتماعات العديدة اذنته واستنكاره لنظام الفصل العنصري ولممارسات التمييز العنصري . وقد كان للكويت شرف استضافة مؤتمر القمة الاسلامي الخامس في شهر كانون الثاني/يناير الماضي . واتخذ

مؤتمر القمة قرارات عديدة كان أهمها إدانة نظام حكم الاقلية في بريتوريا بشدة لاتباعه سياسة الفصل العنصري المقيتة ، واحتلاله لناميبيا ، واعتداءاته المتكررة على دول خط المواجهة والدول المجاورة ، وقمعه لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا . وأكد من جديد تأييده للقرارات الصادرة عن الامم المتحدة بشأن القضاء على سياسة الفصل العنصري ، وتحقيق الاستقلال لناميبيا . وطالب كذلك الدول الاعضاء بفرض عقوبات شاملة وفعالة على نظام حكم جنوب افريقيا . كما طلب المؤتمر من مجلس الامن فرض عقوبات اقتصادية شاملة وملزمة تنفيذا لاحكام الفصل السابع من ميثاق منظمة الامم المتحدة ، كما قرر المؤتمر انشاء لجنة منبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي ، خاصة بجنوب افريقيا وناميبيا ، ودعا الدول الاعضاء الى الاسهام في صندوق افريقيا الخاص بمساعدة الدول والاقليم في الجنوب الافريقي ، وهو الصندوق الذي انشاه مؤتمر القمة الثامن لدول حركة عدم الانحياز المنعقد في هراري .

وفي الختام إن الصراع لازالة الفصل العنصري إنما هو صراع الحق ضد الباطل ، وصراع الحرية ضد العبودية ، ولا بد في يوم من الايام أن يسود الحق ، وأن تسود الحرية ، وأن تسترد الاغلبية الوطنية المحرومة حقوقها المشروعة غير القابلة للتصرف في جنوب افريقيا الموحدة .

السيد تركمن (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما أعيد

التأكيد عليه مرارا عبر السنوات في الجمعية العامة إن المجتمع الدولي ، والامم المتحدة بوجه خاص ، يتحملان مسؤولية خاصة عن مساعدة شعب جنوب افريقيا في كفاحه ضد الفصل العنصري . فعلى الرغم من الاعلانات والقرارات العديدة ، والطائفة العريضة من التدابير التي اعتمدت حتى الان ، ما زال نظام الفصل العنصري الذي تتبعه حكومة جنوب افريقيا يشكل عبئا على ضمير المجتمع الدولي .

إن نظام الفصل العنصري الظالم غير الأخلاقي ، بوصفه أحد أشكال العنصرية المؤسسية التي لا يمكن ادامتها إلا باتباع العنف والقهر ، يشكل تحديا صارخا لمفهومى الحرية والمساواة الاساسيين . وما من شك في أنه لا يمكن تعديله وإنما يمكن استئماله بالكامل . ورغم قلق المجتمع الدولي الاجماعي رفضت بريتوريا حتى الان ابداء نية صادقة في استئصال هذا النظام الشائن ، وقاومت إحداث أي تغيير ملموس .

لقد شاهدنا طوال السنوات تردي الازمة المستمر وتكثيف القمع في جنوب افريقيا . وتوضح المعلومات عن الحالة الراهنة في ذلك البلد انه رغم القمع الشديد ، لا تزال المقاومة ضد الفصل العنصري تنمو بشكل ملحوظ ، مسببة بدورها مزيدا من القمع . لقد أكمل نيلسون مانديلا ٢٥ عاما في السجن ، رغم النداءات العالمية النطاق . وأفرج مؤخرا عن غوفان مبيكي - وهو زعيم آخر من زعماء المؤتمر الوطني الافريقي - بعد أن قضى ٢٤ عاما في السجن . ويمكن أن يكون هذا تحركا هاما اذا كان خطوة أولى صوب تحرير زعماء وسجناء سياسيين آخرين .

في اجتماع عقدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري منذ شهرين ، وخصم لبدء حملة للافراج عن السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، أشير الى ما يلي :

"إن أي شخص في جنوب افريقيا يمكن احتجازه في أي وقت لفترة غير محدودة . وقد أصبح سوء المعاملة والتعذيب واستخدام جماعات الاقتماص المحلية أمورا منتشرة دون كايح . وفي الشهور الاخيرة كان الاطفال هدفا لعنف الدولة . ومن بين المحتجزين في عام ١٩٨٦ فقط الذين يقدر عددهم بـ ٢٠ ألف فرد ، كان ٤٠ في المائة دون سن ١٨ عاما ووصل مفر من بعضهم الى ١٢ سنة ، ومات ٢٦ شخصا في الاحتجاز في السنوات الثلاث الماضية . ووقف مؤخرا في طابور الموت ٢٩ رجلا وإمرأة واحدة . والجريمة الوحيدة التي ارتكبها هؤلاء الناس معارضتهم للفصل العنصري .

إن أعمال الاحتجاز وإلقاء القبض على زعماء الكنيسة ونقابات العمال والصحافيين والشباب وحتى الاطفال لا تسهم إلا في تدهور الحالة المأساوية في جنوب

افريقيا . وقد زادت التغييرات الدستورية المقدمة لدعم النظام الحالي للفصل العنصري والتمييز العنصري من شعور الاحباط العميق الذي ينتاب السكان السود فعلا . كما أسهم إعلان حالة الطوارئ في العام الماضي في جميع أنحاء الاقليم ونتائج الانتخابات المقصورة على البيض في شهر أيار/مايو ١٩٨٧ ، في زيادة تدهور الحالة المتفجرة .

ونظرا الى هذه الحالة ينبغي لحكومة جنوب افريقيا أن تدرك أنها ما دامت لا تلغي مرة واحدة وإلى الابد سياسة الفصل العنصري التي تطبقها ، وما دامت لا تتيح الظروف اللازمة لإحداث تغيير سياسي حقيقي ، فان هذه الحالة اليائسة ستظل باقية ، وستطور الى حرب عنصرية كاملة النطاق .

ومما يزيد من تعقيد هذه الحالة عدوان جنوب افريقيا على الدول المجاورة لها . وتعميد أعمال العدوان هذه يهدد بالخطر الاستقرار والسلم في الجزء الجنوبي من افريقيا . إن دول المواجهة المستقلة ذات السيادة ، التي تعلن عن تضامنها مع شعوب جنوب افريقيا المقهورة ، لا تزال تتعرض لغزوات جنوب افريقيا وأعمالها المزعزعة لاستقرار . إن البلدان التسعة الاعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي في الجنوب الافريقي لم تتأثر فقط بحرب زعزعة الاستقرار التي تشنها جنوب افريقيا ، ولكن وصل حجم الدمار الذي ألحقته بها سياسة زعزعة الاستقرار الى ابعاد منذرة بالخطر . ولا يزال المجتمع الدولي يدين بشكل قاطع هذه الاعمال التي تعد انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي .

إن تدفق اللاجئين بسبب القمع والتمييز العنصري القائم في جنوب افريقيا يشكل عبئا آخر على البلاد المجاورة . ولا تزال دول الجنوب الافريقي المستقلة تشعر بالتزام انساني باقتسام مواردها الاقتصادية المحدودة مع اللاجئين من جنوب افريقيا الذين تركوا ديارهم نتيجة الضغوط التي لا تحتمل والتي تمارسها بريتوريا . وينبغي وضع محنة هذا الشعب في الحسبان عند تقييم الحالة الشاملة .

تلاحظ حكومة بلادي بقلق عميق تدهور الحالة في جنوب افريقيا ، ولا تزال مقتنعة بالحاجة الى القيام بعمل دولي منسق لمناهضة الفصل العنصري . وكما ورد في تقرير آخر للأمين العام (A/42/512) فان السنوات المقبلة يمكن أن توفر الفرصة الاخيرة التي يمكن فيها تصفية نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا دون الموت والتدمير والغرض التي تجلبها حرب عنصرية .

إن ازالة الفصل العنصري بالوسائل السلمية تتطلب ممارسة ضغط حاسم ومصمم ضد نظام جنوب افريقيا ، ووضع سياقات ثابتة وموثوق بها من جانب الذين يمارسون ذلك الضغط .

وإذا نظرنا الى لامبالاة جنوب افريقيا التامة بالبحث والنداءات وجميع أنواع الضغط السياسي يتضح انه يجب علينا أن نواصل البحث عن طرق ووسائل جديدة لإرغام البلد على قبول التغيير . وهذا العام اتخذت الغالبية العظمى من الدول الاعضاء خطوات هامة لعزل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وتلك الجهود - إذ تكملها الآراء التي أعرب عنها أعضاء البرلمان الليبراليون ونقابات العمال والكنائس والجامعات ومجموعات الطلاب والمحافيون وهيئات الشباب - يجب أن تصبح منطلقا للالتزام عالمي باعتماد تدابير الزامية شاملة بوصفها وسيلة سلمية ضد الفصل العنصري ، وباتاحة الفرصة لاقامة ديمقراطية تعددية الاعراق في جنوب افريقيا .

يجب على حكومة جنوب افريقيا أن تدرك أخيرا أنها ملزمة ببذل جهد مخلص للتخلي عن سياسة الفصل العنصري المهينة التي تعود الى عصر ماضي ، وبالدخول باقتناع في حوار سياسي من أجل إحداث التغيير .

وعند هذه النقطة ، اسمحوا لي أن أشير الى أننا نلاحظ بارتياح اللقاء الذي نظمه في شهر تموز/يوليه الماضي معهد البديل الديمقراطي لجنوب افريقيا في دكار حيث التقى أعضاء بارزون في الطوائف المتحدثة باللغة الافريكانية بممثلين عن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . وينص الإعلان المعتمد في ذلك المؤتمر على ما يلي :

"يسلم المشاركون بأن النهج الذي يتبعه الذين يمارسون السلطة يشكل عقبة رئيسية في سبيل التقدم نحو تسوية تفاوضية لمسألة جنوب افريقيا . وقد كان من المقبول أيضا أن الافراج غير المشروط عن جميع الزعماء السياسيين الموجودين في السجون أو المعتقلات ، ورفع الحظر عن التنظيمات شرطان مسبقان أساسيان لاجراء المفاوضات" .

ونحن نرحب بذلك المؤتمر ونشجع على اجراء الاتصالات من هذا النوع ، التي كانت غير متصورة منذ سنوات قليلة .

أود أن أختتم بياني بالاعراب عن التزام حكومة بلادي الصارم بجميع الجهود الرامية الى إجبار جنوب افريقيا على احترام التزامها بانتهاء سياسات التمييز العنصري التي تنتهجها . إن تركيا ليست لها علاقات دبلوماسية أو قنصلية بريتوريا ، وكمؤشر على تضامنها مع شعب جنوب افريقيا ، يسرها أن تسهم - ولو بقدر متواضع - في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا وفي برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي .

أود أيضا أن أدلي بتعليق أخير على العمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وأثني على جهودها لزيادة وعي الرأي العام العالمي بالحاجة الى الكفاح الحاسم لمناهضة الفصل العنصري .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : مرة أخرى تبحث الجمعية العامة مسألة سيادة الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا العنصري في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، منتها القواعد المتواضع عليها عموما للقانون الدولي والسلوك المتحضر . وقد أشير مرارا الى أن سياسات وممارسات الفصل العنصري تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومع الإعلان العالمي لحقوق الانسان والإعلان الخاص بانهاء الاستعمار ، وتمثل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين .

اننا نؤكد بصفة خاصة على أن نظام الفصل العنصري الذي يرتكب أبشع الجرائم ضد الانسانية تخلى منذ فترة طويلة عن أي مظهر من مظاهر مراعاة قواعد السلوك الدولي المعترف بها على وجه عام . وما برحت أعمال العدوان والارهاب والتخريب مستمرة بلا رحمة ضد البلدان الافريقية المستقلة . وترتكب هذه الاعمال ضد أنغولا التي لم تذق طعم السلم منذ أن حصلت على الاستقلال .

إن أطماع الاحتلال وازدراء قواعد القانون الدولي من جانب السلطات العنصرية لا تعرف حدودا . ووفقا للرسائل الاخبارية ، قام بوتا رئيس النظام العنصري لجنوب افريقيا وثلاثة من وزرائه بزيارة المناطق المحتلة من اقليم أنغولا ، حيث توجد الوحدات العسكرية لجنوب افريقيا . وقد فعلوا ذلك لكي يعلنوا ، كما قال وزير الدفاع في جمهورية جنوب افريقيا : "التعاطف ، والاشتراك والمسؤولية الشخصية عن الاعمال العسكرية" . وينبغي أن نذكر أن نظام جنوب افريقيا يرتكب هذه الاعمال العسكرية في اراضي دولة مستقلة دون أن يعلن الحرب عليها .

وعلى الرغم من ارادة المجتمع الدولي التي عبّر عنها بوضوح ، لا يزال الاحتلال غير الشرعي لناميبيا مستمرا . كما أن فرض حالة الطوارئ العامة ، وتصعيد أعمال القمع والاعتقالات الجماعية لمعارضى الفصل العنصري ، بما في ذلك النساء والاطفال ، هي استجابة النظام العنصري لمطالب السكان من أجل الحصول على حقوق الانسان الدولية . وقد أشار تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الى ما يأتي :

(السيد أودوفينكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

"تكشف حالة الطوارئ ، المفروضة منذ تموز/يوليه ١٩٨٥ في شكل أو آخر والتي تتابع تجديدها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وحزيران/يونيه ١٩٨٧ ، عن أن جنوب افريقيا دولة بوليسية تتمتع فيها قوات الامن بسلطات قمع غير محدودة تقريبا ... " (A/42/22 ، الفقرة ٢) .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، شأنها في ذلك شأن المجتمع العالمي كله ، تدين بقوة الاعمال الاستبدادية للاعتقال والقتل الجماعي وسياسة الارهاب والتخويف ، وتطالب بوضع حد فوري لتحكم العنصريين ، كما تطالب بالافراج عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الاخرين .

وتبين الاحداث في جنوب افريقيا أن النظام العنصري الوحشي غير قادر على سحق المقاومة الجماعية للشعوب المقهورة ، مهما كانت التدابير القمعية المتطرفة التي يتخذها .

وكما ورد في تقرير اللجنة الخاصة "واجه نظام جنوب افريقيا العنصري في الفترة الاخيرة [أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/أغسطس ١٩٨٧] مقاومة شاملة على الصعيد الوطني للفصل العنصري على نحو لم يسبق له مثيل" . (الفقرة ٧)

ثم يقول التقرير ما يلي :

"شهدت جنوب افريقيا عاما من التعبئة الشعبية المستمرة التي تعكس تصميم الاغلبية السوداء على إزالة نظام الفصل العنصري وإقامة الاسس اللازمة لمجتمع ديمقراطي وغير عنصري بدلا منه" . (الفقرة ١٥)

وتوضح الاضرابات الواسعة النطاق التي حدثت أخيرا في مناجم الفحم والذهب في جنوب افريقيا قوة الطبقة العاملة في البلاد وعزيمتها الملمية . وكل مظاهرة يقوم بها العمال في جنوب افريقيا أصبح لها الآن طابع سياسي ، وأصبح مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا قوة ضخمة مناهضة للفصل العنصري . وتضم الجبهة الديمقراطية المتحدة ٦٠٠ منظمة مختلفة ، أو أكثر من ١,٥ مليون شخص ، بصرف النظر عن لون جلدهم . وتزداد على نحو مستمر سلطة المؤتمر الوطني الافريقي الذي يوظف بالنضال الشعبي السري .

وفي بداية هذا العام أقيم احتفال ضخم بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لهذه المنظمة الطليعية ، التي تعتبر الممثل الشرعي الحقيقي الوحيد لشعب جنوب افريقيا والمدافع عن مصالح ذلك الشعب . وكل هذا يبين أن النظام العنصري لم يعد يمكنه بعد الآن أن يوقف موجة الغضب التي اجتاحت البلاد وأدت الى التردى المستمر في الازمة السياسية .

وفي مواجهة القسوة والعدوان المتزايدين من جانب نظام الفصل العنصري ، أيد المجتمع الدولي بشكل حاسم لم يسبق له مثيل تطبيق تدابير فعالة ضد هذا النظام ، وأيد مجلس الامن في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) تطبيق جزاءات جزئية ملزمة على جنوب افريقيا في شكل فرض حظر على امداد جنوب افريقيا بالاملحة والمعدات العسكرية .

ونظرا لان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، كانت في ذلك الوقت عضوا غير دائم في مجلس الامن ، فقد ساعدت في اتخاذ قرارات مجلس الامن ٥٥٨ (١٩٨٤) و ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) ، التي تكمل القرارات التي سبق اتخاذها بشأن هذه المسألة . كذلك فان قرار مجلس الامن ٥٩١ (١٩٨٦) له أهمية ملموسة ، حيث اقترح تدابير لزيادة عزلة جنوب افريقيا في الميدان العسكري .

وتوافق جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تماما على الطلب الخاص بشأن يعتمد مجلس الامن على وجه السرعة جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . وفي تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، عندما تكلمت في مجلس الامن اثناء بحث الحالة في ناميبيا ، أشرت أيضا الى أن من المفيد أن يتخذ المجلس بعض التدابير الانتقائية ، مثل فرض حظر على توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . وحتى تكون هذه التدابير فعالة ، يجب أن تكون ملزمة للجميع . وقد علمنا التاريخ أن الجزاءات لن تكون فعالة إلا اذا كانت عالمية ، وإلا اذا أغلقت جميع القنوات ولم يعد هناك ارتباط بالبلدان التي لا تشارك في تطبيق هذه الجزاءات . كذلك فان تطبيق الجزاءات الالزامية ضد تصدير النفط والمواد النفطية الى جنوب افريقيا وشراء الذهب والفحم والمعادن الاستراتيجية من جنوب افريقيا سيكون له

أشهر هام على الجنود الرامية الى التوصل الى حل سياسي لمشكلات الجزء الجنوبي من
القارة الافريقية . وإن القضاء على الممارسات البالية التي يتبعها النظام العنصري
في جنوب افريقيا وناميبيا عن طريق التسوية السياسية لهو أمر يحقق النفع لجميع
الشعوب .

ولسوء الحظ ، فإن بعض البلدان الغربية ، وبصفة أساسية الولايات المتحدة
الامريكية والمملكة المتحدة ، تعرقل اتخاذ أية تدابير دولية فعالة ضد نظام الفصل
العنصري . وقد عرقلت تلك البلدان اتخاذ اجراءات إلزامية في مجلس الأمن وقدمت
الدليل الجديد على ذلك أثناء بحث هذه المسألة في المجلس في بداية هذا العام .
وما برحت هذه البلدان تقدم المساعدة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية
وغيرها من أنواع المساعدة الى النظام العنصري ، وتحاول أن تخفي هذه المساعدات
وراء قناع الادانة بالكلمات وعن طريق اتخاذ اجراءات رمزية خالصة .

وقد أورد تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/42/22) وتقريرها
الخاص بالعلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا (A/42/22/Add.1) الادلة الكافية على هذا
التعاون مع نظام الفصل العنصري . إن الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء في المجتمع
الدولي تدين الروابط العميقة المستمرة التي تقيمها بعض البلدان الغربية ، ولاسيما
الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ، مع جنوب افريقيا في جميع المجالات . فهذه
البلدان تعرقل القضاء السريع على الفصل العنصري وبالتالي تطيل من معاناة اغلبية
السكان الذين يتعرضون للتمييز العنصري .

وفي بعض الاحيان تبذل محاولات لتصوير الصراع في الجنوب الافريقي على أنه
نتيجة للمواجهة العالمية بين الشرق والغرب .

ونحن نرفض بقوة هذا التفسير المحرّف للأحداث في المنطقة . وكل ما ينصب
اهتمامنا عليه هو أن نرى أن شعوب وبلدان المنطقة قد أعطيت أخيرا الفرصة لحل
قضاياها الداخلية والخارجية على السواء في ظل السيادة وفي ظروف من السلم
والاستقرار وأن يتم القضاء على هذا المصدر الخطير للتوتر الدولي .

إن السلم والامن في الجنوب الافريقي لا يمكن احلالهما إلا عندما تنتهي جميع
أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد البلدان الافريقية المستقلة ، وعندما تنال
ناميبيا استقلالها وحريتها الحقيقيين وعندما يتم القضاء النهائي على نظام الفصل
العنصري الوحشي .

ومن الضروري أيضا زيادة الجهود المشتركة المنسقة لعزل النظام العنصري
الاجرامي بهدف إلزام سلطات بريتوريا على الانصياع لارادة المجتمع الدولي . ونحن نتفق
في الرأي مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي "تعتبر ... عزل جنوب
افريقيا عزلا تاما هدفا عاجلا للمجتمع الدولي" . (A/42/22 ، الفقرة ١٤٦)

لقد ذكر ميخائيل غورباتشوف في مقاله المعنون "واقع وضمانات إقامة عالم
آمن" ما يلي :

"كما أن بذل جهد أكثر تضافرا لمكافحة الفصل العنصري ، بوصفه أحد عوامل عدم
الاستقرار ذات الخطورة العالمية ، سيكون له ما يبرره . " (A/42/574 ، ص ٩)
إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ما برحت تنتهج سياسة تهدف إلى
القضاء السريع على نظام الفصل العنصري البغيض وإنهاء الاحتلال غير الشرعي
لناميبيا ، وهي تنادي بفرض المقاطعة والعزلة على نظام بريتوريا العنصري ، ولا تقيم
أي علاقات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو أي نوع من العلاقات مع جنوب افريقيا .
إن تأييدنا الخالص والكامل هو لضحايا الفصل العنصري ، في جانب دول خط
المواجهة والدول الافريقية الأخرى التي تناضل لتعزيز سيادتها وامقلالها وتخوض
الكفاح ضد أعمال العدوان الظاهرة والمستترة التي تشنها السلطات العنصرية في جنوب
افريقيا .

إن شعبنا يعرب عن تضامنه القاطع مع الكفاح الشجاع الذي يخوضه الوطنيون في جنوب افريقيا وناميبيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من أجل تحقيق الحرية وتقرير المصير الحقيقي . ونحن نعرب عن تضامننا مع كفاح البلدان الافريقية لتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تشارك مشاركة فعالة في أنشطة الأمم المتحدة المناهضة للفصل العنصري ، وبوجه الخصوص في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وفي الفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . وتفضل هذه الهيئات بعمل هام عن طريق تنسيق وتنشيط الاجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لتأييد الكفاح العادل الذي تخوضه الشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي .

لقد شاركت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مشاركة نشطة في صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، وكانت من أوائل الموقعين والمصدقين عليها . ونأمل أن تدخل هذه الاتفاقية قريباً حيز النفاذ وأن تكون خطوة هامة أخرى نحو عزل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والقضاء على مظاهر الفصل العنصري في جميع المجالات .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وهي أحد الاطراف في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاينة عليها ، تتقيد تقيداً صارماً بجميع أحكامها ، وفي كل عام نحتفل في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية باليوم الدولي للتضامن مع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا المكافحين ، ونعقد اجتماعات نعبس فيها الرأي العام لتأييد الكفاح ضد الفصل العنصري ، وندعو الى القضاء التام على مخلفات الاستعمار والتمييز العنصري . وتقوم وسائل الاعلام الجماهيري في جمهوريتنا بحملة واسعة لاطلاع السكان في بلادنا على مختلف جوانب الكفاح ضد الفصل العنصري وتعريفهم بالأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها وغيرها من المنظمات في هذا المجال ، وكذلك تطلعهم على الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب المقهور في جنوب افريقيا .

(السيد اودوفينكيو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وفي الختام ، أود أن أشيد مرة أخرى بجهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . إن اللجنة الخاصة في ظل القيادة الماهرة لرئيسها ، السفير جوزيف غاربا من نييجيريا ، ما برحت تقوم بعمل هام لكشف الممارسات العنصرية التي ينتهجها نظام بريتوريا وتعمل على زيادة تعبئة الرأي العام العالمي تأييدا للكفاح الذي تخوضه شعوب الجنوب الافريقي .

إننا نؤيد مشاريع القرارات التي أعدتها اللجنة الخاصة وعُرضت على الجمعية العامة لاعتمادها في الدورة الثانية والاربعين . وتعتزم جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في المستقبل تأييد جميع الاجراءات الفعالة والحازمة التي تتخذها الامم المتحدة للقضاء على نظام الفصل العنصري الاجرامي .

السيد كامسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : إن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، كما كان في السنوات الماضية ، يشعر أن من واجبه أن ينضم الى المجتمع الدولي ليشجب ويدين ، من على منبر جمعيتنا السامية ، سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وسنظل نعمل ذلك دائما بنفس التصميم طالما أن هذا النظام اللانساني لم يمح من على وجه الأرض .

ومن غير المقبول ، بعد مرور سبعين عام على قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية المجيدة ، التي هيأت الظروف المؤاتية لتخليص شعوب بلدان كثيرة من النير الامتعماري ، وبعد ٣٩ عاما من اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، حيث تعلقن المادة الاولى منه رسميا ما يلي : "يولد جميع الناس احرارا متساوين في الكرامة والحقوق" ، وبعد ٢٧ عاما من اعتماد منظماتنا للإعلان التاريخي المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أن نجد الملايين من البشر في القارة الافريقية لا يزالون يتعرضون للاضطهاد والاستغلال ، لا لذنوب اقترفوه ، بل بسبب لون بشرتهم وحده ، على أيدي نظام الاقلية العنصري الاستغزازي الذي لا يزارعه في طبيعته ووحشيته إلا فاشية هتلر .

وحيث أن الاقلية البيضاء تنتهج هذه السياسة المتمثلة في العنصرية
المؤسسية ، أي الفصل العنصري ، فاننا نلاحظ مع القلق العميق أن الحالة في الجنوب
الافريقي تغدو أقرب فأقرب من الانفجار ، سنة بعد أخرى ، وبالتالي تهدد السلم والأمن
الدوليين تهديدا خطيرا . إن الانتهاكات المارخة الواسعة النطاق لحقوق الانسان ،
وأعمال زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي والعنف الواسع النطاق يجري فرضها بصورة
غاشمة على شعوب المنطقة ؛ ولا شك في أن هذه الأعمال هي في نفس الوقت تعبير مباشر عن
هذه السياسة ونتيجة لها ، وما برحت هي ومصدرها مبعث قلق بالغ للمجتمع الدولي .
وفي جنوب افريقيا نفسها يتصاعد القمع ضد معارضي النظام . إن بريتوريا ،
محاولة منها لاحتواء كفاح الشعب المتزايد والشامل ، قد اضطرت الى اللجوء الى أكثر
الوسائل قمعا ووحشية ؛ وهي وسائل تتراوح من اعادة فرض حالة الطوارئ ، التي أدت
الى الاعتقالات والاحتجازات الجماعية والاعدامات بلا محاكمة ، والى الخطف والقتل . ومن
الممكن في جنوب افريقيا احتجاز أي شخص في أي وقت لفترة غير محددة .
وفي عام ١٩٨٦ ، قدرت حكومة بريتوريا عدد الأشخاص المحتجزين بثلاثين ألف
شخص ، بينما الواقع أن العدد يتجاوز ذلك كثيرا . بل إن النساء والفتيان والفتيات
بل حتى أطفال المدارس لم يسلموا من هذه الاحتجازات . وإن آلاف السجناء السياسيين ،
ومن بينهم نقابيين وطلاب وقادة محليون وزعماء دينيون وصحفيون ، يخضعون للمعاملة
القاسية والتعذيب ويعانون قيود السجن لسنوات طوال .

نلسون مانديلا ، الزعيم المحترم للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والعديدون من رفاقه في النضال قد أمضوا ٢٥ عاما في السجن ، وليس لديهم اي امل في الافراج عنهم ، وذلك على الرغم من نداءات ومسااعي المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد لا يسمعنا إلا أن نرحب بمبادرات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لشن حملة لصالح الافراج عن السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، وهي الحملة التي بدأت باجتماع عقد في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ اشترك فيه عمد بعض مدن الولايات المتحدة . ومما يثلج صدورنا ان السيد بيركلي عمدة مدينة كنساس سيتي وهو في الواقع رئيس مؤتمر عمد الولايات المتحدة قال إن الكثير من الولايات والبلدات والمقاطعات في جميع ربوع البلد اتخذت قرارات تدين الفصل العنصري وتطالب بانسزال عقوبات اقتصادية وسياسية على جنوبي افريقيا (A/AC.115/SR.609) . وأملنا وطيد في ان هذا الموقف المتخذ من جانب عمد الولايات المتحدة في هذا السياق سوف يؤثر حتما على الارادة السياسية لحكومتهم الفيدرالية بغية فرض عقوبات شاملة الزامية على حكومة بريتوريا .

وفي ناميبيا المجاورة يواصل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا احتلاله غير الشرعي لذلك البلد منتهكا بذلك انتهاكا سافرا أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وكل الصكوك المتعلقة بحقوق الانسان ، وذلك بعد مضي ٢٠ عاما على انتهاء انتداب ذلك الاقليم الدولي . إن قمع الشعب النامبي الذي يتعرض لنفس قوانين الفصل العنصري وتنهب موارده البشرية والطبيعية بالتواطؤ مع الشركات عبر الوطنية ، يمثل تحديا لسلطة منظمنا . والواقع ان منظمنا قد وصفت الفصل العنصري بأنه "جريمة في حق البشرية" واتخذت العديد من القرارات التي تنص صراحة على ان استغلال تلك الموارد على يد المصالح الاقتصادية الاجنبية تحت حماية ادارة عنصرية واستعمارية إنما يشكل انتهاكا للميثاق والقرارات الصادرة عن الاجهزة المختصة في منظمنا العالمية .

وكما هو الحال في جنوب افريقيا ، يتعرض المناضلون من أجل الحرية أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والمدنيون النامبييون يوميا

للسجن والتعذيب والاعتقال فهم ضحايا الجهاز العسكري لنظام الاحتلال العنصري . وبالفعل ، ولا عجب ، حسب ما قاله السيد شيو بن غويراب أمين الشؤون الخارجية لمنظمة سوابو ، قامت جنوب افريقيا بوزع ما يصل الى ١٠٠ ألف جندي في ناميبيا ، الامر الذي حول بلده الى "شكنة عسكرية" عن طريق التدابير القسرية للتجنيد الاجباري وتشكيل جيوش قبلية "وقد عسكر المجتمع بأمره" (S/PV.2759 ، ص ٨٧) . وبهذا الشكل تسمى برييتوريا الى تحقيق ثلاثة أهداف هي حماية مصالح الشركات عبر الوطنية التي تستغل وتنهب موارد البلد ، وقمع انتفاضات شعب ناميبيا المقهور الذي تمثله منظمة سوابو الباسلة ، واستخدام اقليم ناميبيا قاعدة انطلاق لغزو وزعزعة استقرار دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى . وفي هذا الصدد لم تتوان قوات جنوب افريقيا عن تنظيم غارات مسلحة او أعمال عدوانية متعمدة على أراضي دول ذات سيادة هي بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وانغولا وموزامبيق ، مما اودى بحياة العديدين من الافراد وتسبب في بعض الاحيان في تدمير مرافق اقتصادية ضخمة . فضلا عن ذلك سلح النظام العنصري وجهاز عصابات يونيتا وعصابات الخونة المأجورين مما اوجد في تلك البلدان مناخا من انعدام الامن وخاصة في أنغولا وموزامبيق ، وقوض بشكل خطير تنفيذ أي برنامج اقتصادي انمائي في تلك الدولتين .

وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي المشكورة لمناهضة هذه الافة الزائفة التي وقعت شعوب الجنوب الافريقي ضحية لها ، لا تزال هذه الشعوب بعيدة عن ان تجد مخرجا لمحناتها . فجميع المحاولات الرامية الى استئصال شافة هذا المرض ، بالوسائل السلمية من جانب ارفع المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والكومنولث ما فتئت تصطدم حتى الان بالرفض المتعمد من جانب سلطات برييتوريا . إذ تواصل برييتوريا اللجوء الى هتى المناورات التعويقية التي تنطوي على النفاق ، وعلى سبيل المثال ما يسمى بـ "التسوية الداخلية" و "الربط" ، التي لا ترمي إلا الى تضليل الرأي العام العالمي ، وذلك بهدف ادامة وترسيخ اركان نظام الفصل العنصري سواء أكان ذلك في جنوب افريقيا أم في ناميبيا . واذا كانت جنوب افريقيا العنصرية تجرؤ على ابداء هذا التعنت متحديا بذلك الرأي العام

الدولي ، فالسبب في ذلك هو أنها ما زالت تنعم بالتأييد الاقتصادي والسياسي بل والعسكري من جانب بعض الدول الغربية التي تشاطرها مصالح اقتصادية ضخمة عن طريق الشركات عبر الوطنية العاملة في الاقاليم الخاضعة لسيطرتها . وكلنا نعلم أن عضوين دائمين في مجلس الامن ما فتئا يتنصلان عن المجتمع الدولي عندما يتعلق الامر باتخاذ قرار بغرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا . ففي شهر شباط/فبراير الماضي فان مجلس الامن ، الذي قتل الموضوع بحثا ، لم يتمكن من اتخاذ قرار يدعو الى فرض هذه العقوبات على بريتوريا .

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤيد تأييدا تاما القرارات والمقررات الصادرة عن الامم المتحدة وهيئاتها المختصة الرامية الى تفكيك الفصل العنصري في جنوب افريقيا واستبداله بمجتمع ديمقراطي لا يقوم على الاستعلاء العنصري او التفوق على أساس لون البشرة أو المعتقدات . ونعتقد أنه إزاء الموقف غير التعاوني لجنوب افريقيا وغطرستها ، فان الوسيلة السلمية الوحيدة لتحقيق هذه الغاية هي فرض عقوبات إلزامية شاملة كتلك المتوخاة في الفصل السابع من الميثاق . وفي هذا السياق نؤيد تأييدا مطلقا انشاء المؤتمر الثامن لبلدان عدم الانحياز في هراري لمندوق العمل من اجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري (AFRICA) الذي يرمي الى تأييد حركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا وكذلك مساعدة بلدان خط المواجهة لتمكينها من دعم قدرتها الاقتصادية في مواجهة أخطار الانتقام من جانب بريتوريا .

وما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، منذ قيامها ، تقف دائما وبحزم الى جانب شعب جنوب افريقيا ، تحت راية حركات تحرره الوطنية مثل المؤتمر الوطني الافريقي ، وشعب ناميبيا ، بقيادة طليعته سوابو ، ودول خط المواجهة في نضالاتها العادلة المشروعة لاستعادة حقوق الانسان الاساسية والحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، وزودا عن سيادتها وسلامتها الاقليمية . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن هذه النضالات سوف تكفل بالنجاح ، بفضل التأييد الحاسم للمجتمع الدولي ، على الرغم من تعنت بريتوريا والمناورات التخريبية لدول غربية معينة .

السيد بيرينغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية وأن أكرر التأكيد على آرائنا بشأن الفصل العنصري في جنوب افريقيا . لقد أدانت الدول الاثنتا عشرة الفصل العنصري مرارا وبصورة لا لبس فيها وطالبت بالقضاء عليه . إن الفصل العنصري نظام مؤسسي تفرضه دولة عنصرية تحرم أغلبية شعب جنوب افريقيا من حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهو انتهاك صارخ لحقوق الانسان وللحريات الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والتي تعلق عليها الدول الاثنتا عشرة أهمية فائقة . إنه يحط من كرامة الخاضعين له ويولد الضغينة والعنف ، فالعنف متأصل حقا في هذا النظام .

إن الفصل العنصري لا يستطيع البقاء اليوم إلا لأن حكومة جنوب افريقيا تطبق بلا لاهمة تدابير وحشية ضد الأغلبية العظمى من السكان . إن حالة الطوارئ قد أضعفت احتمالات التغيير السلمي بما أدت اليه من إخماد أصوات المعارضة واعتقال ومجن آلاف الأشخاص ، منهم نساء وأطفالا بغير محاكمة . لقد أدخلت حكومة جنوب افريقيا بعض الاملاحة لكنها كانت محدودة للغاية وشديدة البطء . وتشعر الدول الاثنتا عشرة بقلق بالغ إزاء استمرار العنف والقمع .

وتشاطر الدول الاثنتا عشرة المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء ظروف احتجاز بعض المعتقلين . فالاعتقالات بغير اتهام وإساءة معاملة الأطفال أمران بغيضان بوجه خاص . ونحن ندين مرة أخرى الاحتجازات والاعتقالات التعسفية بغير محاكمة ونطالب بالافراج عن كل المسجونين أو المحرومين من حريتهم بسبب معارضتهم لنظام الفصل العنصري .

وتدعو الدول الاثنتا عشرة مرة أخرى الى إنهاء حالة الطوارئ وسائر التدابير القمعية التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا . ونحن ننظر بقلق بالغ الى استمرار تقييد حرية الصحافة في ظل حالة الطوارئ . فحرية الإعلام مبدأ ذو أهمية جوهرية وجزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية . ونحن نحث حكومة جنوب افريقيا على رفع القيود المفروضة على الصحافة بغير إبطاء .

ولا يساورنّ أحداً شك في أن الدول الاثنتي عشرة ترغب في القضاء الكامل على الفصل العنصري . وكما يتحقق هذا الهدف تدعو الضرورة العاجلة الى وقف العنف وإحداث تغيير سلمي عن طريق حوار وطني حقيقي يتخطى حدود اللون أو الاتجاه السياسي أو الدين . فالمفاوضات ذات القاعدة العريضة التي يشترك فيها الممثلون الحقيقيون للغئات المختلفة من سكان جنوب افريقيا هي وحدها التي يمكن أن تفضي الى تسوية دائمة . وينبغي أن يتمثل هدف المفاوضات في إقامة جنوب افريقيا حرة وديمقراطية وغير عنصرية وموحدة تأخذ في حسابها تنوع العناصر التي يتألف منها مجتمعها .

بيد أن الحوار سيظل مستحيلا طالما بقي الزعماء السود سجناء أو معتقلين وظلت المنظمات المناهضة للفصل العنصري محظورة . ونحن نرحب بالافراج عن غوفان مبيكي ولكننا نعتبر هذا الاجراء مجرد خطوة أولى . وتحت الدول الاثنتا عشرة حكومة جنوب افريقيا على الافراج غير المشروط عن نلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين وعلى رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي وبقية الاحزاب السياسية . ونحن نأمل لمعارضة حكومة جنوب افريقيا الجهود التي بذلت مؤخرا لتيسير اجراء حوارا حقيقي .

غير أن الاجتماع الذي عقد بين جماعة شجاعة من مواطني جنوب افريقيا وزعماء المؤتمر الوطني الافريقي هذا الصيف يوضح أنه يمكن إيجاد أساس مشترك .

في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ و ١٩٨٦ وافقت الدول الاثنتا عشرة على سلسلة من التدابير التقييدية الرامية الى إقناع حكومة جنوب افريقيا بضرورة لا مفر منها تحتم اجراء اصلاح جوهرى . وتشمل هذه التدابير حظر الاستثمارات الجديدة ؛ وحظر امتيراد الحديد والصلب والقطع النقدية الذهبية من جنوب افريقيا ؛ وحظر صادرات السلاح والمعدات شبه العسكرية الى جنوب افريقيا ؛ وفرض حظر على واردات السلاح والمعدات شبه العسكرية من جنوب افريقيا ؛ ورفض التعاون في المجال العسكري ؛ ووقف تصدير المعدات الحساسة الى شرطة جنوب افريقيا وقواتها المسلحة ؛ وحظر صادرات النفط الى جنوب افريقيا ؛ واستدعاء الملحقين العسكريين المعتمدين لدى جنوب افريقيا ورفض اعتماد ملحقى جنوب افريقيا العسكريين ؛ وتجميد الصلات الرسمية والاتفاقات في مجالى

الرياضة والامن ، وحظر أي تعاون جديد في القطاع النووي ، وعدم التشجيع على عقد اتفاقات علمية وثقافية إلا عندما تسهم في إنهاء الفصل العنصري أو لا يكون لها دور في دعمه .

واقترن بهذه التدابير التقييدية ، شروع المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء الاثنتي عشرة في تنفيذ برامج منسقة لعدد من التدابير الايجابية التي تستهدف مساعدة ضحايا الفصل العنصري على المعيين الفردي والجماعي في آن معا . ويجري في هذا الصدد التركيز بوجه خاص على مساعدة من اعتقلوا في ظل حالة الطوارئ وعلى برامج التدريب والتعليم الموجهة للسود في جنوب افريقيا . كما عززت مدونة قواعد السلوك الخاصة بالشركات التي لها فروع أو مكاتب أو ممثلون في جنوب افريقيا ، وهي المدونة التي وضعت موضع التنفيذ منذ ١٩٧٧ ، واعتمدت خطوط توجيهية جديدة للإبلاغ . ويجري التركيز الآن بقدر أكبر على دور النقابات المستقلة التي تمثل العمال السود ، وطلب من الشركات أن تولي عناية أكبر لتعليم السود وتدريبهم وتطوير مستقبلهم الوظيفي وللمشاريع الأوسع نطاقا الخاصة بالمجتمعات المحلية . ولا يزال هدف المدونة هو تقديم إسهام عملي في سبيل القضاء على الفصل العنصري واجراء تحسينات كبيرة في ظروف معيشة وعمل أكبر عدد ممكن من العمال الافريقيين .

إن عدم قدرة حكومة جنوب افريقيا على حل المشاكل الناجمة عن نظام الفصل العنصري تؤثر على جيران جنوب افريقيا وتسهم في خلق المعوقات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي يواجهها الجنوب الافريقي . وتنظر الدول الاثنتا عشرة الى هذه الحالة بعين القلق البالغ . وتقدم الدول الاثنتا عشرة والمجموعة الأوروبية مساعدة كبيرة الى جيران جنوب افريقيا . ومن الاولويات الكبرى التي يتوخى تحقيقها في هذا المدد تقليل اعتماد تلك الدول على جنوب افريقيا عن طريق تحسين مرافق النقل في المنطقة ، وهو برنامج ينفذ الى حد كبير تحت رعاية مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي . إن البلدان المشاركة في ذلك المؤتمر تتلقى أيضا مساعدة انمائية في اطار اتفاقية لومي الثالثة وتحمل على مساعدة غذائية من المجموعة الأوروبية . وقد تلقت

في السنوات القليلة الماضية نحو بليون دولار أمريكي سنويا في شكل مساعدات متنوعة من المجموعة الأوروبية وفي إطار برامج التعاون الثنائي مع دولها الاعضاء .

من الناحية الظاهرية ، كانت نتيجة انتخابات البين في جنوب افريقيا في ايار/مايو انتصارا لمن يعارضون اجراء تغيير جوهري في مجتمع الاقلية ، لكنها كانت في الحقيقة هزيمة للجميع . لقد صوت مجتمع الاقلية البيضاء لصالح استمرار حزبان اغلبية سكان جنوب افريقيا من أي قدر من المشاركة . قد تكون حكومة جنوب افريقيا قادرة في الوقت الراهن على قمع المعارضة بالقوة ، ولكنها لن تستطيع ان توقف عقارب ساعة التاريخ .

ستواصل الدول الاثنتا عشرة رمد كل جانب من جوانب ، أشار الفصل العنصري ، بما فيها انتهاكات حقوق الانسان وغيرها من الاساءات التي ترتكب وراء ستار حالة الطوارئ . وستواصل ممارسة الضغط لتحقيق التغيير السلمي . ونظرا لعدم إحراز تقدم جوهري في القضاء على الفصل العنصري فما زال موقف الدول الاثنتي عشرة حيال جنوب افريقيا قيد الاستعراض المستمر .

لقد أوضحت الدول الاثنتا عشرة في مناسبات عديدة بُفضها للفصل العنصري . وإن ذلك النظام الآثم مقضي عليه بالهلاك ، وكلما سارعت حكومة جنوب افريقيا الى تقبل هذه الحقيقة كان ذلك أفضل . وهدفنا الذي يشاركنا فيه مجتمع الأمم بأسره ، هو ضمان وضع حد لذلك النظام الذي لا يحتمل ، وإقامة مجتمع في جنوب افريقيا ينعم فيه الجميع بالحرية والعدالة .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من سمات أنظمة

السيطرة والقهر إن تبين للعالم كل يوم دليلا على رفضها للشرعية وتعنتها المستمر الذي يفوق كل احتمال . وفي هذا السياق ، يعد نظام الفصل العنصري أفضل مثال على ذلك لأنه قام مؤخرا بانتهاك السيادة الاقليمية ، لدولة ذات سيادة ، بل انه جدد على نحو خطير وغير عادل تحديه للمجتمع الدولي ، وهذا التحدي يتمثل في وجود أعلى ممثل للفصل العنصري في أنغولا نفسها . إذ أن رئيس جنوب افريقيا - بقيامه بجولة تفتيشية لقواته التي تحولت الى قوات احتلال بسبب تواتر الاعتداءات - قد كشف النقاب مرة أخرى وبطريقة أكثر خطورة ، عن طبيعة وتنوع التهديدات التي يشكلها نظام الفصل العنصري على شعوب الجنوب الافريقي وخطورة التحدي المستمر الذي يبديه في مواجهة المجتمع الدولي دون عقاب .

إن الفصل العنصري ، يؤدي أساسا - وهذه حقيقة ستظل قائمة لحين القيام بكل ما يمكن للتعجيل بإنهاء الفصل العنصري - ومن خلال كل عمل من أعماله الى نظرية أو أخرى من النظريات الثلاث التي لها خطر متساو على السلم والأمن الدوليين . وهي كلها تشكل خطرا فريدا من نوعه .

ففي جنوب افريقيا نفسها يوجد نظام تطور تطورا فريدا بإضافته الصبغة المؤسسية على العنصرية ، وهو وحشي على نحو خاص في الطريقة التي يعبر بها عن عنصريته . فإنكاره لحقوق الانسان الاساسية الطبيعية إنكارا مطلقا يفضي به الى إشاعة البلبلة في شعب بأسره أو صهره دون تمييز سواء على أساس الجنس أو العرق - لمجرد أنه ملون - في كتلة دون هوية أو صوت أو حقوق ، بل ويمكن استغلالها وقمعها وفقا لاهواء ايديولوجية الاقلية التي تدعي لنفسها الحق المزعوم للإنسان الابيض المتفوق فهي أن يفرض قانونه على غيره ممن يعتبرهم أدنى درجة لانهم من غير البيض .

إن الانكار الوحشي للكرامة الانسانية الكامن في الفصل العنصري يجعل هذا النظام بمثابة تحد متفطر للشرعية الدولية لناميبيا - وذلك لأنه على ثقة من أنه لن ينال عقابا .

إن نظام بريتوريا الذي فرض على شعب ناميبيا استعبادا استعماريًا في انتهاك مافر مستمر لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، قد التزم أيضا دوما بتوسيع القاعدة الجغرافية لسيطرته الاستعمارية ، وقاعدة العدوان الذي يشنه ضد البلدان المجاورة . ومن هذا السياق ، يعد العدوان الحالي الذي يشنه جيش جنوب افريقيا ومرتزقتها على الأراضي الانفولية بل واحتلالهم لتلك الأراضي ، مؤشرا لا يؤسف لطبيعية واستمرارية الخطر الذي يشكله نظام الفصل العنصري على دول خط المواجهه . وفي نفس الوقت ، تبين تلك الاعمال أن نية ذلك النظام تتمثل في تصعيد العدوان . ففي الواقع جاهرت جنوب افريقيا لأول مرة وبفطرسة - وهي الفطرسة التي منحها إياها عجز مجلس الامن عن اتخاذ أي قرار حيالها - بوجود عدة آلاف من جنودها في أراضي أنغولا ، في نفس الوقت الذي كان يقوم فيه أعلى ممثل للعنصرية باستعراض قواته ، كما لو كان في اقليم منهزم .

إن شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وأشقائهما في الجنوب الافريقي ، يخوضون نضالهم بالوسائل العسكرية والاقتصادية . وفي مواجهة الآلية القمعية الجسيمة حظيت رغبة تلك الشعوب الجديرة بالإعجاب في المقاومة والانتصار بتأييد المجتمع الدولي .

لكن ذلك المجتمع ما زال بطيئا في اتخاذ الاجراء الحاسم الذي تتطلبه الحالة في جنوب افريقيا ، وهو اللجوء الى الوسائل المنصوص عليها بوضوح في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

هل يتعين أن تكون أحدث ضحايا ذلك النظام هي التي تحقق الاستئصال النهائي لشافة السيطرة العنصرية والاستعمارية ؟ وإذا ما كان للتضامن الدولي من معنى ، أفلا يمكن أن يتحقق أولا في الجنوب الافريقي ؟ ففي جنوب افريقيا يوجد شعب بأسره معرض للخطر وفي موقف مأسوي حقا يتطلب تعبئة عالمية هامة وملحة لوسائل العمل الدولي المنصوص عليها في الميثاق . لقد استكشفت كل السبل الاخرى دون جدوى ، وإذ يثبت نظام الفصل العنصري بتعصبه استحالة الاصلاح الذاتي ، يصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى ، تبني تلك الوسائل بل وتنفيذها لانه حتى إذا كانت الاعمال الاخيرة التي قام بها نظام جنوب افريقيا العنصري في ناميبيا ضد دول خط المواجهة هي الانفاس الاخيرة التي يلفظها نظام محكوم عليه حتما بالزوال ، فإنها قد اتسمت بعدوانية شرسة محمولة لا يمكن أن يحتويها سوى اجراء دولي متضافر . وهذا الاجراء سيعجل بإنهاء نظام الفصل العنصري ويؤدي الى عودة السلم والامن الى الجنوب الافريقي .

مرة اخرى ، مطلوب من مجلس الامن ، أن يستجيب لنداءات المجتمع الدولي التي لا تتوقف ، وأن يتتبع خطوات الجمعية العامة ، وذلك بأن يعتمد في نهاية المطاف التدابير المطلوبة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وإذ أؤكد من جديد لممثلي شعبي جنوب افريقيا وناميبيا الشرعيين والمؤتمر الوطني الافريقي ودول خط المواجهة تأييد بلادي وتضامنها الذي لا يحيد لكل هؤلاء في كل مرحلة من مراحل قتالهم ضد الفصل العنصري ، فإنني أود بصفة خاصة أن أشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، لنشاطها المستمر ، برئاسة السيد جوزيف غاربا العليم ، وللتدفق المستمر للمعلومات ، ولتعبئة الرأي العام العالمي في هذه المرحلة الحاسمة من نضاله لتفكيك نظام الفصل العنصري .

السيد الشكر (البحرين) : السيد الرئيس ، اسحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وامتنان وفدي لكافة أعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وعلى رأسهم الميجور جنرال جوزيف غاربا صغير نيجيريا رئيس اللجنة ، والسيد عارف شاهد خان من الهند مقررهما ، للجهود الدؤوبة المتفانية التي تبذلها اللجنة الخاصة والإسهامات القيمة التي تقدمها عن طريق رصد الأوضاع في جنوب افريقيا ومن ثم تقديم التقارير والتوصيات الناجمة من أجل مكافحة نظام الفصل العنصري وتخليص شعب جنوب افريقيا من جرائم الفصل العنصري* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ولد بيه (موريتانيا) .

إن اهتمام الأمم المتحدة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري ليس وليد الساعة وإنما هو ركن من الأركان التي أُرسيت وبنيت عليها مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة منذ بزوغها إلى حيز الوجود . فلقد أكدت الدول الأعضاء في ميثاق الأمم المتحدة على إيمانها العميق بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الإنسان وقيمه وبتساوي جميع البشر . كما تعهدت الدول الأعضاء في الميثاق بالعمل على تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا ، والتزمت بالتقيد بها على الصعيد العالمي . كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، بوصفه تعبيراً عن المشاعر العميقة للأمم إزاء حق الفرد في المجتمع ، أكد مبدأ عدم التمييز وأعلن أن البشر جميعاً يولدون أحراراً سواسية في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء . ولهذا كان لكل فرد حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان دون تمييز بسبب العرق أو العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي .

ومنذ إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ ثلثة وثلاثين عاماً ، أصبح من المسلم به اليوم أكثر من أي وقت مضى أن احترام حقوق الإنسان له علاقة وثيقة بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين . وبالرغم من جهود وإنجازات الأمم المتحدة من أجل بلوغ الأهداف والمقاصد المنصوص عليها في الميثاق ، لا سيما تحقيق العدالة وتقرير المصير وصيانة السلم والأمن الدوليين ، فإن حالة خطيرة من انعدام الأمن والاستقرار مازالت تواجه عالمنا اليوم لا سيما منطقة الجنوب الأفريقي ، حيث مازال نظام الفصل العنصري الحاكم في بريتوريا هناك يقترف الجرائم تلو الجرائم ضد الأغلبية من شعب جنوب أفريقيا وناميبيا الأمر الذي يزيد من حدة التوتر الدولي في تلك المناطق الحساسة من العالم .

لقد درس وفد بلادي بعناية فائقة تقرير اللجنة الخامسة الماديين في الوثيقة A/42/22 والوثيقة A/42/22/Add.1 فرأى أن الشواهد والمعلومات القيمة التي تضمنها التقريران المعروضان على الجمعية العامة لها أدلة دامغة ضد هذا النظام العنصري ،

حيث أماطت اللثام عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، فضلا عن سياسات القهر والاضهاد المنهجية والمؤسسية التي تمارس ضد الاغلبية السوداء من شعب آزانيا على يد نظام الفصل العنصري باستمرار اتباعه سياسة عنصرية عفا عليها الزمن .

لقد عالجت الامم المتحدة سياسات الفصل العنصري هذه منذ انشائها عام ١٩٤٦ ، ولم يخل قط جدول أعمال دورات الجمعية العامة المتعاقبة من بند لمعالجة هذه المسألة . وظلت عقودا عدة محورا لمناقشة الجمعية العامة . وما زالت هذه المسألة بعد مرور أكثر من اثنين وأربعين عاما ، حتى واليوم مسألة ملحة تتحدى المجتمع الدولي لوضع حد للفظائع والمظالم التي لا تزال ترتكب بحق شعب جنوب افريقيا على أيدي مضطهدين من نظام بوتا العنصري . فلقد اتسمت الحالة في جنوب افريقيا العام الماضي وهذا العام بتدهور خطير إذ اشتملت على عمليات اعتقال واحتجاز وإزهاق أرواح بشرية على نطاق واسع . وواصل نظام الفصل العنصري عمليات الارهاب والقمع ، التي يتركبها ضد غالبية السكان ، وضاغف نظام الفصل العنصري البغيض سياساته المتعنتة لفرض الظلم والعناء والشقاء على الاغلبية السوداء المحرومة من حقوقها الاساسية .

كما واصل عدوانه المستمر على الدول المجاورة بهدف زعزعة الاستقرار في تلك البلدان . إن الاملاحات التي حاول نظام الفصل العنصري إدخالها مؤخرا ما هي إلا محاولة تظليلية لذر الرماد في العيود تهدف الى إطالة عمر نظام الفصل العنصري . وتوضح التطورات الاخيرة عدم توقع حدوث تغييرات جذرية في نظام الفصل العنصري ، ومن تلك التطورات ؛ الانتخابات الزائفة والتعتيم التام على وسائل الاعلام في جنوب افريقيا والإبقاء على حالة الطوارئ واستمرارها . هذه بعض من الشواهد المؤلمة التي تصدى لها شعب آزانيا بكل شجاعة هذا العام . فالاملاحات المزعزعة في جنوب افريقيا ، التي اقترحها نظام بوتا ، ليست سوى محاولة يائسة من أجل تظليل الرأي العام العالمي حاول بها نظام بوتا الخروج من العزلة المفروضة عليه دوليا من ناحية ، ومن ناحية اخرى التصدي ومواجهة النضال العادل الذي تخوض غماره الاغلبية من أجل المساواة والحرية وتقرير المصير في جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية . وبدلا من

أن يحدّ نظام الفصل العنصري في بريتوريا من سياسته العنصرية امتثالاً لارادة المجتمع الدولي ، نجده اليوم متمادياً في غيه ممعناً بمصورة منهجية في ممارسته اللإنسانية بل مصعداً من سياساته العنصرية ضد الشعوب المقهودة في آزانيا وناميبيا . وبالرغم من تضافر الجهود الدولية لإضعاف وعزل ذلك النظام المخزي فإنه مازال يتمتع بأسباب الحياة والبقاء ، ويزداد ضراوة وجبروتاً يوماً بعد يوم ، والسبب في ذلك عدم تعاون بعض الدول الغربية في المقام الأول في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن .

ومن جانبنا ، فقد التزمت دولة البحرين بقرارات الأمم المتحدة . لحكومة بلادي ليست لها علاقات دبلوماسية أو اقتصادية أو تجارية مع جنوب افريقيا . وقد قامت حكومة البحرين ، مع شقيقاتها الدول العربية المصدرة للنفط ، بفرض حظر شامل على تصدير النفط الى جنوب افريقيا . كما أن حكومة البحرين أصدرت في مطلع عام ١٩٧٥ بياناً مازال ساري المفعول أكدت فيه مقاطعة النظام العنصري الحاكم في جنوب افريقيا اقتصادياً وتجارياً ، ومنعت الاستيراد والتصدير من وإلى جنوب افريقيا أو السماح لأي بضاعة بدخول أو عبور البحرين يكون منشؤها جنوب افريقيا .

وفي الحقيقة ، فإن معارضة حكومة البحرين للعنصرية والفصل العنصري ولاي شكل من أشكال التمييز العنصري والاضطهاد نابع من تمسكها بتعاليم الإسلام الاصيله الخالده والشريعة الإسلامية السمحاء القائمة على الحرية والعدل والإخاء والمساواة بين البشر جميعا ، والتي تفرض وجوب احترام كرامة الانسان وتساوي جميع الناس في الحقوق دون تمييز بسبب اللون أو العقيدة أو الجنس أو العنصر . كما أن دولة البحرين ملتزمة بمبادئ حقوق الانسان المؤكدة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وقد عملت جاهدة على تطبيق تلك المبادئ التي تضمنها الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وليس أدل على ذلك من أن دستور البحرين الصادر في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ جاء مؤكدا لهذا الواقع ، فقد تضمن الباب الثالث منه هذه الحقوق بل ذهب بعيدا في هذا الشأن . إذ أن نصوصه المتعلقة بالحقوق والواجبات العامة كقيلة - بما تمنحه للأفراد من حقوق قائمة على العدل والمساواة - بالقضاء على كافة أنواع الاضطهاد والتمييز اللذين يعتبران بحق هدرا لحقوق الانسان وكرامته . لذا فإن موقف البحرين إزاء العنصرية وسياسة الفصل العنصري واضح وصريح . وقد سجلنا موقفنا هذا في أكثر من مناسبة ومحفل في اطار الأمم المتحدة وخارجها . والبحرين ، إذ تستنكر من جديد ، هنا من هذا المنبر ، مثل هذه السياسات التي يمارسها النظام العنصري الحاكم في بريتوريا ، تؤكد إيمانها بالحقوق المشروعة لشعب جنوب افريقيا وناميبيا في تقرير المصير والاستقلال والمساواة وحرصها عليها . كما تؤكد البحرين من جديد تضامنهما التام مع شعوب آزانيا وناميبيا في نضالهما المشروع ضد نظام الفصل العنصري في بريتوريا .

إن وفدي يدرك جيدا أن فلسفة الفصل العنصري والتفرقة العنصرية التي ينتهجها نظام بريتوريا إنما تهدف في الأساس الى المحافظة والإبقاء على امتيازات الاقلية البيضاء حيث تُفطهد وتُستغل الاغلبية السوداء وتُنكر على تلك الاغلبية المشاركة الشاملة في ادارة شؤون بلادها . فعن طريق ما يسمى بالتشريعات الاصلاحية يحاول النظام العنصري في جنوب افريقيا جاهدا المحافظة والابقاء على نظام اجتماعي بال مصيره ومآله السقوط والانهييار ، عاجلا كان ذلك أم آجلا ، ونرى اليوم ذلك النظام يعمل جاهدا

لقمع الاماني الافريقية المشروعة عن طريق الاعتقالات الجماعية لمناهضي ومعارضى الفصل العنصرى للإبقاء على نظام النقاء العنصرى ، حارما بذلك غالبية السكان السود من أبسط درجات حقوق الانسان دون ذنب ارتكبه أو جرم اقترفوه سوى لون بشرتهم .

إن الحالة المؤلمة السائدة فى جنوب افريقيا والمتمثلة فى معاناة شعب آزانيا وشعب ناميبيا من استعمار قائم على التمييز العنصرى وسيطرة اقلية على اقلية هى فى الواقع ليست الحالة الوحيدة فى العالم ، وإنما هناك أيضا حالة مريرة يتعرض لها الشعب الفلسطينى على أيدي الصهيونية العالمية العنصرية . فالصهيونية قامت على أساس اغتصاب أرض فلسطين وتشريد شعبها وطرده من أرضه ووطنه ليعيش خارج وطنه حياة اللجوء والمنفى ولتقيم على أشلائه كيانا عنصريا استيطانيا فى فلسطين . وتعمل الصهيونية جاهدة اليوم لتصفية قضية ذلك الشعب وإبادته جماعيا بشتى الأساليب وأنواع الأسلحة الفتاكة .

وبالمثل يقوم النظام العنصرى فى بريتوريا بالاستمرار باحتلاله غير الشرعى لاقليم ناميبيا ويرفض الازعان لقرارات الامم المتحدة ولاسيما قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) باعتباره الاطار القانونى السليم لتسوية مسألة ناميبيا تسوية سلمية عادلة على أساس تأكيد حق شعبها فى تقرير مصيره ومستقبله بنفسه عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة . وكما هو الحال بالنسبة لاسرائيل التى ترفض الاعتراف بالمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، فإن نظام جنوب افريقيا أيضا يرفض الاعتراف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) باعتبارها الممثل الشرعى الحقيقى للشعب الناميبى ، فضلا عن رفضه الاعتراف بممثلى الاغلبية الساحقة فى جنوب افريقيا وهما مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا والمؤتمر الوطنى الافريقى .

وما دام الامر كذلك ، فليس من الغرابة بمكان أن نشهد تزايد العلاقات القائمة والروابط المتينة بين النظام العنصرى فى بريتوريا والنظام العنصرى فى اسرائيل فى مختلف المجالات سيما العسكرية والنووية التى تعد انتهاكا صريحا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن المتعلقة بهذا الشأن . وإن وفدى إذ يستنكر ويدين تنامي تلك العلاقات والروابط يود أن يلغى النظر بصورة خاصة الى خطورة التعاون العسكرى

والنوعي بين النظامين وما يشكله ذلك التعاون من تحدٍ للارادة الدولية وخطورة على الدول المجاورة وأود أن أسترعي الانتباه في هذا الصدد الى التقرير الخاص الذي أعدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الوارد في الوثيقة A/42/22/Add.1 المعنون "التطورات الأخيرة فيما يتصل بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا".

إننا نأمل من الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يتخذا القرارات اللازمة الرامية لإرغام نظام بريتوريا بإنهاء حالة الطوارئ والقمع وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وعلى رأسهم المناضل نيلسون مانديلا . وإننا نرى أن ذلك لن يتم إلا عن طريق فرض حظر تام على التعامل مع النظام العنصري في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا اللذين يخوضان نضالا مشروعا من أجل تقرير المصير والاستقلال والمساواة . كما نطالب بعزل نظام جنوب افريقيا العنصري ، وندعو مجلس الأمن الى فرض عقوبات شاملة على ذلك النظام العنصري بموجب الفصل السابع من الميثاق ، باعتباره الوسيلة المناسبة لمساعدة الشعوب المضطهدة في الجنوب الافريقي . كما نطالب بفرض عقوبات صارمة ضد مرتكبي الفصل العنصري والتمييز العنصري باعتبارها جرائم ضد البشرية جمعا .

كما نأمل أن تقوم الجمعية العامة باتخاذ قرارات تطلب من اللجنة الخاصة مواصلة تعبئة الرأي العام العالمي لمناصرة النضال العادل لشعوب جنوب افريقيا وناميبيا . ونود أن نؤكد هنا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالتأكيد على شرعية نضال شعب جنوب افريقيا المضطهد بجميع الوسائل المتاحة بما في ذلك النضال المسلح للقضاء على الفصل العنصري ولممارسة حقه في تقرير المصير في جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية .

إن استمرار الممارسات العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري لا تشوه وجه القرن العشرين فحسب وإنما تعتبر وصمة عار في تاريخ البشرية . ومن هنا يكمن واجبنا المشترك للعمل معا يداً بيد لاجتثاث هذه السياسات الشريرة وتقديم العون والمساعدة للشعوب الافريقية في الجنوب الافريقي ، ضحايا تلك السياسات ، من أجل بلوغ حقوقها المشروعة في الحرية والاستقلال والمساواة .

السيد كايو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان سياسة الفصل

العنصري الشريرة التي يمارسها بلا خلاق خلال العقود الاربعة الماضية نظام الاقلية البيضاء العنصري في جنوب افريقيا ضد اغلبيتها السوداء ومائر الاجناس غير البيضاء ، تعتمد تحديدا الى حرمانهم من الديمقراطية والعدالة وتخلق التبعية للجنس الابيض وتنتهك حقوقهم كبشر وتهدد بزعزعة استقرار الدول الواقعة فيما وراء حدود جنوب افريقيا ولاسيما جيرانها .

ازاء هذه الخلفية واصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومائر المحافظ الدولية التصدي للمشاكل الناجمة عن وجود وممارسة سياسات الحرمان العنصرية التي اكتسبت طابعا مؤسسيا في ادارة العلاقات والانشطة الانسانية في جنوب افريقيا . ولذلك فليست هذه المرة الاولى التي يتعين فيها على الجمعية العامة اتخاذ قرارات فسي محاولة منها لان تقنع ، بل تجبر ، النظام العنصري على تغيير موقفه وانشاء مجتمع يتاح فيه لكل افراد شعب ذلك البلد المعذب التمتع بحياة كريمة على اساس من المساواة بغض النظر عن الخلفية العنصرية او العرقية .

وخلال هذا الوقت كله ، رفضت جنوب افريقيا التخلي عن ممارسات الفصل العنصري ، ولو كانت مستعدة للقضاء على الفصل العنصري لما كانت في موقف غير ملائم فيما يتعلق بما يحل محل الفصل العنصري . فهناك كثير من المبادئ التوجيهية والاتفاقيات المستندة الى ثروة من تجارب الماضي في بلدان كثيرة تدل على ان النظام العنصري يمكن ان يستعين بها على النحو الملائم بحيث يتسنى قيام عملية من التغيير السلمي وتنقذ البلاد من الصراع العنصري النابع بالضرورة من سياسات الفصل العنصري . ولا يسع المرء عند استعراضه للتطورات الراهنة في جنوب افريقيا إلا ان يرى صورة الموقف وهي تزداد قتامة أكثر من ذي قبل . فبدلا من ان يتخلى النظام العنصري عن تطبيق سياسات الفصل العنصري ، عمل على تعزيز مراكزه وتكثيف وتصعيد القمع الذي يمارسه ضد خصوم النظام في وقت تقترب فيه صيحة الحرية التي لا رجعة عنها من ذروتها . لقد دأب النظام على استخدام تدابير محمومة ومخيفة على نحو ما ظهر في

حالة الطوارئ التي لا نهاية لها وفي الاعتقالات العشوائية والاحتجازات غير الشرعية والتعذيب المارخ والقتل والعنف المروع وللتشتيت الجماعي للسكان .

وقد عمد النظام ، في سبيل ستر هذه المجازر ورسم صورة زائفة خارج الحدود وخلق صورة أخرى تختفي فيها المقاومة ، الى اسدال ستار من الرقابة على الاعلام فوق البلاد بأسرها ، منعا لوصول أي أخبار الى العالم الخارجي . وبرغم هذه التدابير التعسفية ، فان المجتمع الدولي يدرك تماما ما يجري داخل جنوب افريقيا فلا سبيل اطلاقا الى اخفاء الشر .

ولا شك أننا على بينة من أنه برغم الجهود المتكررة لاقناع النظام العنصري بالتخلي عن الفصل العنصري ، فقد أصر بمنتهى الملق على مواصلة تطبيق وتدعيم نظام التفرقة العنصرية ، وأضفى الطابع المؤسسي على الجهاز الذي يمارسها ثم عزز فعالية هذا الجهاز بكل وسيلة باستخدام الاساليب الوحشية . فضلا عن ذلك ، فان آليات الترويع وزعزعة الاستقرار والعدوان المباشر ما برحت السياسة المفضلة للدولة في التعامل مع الدول الافريقية المجاورة . ويحدث هذا فيما يجهد المجتمع الدولي في مناقدة جنوب افريقيا أن ترى الضرورة الحتمية لاجراء تغيير فوري في موقفها وللانغفاء الى الرأي العام العالمي ومراعاة قرارات الامم المتحدة .

ان الجهد الذي يبذله المجتمع الدولي يرمي الى تحقيق تغيير سلمي ، ولكن التغيير السلمي ليس الهدف المرغوب للنظام العنصري على نحو ما تكشف عنه أعماله . ومن هنا يمكن القول بحق ان الخيارات المتاحة للمجتمع الدولي محدودة وعلى الامم المتحدة أن تتخذ موقفا حازما وتقرر ما اذا كانت المنظمة سترضخ لنزوات النظام العنصري أو تتخذ تدابير حاسمة لتضمن أن يتخلى ذلك النظام عن سيامة الفصل العنصري . وكما يتضح من أعمال هذا النظام العنصري في الماضي ، ليس لديه أي نية للتخلي عن الفصل العنصري أو رغبة في التصالح مع المجتمع الدولي ناهيك عن شعبه في جنوب افريقيا . وينبغي القول ان النظام قد اختار في المنطقة التي تدخل ضمن ولايته سبيل التحدي والقهر والاضهاد المارخ بالنسبة لكل من ارتفعت أصواتهم معارضين الفصل

العنصري . وفي الوقت نفسه اتبع سياسة من الالاعيب والمناورات ترمي الى خداع المجتمع الدولي أو على الأقل أولئك الذين يقبلون الالاعيب النظام بأن عملية من التفسير تمضي في طريقها . ان حقيقة المسألة هي ان الفعل العنصري شر لا يمكن اصلاحه ولكن ينبغي استئصاله .

وقد اتخذت استراتيجيات الوحشية والقتل المتبعة من جانب النظام لتصعيد القمع ضد الشعب الاسود في جنوب افريقيا وسائر معارضي الفصل العنصري طريقا مروعا . فالسكان السود وجميع معارضي نظام الفصل العنصري تكتم أصواتهم بالسجن فيما يتكفل الرعب والترويع بأمر الموجودين خارج السجون .

وفي هذه الظروف ليس من خيار أمام المجتمع الدولي سوى أن يلتمس أنجع الوسائل لمعالجة الحالة المتدهورة في جنوب افريقيا . وهذه الوسائل لابد وأن تزود بالقوة الجبرية بحيث تتفق والمشكلة المطروحة ومن ثم تستطيع احراز الهدف المنشود . وفيما نتكلم الآن ، ينتج موقف متفجر عن استمرار وجود نظام الفصل العنصري الشرير الذي يدعم صغوفه في جنوب افريقيا ويبلغ من حيث الحجم ما يمكنه من تهديد السلم والامن الدوليين .

وبرغم نشوء توافق في الرأي على المعيد الدولي بالنسبة لضرورة ازالة نظام الفصل العنصري لايزال الشك يراودنا فيما اذا كانت جميع الحكومات ، لاسيما تلك التي تربطها علاقات مع النظام العنصري ، مستعدة بمدق للمساعدة حتى نشهد ازالة لنظام الفصل العنصري عن بكرة أبيه .

ويرى وفد بلدي هذا الرأي لأنه اقترحت منذ أمد بعيد تدابير مختلفة للتعجيل بالتخلص من نظام الفصل العنصري والقضاء عليه ، ولكن هذه التدابير واجهت مقاومة عنيدة من جانب النظام العنصري بمساعدة بعض الحكومات وتحريضها .

ولا يفوتنا أن نذكر بأنه حتى مجلس الأمن فشل في الاتفاق بالاجماع على التدابير اللازمة للتخلص من الفصل العنصري بسبب مقاومة أولئك الذين قدموا مصالحهم الخاصة على مصالح المجتمع الدولي ، بل وعلى مصالح شعب جنوب افريقيا المقهور . ونحن نفتنم هذه الفرمة لنناشد أولئك الذين قاموا في الماضي اتخاذ تدابير قسرية ضد جنوب افريقيا ، أن يمتنعوا عن ذلك ، وان يؤيدوا النداء الدولي بأن يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض جزاءات الزامية شاملة ضد النظام العنصري بسبب تحديه الملف لرغبة المجتمع الدولي في الغاء الفصل العنصري . ونحن نتوقع من الجميع ونناشدهم أن يمدوا يد المساعدة من أجل اتخاذ اجراء دولي متضافر يرمي الى التخلص من الفصل العنصري . ونتوقع أن يحل محله نظام حكم ديمقراطي حقيقي تأتي به انتخابات تجرى على أساس صوت واحد لكل فرد ، كما نتوقع قيام نظام سياسي غير عنصري في جنوب افريقيا فور الغاء الفصل العنصري .

ان تصميمنا باق لم يهن على أن نستمر بغير تردد في دعم وتعزيز تضامننا مع شعوب جنوب افريقيا وناميبيا ، في نضالهم العادل ضد القمع والاستغلال ، وحرمانهم من حقها الثابت في تقرير المصير . وسنواصل ادانتنا لبنية الفصل العنصري برمتها ونطلب : أولا ، الالفاء الفوري لحالة الطوارئ ، وغيره من تدابير القمع المفروضة من جانب النظام العنصري ؛ ثانيا ، الافراج الفوري غير المشروط عن نلسون مانديلا وسائر السجناء والمحتجزين السياسيين ليتمكنوا من المشاركة الكاملة في العملية السياسية في جنوب افريقيا ؛ ثالثا ، رفع الحظر المفروض على حركات التحرير العاملة داخل جنوب افريقيا وخارجها ؛ رابعا ، الازالة الفورية والكاملة للفصل العنصري .

اننا نطلب المساندة المادقة من كل دولة عضو في الأمم المتحدة - وهذه المساندة ضرورية كي نحقق النجاح . ونود أيضا مناشدة جميع الحكومات أن تنفذ كل

القرارات التي سبق للجمعية العامة ومجلس الأمن اعتمادها والمتعلقة بالنضال ضد الفصل العنصري . وبالمثل ، نؤيد الدعوة الى فرض عزلة كاملة على جنوب افريقيا في كافة الميادين . ويتعين على أولئك الذين يتعاملون بأي شكل مع النظام العنصري أن يكفوا عن ذلك . ونود أن نرى بوجه خاص : أولا ، سحب الاستثمارات الأجنبية من جنوب افريقيا ، ثانيا ، فسخ العلاقات الاقتصادية والتجارية ، ثالثا ، وقف توريد النفط ومنتجاته ، رابعا ، وقف التعامل في الميدان العسكري ، وعدم توريد الاسلحة لجنوب افريقيا وذلك وفقا لاحكام قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن الحظر الالزامي على الاسلحة ، خامسا ، وقف التعاون في مجال تكنولوجيا التسلح النووي ، ماداما ، وقد الارتباطات الثقافية والرياضية مع جنوب افريقيا .

وموجز القول ، اننا نريد أن نرى الجميع يقبلون حقيقة فرض الجزاءات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ونرى أنه اذا نفذت الجزاءات بصورة أمينة فانها ستشكل مساهمة كبيرة في الكفاح المستمر ضد الفصل العنصري . ونحن نشهد ، بالفعل ، ردود فعل كبيرة في جنوب افريقيا نتيجة لتصعيد الكفاح ضد الفصل العنصري في الداخل والخارج . وفي هذا الصدد ، أود أن أشيد بدور حركات التحرير في جنوب افريقيا للطريقة الباسلة التي شنت بها نضالها في العام الماضي . وأود أن أؤكد للقائمين بهذه الحركات استمرار دعم جمهورية كينيا حكومة وشعبا حتى يكفل نضالهم بالنصر .

السيد تيب خونال (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : قبل خمسة وعشرين عاما في مثل هذا الشهر ، ومن قضي الاتهام في محكمة جوهانسبرغ ، قال السيد نلسون مانديلا الذي سرعان ما أصبح رمزا لتطلع شعب جنوب افريقيا وتصميمه على استئصال شائفة سياسة الفصل العنصري غير الانسانية ، واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري ، قال :

"... ان حياة كل افريقي مفكر في هذا البلد تدفعه باستمرار الى

صراع بين ضميره من ناحية ، والقانون من ناحية أخرى ... وقد تساءلنا عما

إذا كنا سنحافظ على ضمايرنا وعقائدنا ماعين الى ما نعتقد أنه حق ... لكل الشعب الذي يعيش في هذا البلد ، سواء الجيل الحاضر أو الاجيال القادمة ، ومن ثم نخرق القانون . هذه معضلة واجهتنا ، وأمام معضلة كهذه ليس للشرفاء وذوي الضمير إلا جواب واحد ... لابد أن يتبعوا ما تمليه عليهم ضمايرهم ...".

وبالنسبة للغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا ، تطلعهم الوحيد هو المساواة في الحقوق السياسية ، ومجتمع حر وديمقراطي ، يعيش فيه الجميع في وئام ، مستمتعين بفرص متساوية . ولكن في ظل الفصل العنصري ، وهو نظام يقوم على تفوق الجنس الابيض ، تعتبر مطالبة السود بحقوق متساوية جريمة .

وقد انقضت عقود كثيرة منذ أن هب شعب جنوب افريقيا المقهور والمستغل "ليتبعوا ما تمليه عليهم ضمايرهم" . ولكن نظام بريتوريا لم يعر اهتماما أو يضع اعتبارا لاعتراضاتهم وآرائهم التي قدموها في جديّة . على العكس ، فقد استمر على مدى سنين وهو يتحدى ، في مآمن متزايد من أي عقاب ، ارادة شعب جنوب افريقيا الأسود وارادة البشرية ، يعزز نظامه الشمولي العنصري . وفرض مؤخرا حكم قمعي لم يسبق له مثيل على الملايين من السود ، وعلى خصوم الفصل العنصري . وفي ظل حالة الطوارئ التي أعلنت منذ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، منح النظام قوات شرطة وأمن ذوات السمعة السيئة سلطات لاحد لها لاعتقال واحتجاز وقتل واستبعاد السكان السود . وفي العام الماضي ، تم بالقوة استبعاد ٦٤ ألفا من الافارقة الى ما يسمى بالاطوان وبذلك حرّموا من حق المواطنة بالمولد . وتم القبض على نحو مائة ألف شخص .

وعلى الرغم من المناشدات الاجماعية المتكررة الصادرة عن منظماتنا لوضع حد لاعمال العنف والقمع ، مازال نظام بريتوريا يتحدى بكل صفاة ارادة المجتمع الدولي وذلك بتطبيقه لقوانين غير انسانية وتدابير وحشية . وفي الآونة الاخيرة تدهور الموقف تدهورا خطيرا نتيجة لاعمال القتل العشوائي للسجناء السياسيين ، والاعتقال الجماعي وتنفيذ حكم الاعدام في أعضاء حركات التحرير الوطنية من بينهم السيد ملونغيسي لوبهونديو البالغ من العمر ثلاثة وعشرين عاما ، وعضو مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا .

وفي محاولة لتخويف المعارضة ، خاصة من جانب الشباب والاطفال ، الذين يحتلون مركز الصدارة في أعمال المقاومة ، زاد نظام الفصل العنصري من تحويل آليات القتل نحو التلاميذ في المدارس . ووفقا لما أعلنته اللجنة المعنية بمؤازرة آباء المحتجزين فان نصف المحتجزين منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٨٦ البالغ عددهم ٣٠ ٠٠٠ شخص هم من الصبية الذين لا تتعدى أعمارهم ١٨ سنة ، بل ان بعضهم لا يتجاوز ١٣ عاما من العمر . وعلاوة على ذلك ، قام نظام بريتوريا مؤخرا بإنشاء مخيمات الشباب السرية ، التي يتم فيها اكرام المحتجزين على قبول الأيديولوجية الشمولية للفصل العنصري كنظام مشروع ، أو التعرض لأشكال أخرى من التخويف .

والواقع ان الحالة السائدة في جنوب افريقيا ليست إلا حربا غير معلنة يشنها نظام بريتوريا ضد الاغلبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا الذي تعتبر جريمته الوحيدة هي الدعوة لاقامة مجتمع تسوده الديمقراطية والعدالة والمساواة في أرض مولده .

ان الفصل العنصري لم يقف عند حدود جنوب افريقيا ، بل انه امتد الى ناميبيا المحتلة مسببا أزمة خطيرة في منطقة الجنوب الافريقي برمتها . ويقوم نظام بريتوريا بشن أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار المتكررة ضد الدول المستقلة المجاورة ، في محاولة لاضعاف اقتصاداتها وتقويض حكوماتها ومنعها من مؤازرة النضال العادل الذي يخوضه شعبا جنوب افريقيا وناميبيا . وفي حين أن كل دول خط المواجهة قد أصبحت هدفا لهجمات بريتوريا الوحشية ، فان للفصل العنصري آثار تدميرية بوجه خاص في أنغولا وموزامبيق . وقد عانت موزامبيق من خسائر بشرية واقتصادية فادحة . فعلاوة على خسائرها البشرية التي بلغت ١٠٠ ٠٠٠ قتيل ، كلفها عدوان جنوب افريقيا خسائر مادية تبلغ ما يقرب من ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة . وكذلك تتعرض بلدان أخرى - بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي - لانتهاك سلامتها الاقليمية وغير ذلك من أشكال الضغط الذي يمارسه نظام الفصل العنصري .

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى هنا التضامن الاخوي لشعب كمبوتشيا مع كل ضحايا أعمال بريتوريا الاجرامية ، وهو يدين بقوة الاعمال التي تنتهك

سيادة تلك الدول واستقلالها . ونحن نؤيد تمام التأييد النداءات والتدابير التي اعتمدت في اجتماع القمة لدول خط المواجهة المعقود في نهاية الاسبوع الماضي في لواندا بأنغولا .

ان تصعيد أعمال العنف القسري في جنوب افريقيا والاستخدام المتعاضم للقوات المسلحة من جانب نظام الفصل العنصري ضد بلدان المنطقة لا يترك مجالا للشك في أن ما تريده بريتوريا ليس فقط البقاء في السلطة في جنوب افريقيا واستمرار الاحتلال غير القانوني لناميبيا ، بل أيضا الإبقاء على هيمنته على ذلك الجزء من القارة . ومن شأن هذه السياسة أن تعرض للخطر السلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم كله .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من أعمال القمع والعدوان وزعزعة الاستقرار التي يمارسها نظام الفصل العنصري بشكل مكثف ، فان المقاومة ضده ما فتئت تتعاضم داخل جنوب افريقيا وخارجها . لقد برهن شعب جنوب افريقيا بقيادة حركات تحريره الوطنية ليس فقط على تصميمه الاسطوري على استعادة كرامته الانسانية ، وانما أيضا على قدرته على تلبية تطلعاته المشروعة . ولم تستطع الخسائر التي ألحقها به النظام العنصري من خلال ما ارتكبه ضده من أعمال دموية وحشية أن تثبط من عزيمته على مواصلة الكفاح من أجل استعادة حرية ، بل على العكس من ذلك ، فان ازدياد أعمال الارهاب والقمع لا يؤدي إلا الى زيادة اشتعال الثورة . وفي مواجهة هذه الحالة التي تحرم فيها كل سبل الاحتجاج المشروع والمعارضة القائمة على عدم العنف ، بينما يواصل نظام بريتوريا الاصرار على رفض الامفاء الى المبادرات الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية وتفاوضية للمشكلة ، لم يكن أمام شعب جنوب افريقيا من خيار غير النضال بكل الوسائل المتاحة له للدفاع عن مستقبله وحرية . ان هذا النضال الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ضحية ذلك النظام هو بالفعل نضال مشروع للدفاع عن النفس .

لقد اتسع نضال شعب جنوب افريقيا في نطاقه وتعاضم في قوته بفضل ما يلقاه من معاونة تتمثل فيما تقوم به حركات العمال السود والتلاميذ والشباب والقيادات والمنظمات الدينية من أعمال منسقة ضد نظام الفصل العنصري ، وبدأ يقوض من سلطة

الشرطة والقوات المسلحة لنظام بريتوريا . وفي عام ١٩٨٦ ، زاد عدد الهجمات على المباني والممتلكات الخاصة بذلك النظام من جانب المناضلين من أجل الحرية الى ثلاثة اضعاف ما كان عليه الحال في عام ١٩٨٥ . ولا جدال في أن هذه العمليات الناجحة لا يمكن أن تتحقق إلا بدعم الجماهير وتعاونها . ان أعمال البطولة الباسلة التي يقوم بها شعب جنوب افريقيا لجديرة بكل اعجاب ودعم منا . ويشعر شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، بارتياح عميق ازاء هذا التطور المشجع للنضال الذي يخوضه أشقاؤنا وشقيقاتنا من شعب جنوب افريقيا . ومما يزيد من دواعي الارتياح لنا ، ان هذا الشعب يحارب من أجل نفس القضية ، التي نكافح نحن أيضا من أجلها ، ضد قوات الاحتلال الاجنبي التي تحاول اضعاء الشرعية على سياستها وممارساتها واستمرار نظام الفصل العنصري واحتلال ناميبيا . ويعد النضال البطولي المتمم بالتصميم السني يخوضه شعب جنوب افريقيا برهانا واضحا على عزم ذلك الشعب على تقديم كل التضحيات المطلوبة مهما كانت من أجل تحقيق العدالة والحرية والمساواة .

وقد بيّن التاريخ لنا أنه ليس هناك من شيء يمكن أن يوقف شعبا عقد العزم على الكفاح من أجل الحرية والاستقلال . وكان يتعين على النظام العنصري أن يدرك الآن عدم جدوى أعمال العنف والقمع التي يمارسها ضد ما يمليه ضمير الشعب الاسود في جنوب افريقيا . ولن ينجح نظام بريتوريا أبدا في تحقيق هدفه وهو بهذه الوحشية والعزلة . وفي الوقت الذي تتعاطم فيه المقاومة الشعبية ، أدت وحشية الفصل العنصري الى زيادة ادانة وسخط العالم أجمع . وعلى مدى ما يقرب من ٣٠ عاما ، تطالب الجمعية العامة ومجلس الامن بشكل مستمر بأن تنهي بريتوريا سياستها الاجرامية القائمة على الابرتهايد والتمييز العنصري . وقد أدان مجلس الامن بشدة ذلك النظام الذي عفا عليه الزمن في قراريه ٥٥٤ (١٩٨٤) و ٥٥٦ (١٩٨٤) وأكد مجددا أنه :

"لا يمكن لشيء سوى الاستئصال الكامل لشافة الفصل العنصري واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري قائم على أساس حكم الاغلبية ، عن طريق ممارسة كل بالغ في الشعب بأكمله ممارسة كاملة وحررة للتصويت ... أن يؤدي الى حل عادل منصف دائم للحالة في جنوب افريقيا" .

وعلى مدى السنين ، انضم شعب كمبوتشيا بقوة الى الادانة العالمية ، وطالب بالامتثال السريع لشافة ذلك النظام الشرير . واذ نفعل ذلك ، فاننا ندرك أن نظام الفصل العنصري يناقض ميثاق الأمم المتحدة ، ويمثل تحديا مباشرا لهذه المنظمة ويعتبر جريمة في حق الانسانية . وهو الشكل الوحيد المتبقى في عالمنا المعاصر من اشكال التمييز العنصري وأبشع مظاهر العنصرية ؛ ويكمن فيه سبب أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ، التي ترتكب في هذه المنطقة وتهدد السلم والامن الدوليين .

ونحن نشعر بارتياح عميق ازاء الادراك المتزايد للمجتمع الدولي بضرورة عزل نظام برييتوريا وممارسة الضغط عليه مع تشجيع شعب جنوب افريقيا في نضاله الباسل من أجل حريته . ونرحب بتزايد عدد البلدان التي اعترفت بحركات التحرير الوطنية وأجرت محادثات مع ممثلها . ونلاحظ مع الارتياح أن بعض البلدان قامت بمبادرات منها باتخاذ تدابير جزاءات شاملة والزامية ضد نظام برييتوريا .

بيد أنه من المؤسف ، كما يمكن أن يتوقع المرء ، ان نظام برييتوريا لجأ مرة أخرى الى استعمال اسلوب التخويف وبعض الخدع في الرد على طلبات المجتمع الدولي . وطبقا لما نشرته صحيفه "ول ستريت جورنال" بتاريخ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أقسم السيد ب. و. بوتنا نفسه بأنه لن يكون هناك أبدا حكما للأغلبية السوداء أو رئيسا أسود للدولة في جنوب افريقيا . وفي نفس الوقت ، فرضت الرقابة والقيود على وسائل الاعلام لاختفاء الفظائع والجرائم التي ترتكبها قوات الامن والشرطة عن أعين العالم .

(السيد تيب خونال ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

وقد طورت من آليتها الدعائية لتضليل المجتمع العالمي بما أسمته الإصلاحات الدستورية وخطة المشاركة في السلطة التي تستند الى العرقية . ولكن لم ينخدع أحد بهذه المناورات التسويقية . ان الانتخابات التي اقتضت على البيض والتي عقدت في آب/اغسطس الماضي ، انما تؤكد تعنت السلطات هناك في ترسيخ مبدأ سيادة البيض على شعب جنوب افريقيا الاسود .

وفي وجه العناد المستمر وتكثيف حكم الارهاب والازدراء الكامل لمبادئ القانون الدولي ومعاييره من جانب نظام بريتوريا ، نعتقد انه لا يبقى أمام المجتمع الدولي أي اجراء إلا فرض عقوبات الزامية شاملة ومتضافرة على سلطات بريتوريا اذا اردنا وضع حد للفصل العنصري بأسلوب اللا عنف . وستلقى أي مناقشة أخرى للمتعل من جانب منظمتنا الازدراء وتقابل بنفسى الرفض ، لأن هذا البلد لا يسترشد بالصواب في حكمه .

وأود أن أختتم بياني بالاعتباس مرة أخرى من السيد نلسون مانديلا ، الذي قال : "اني أمقت ممارسة التمييز العنصري ، ويشد أزري في كراهيتي هذه أن السواد الاعظم من بني البشر يمتقونها مثلي . اني أمقت التسميم المنهجي لارواح المغار بالتعصب العنصري الذي يدعو الى كراهية الانسان بسبب لـون بشرته ، ويشد أزري في كراهيتي هذه أن السواد الاعظم من بني البشر ، هنا وفي الخارج يشاركونني إياها" .

ويأمل وفد بلادي الا تتقاعس الاغلبية العظمى في هذا العام ونحن نحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لسجن مانديلا ، في أداء واجبها النبيل بأن تقيم الدليل من خلال جهودها المتضافرة والملمومة ، على أنها تمقت نظام الفصل العنصري أيضا ، وأنها تعمل وفقا لما يمليه عليها ضمير .

السير تيودور (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذ تقترب

دورة أخرى من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة من نهايتها لن يستطيع أي منا أن يتجنب هذا السؤال : ما الذي حققناه ؟ وليس لدي أدنى شك في أن شبح البند ٢٣ من جدول الاعمال سيظهر على الفور ليخزينا ويرعبنا ، لأنه ظل يُمثّل أمامنا طوال الخمس والعشرين سنة الماضية .

انني اعتقد أن دارسي هذه الفترة من حياة الأمم المتحدة سينتبهوا إلى أن مسألة الفصل العنصري كانت أخطر قضية استقطبت اهتمام المحفل العالمي . وسيخلص الدارسون حتما إلى أن هذا البند كان ، في المقام الأول ، مسألة باهظة التكلفة . لقد أرغمت الأمم المتحدة لخمس وعشرين سنة على مناقشة القرار تلو القرار ، واعداد الوثيقة تلو الوثيقة لموضوعات تولدت مباشرة من السياسات التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وتعيّن على المنظمة أن تمويل بعثات خاصة أوكلت إليها بمهمة اقناع جنوب افريقيا للتخلي عن تمسكها بالمفهوم البربري الذي يشكل أساس قوانينها . ان الوقت الذي أنفقته الأمم المتحدة في محاولة وضع حد لنظام الفصل العنصري بالوسائل السلمية لا يمكن تصوره .

وبطبيعة الحال ، كانت الخسائر البشرية هي أفدح تكلفة للفصل العنصري . ومن الخسائر التي لا تحصى في أرواح الرجال والنساء والأطفال التي أودي بها ، الذين كان من حظهم العاثر أن يولدوا في جنوب افريقيا ؛ ومن مذابح شاربفيل إلى مذبحه طلاب ثانوية سويتو والقضاء على القادة الشبان من أمثال ستيفن بيكو ، برهن نظام بريتوريا على إصراره على أن يجعل القتل إحدى أولوياته .

إلا أنه لا يمكن أن نفترض أن الخسائر البشرية للفصل العنصري قد اقتضت على أرواح السود . يجب أن لا ننسى أن نظام الفصل العنصري لم يبذ أي اعتبار لأي معارض من معارضيهِ ، ويجب أن لا ننسى أن الحزب الوطني في جنوب افريقيا ليس هو الممثل الوحيد لجميع المواطنين البيض لجنوب افريقيا .

وكما تعلم الجمعية العامة دون شك ، تشترك بربادوس وشقيقاتها من أقاليم الكاريبي الناطقة بالانكليزية بحماس في لعبة الكريكت الدولية . وما برح فريق الكريكت الذي يمثل جزر الهند الغربية يحوز بالشهرة لبعض الوقت حتى الآن لتفوق لاعبيه في مسابقة الكريكت الدولية . وأنا على ثقة من أن احساسنا بالمجد سيسزداد إذا استطعنا أن نتبارى مع فرق وطنية من جنوب افريقيا حيث نعلم أن هناك عددا ممن أبرز لاعبي الكريكت من جميع الأجناس في العالم .

ولكن للأسف ، وبسبب السياسات العنصرية الفاشمة التي ينتهجها الحزب الوطني في جنوب افريقيا والتي تقضي بأن لا يمثل ذلك البلد إلا لاعبين ذوي بشرة محددة اللون ، تعيّن استبعاد جنوب افريقيا من لعبة يعتبرها الكثيرون أكثر اللعب امتاعا في جميع الرياضات . وهي مسألة تأخذها حكومات الكاريبي والمسؤولون عن لعبة الكريكت مأخذ الجد الى حد بعيد ، لان هناك الكثيرين الذين يشهدون على أن فريق الكريكت الذي يمثل جزر الهند الغربية هو انعكاس ملهم للوثام القائم بين الاجناس والذي يضفي بطابعه على مجتمع شعوب الكاريبي . ونحن نعتبر فريق كريكت جزر الهند الغربية أفضل سفرائنا حقا .

ولاننا نحن في الكاريبي قد شاهدنا برهانا جليا على الاثر القوي للالعاب الرياضية في العلاقات الدولية ، ما فتئنا نتقيد تقيدا صارما باتفاق غلين ايفلس الذي يفرض حظرا صارما على الاتصالات الرياضية مع أي فريق من جنوب افريقيا . وكدليل على التزامنا ، أصدرنا قرارا بايقاف أي لاعب كاريبي مدى الحياة يشترك في أي نشاط رياضي داخل جنوب افريقيا . وباربادوس ، على غرار اقاليم الكاريبي الاخرى ، تظلمع بجدية بالغة بمسؤوليتها للنهوض بالاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . ويسعدني أن أعلمكم بأن هذه الاتفاقية لا تحتاج الآن إلا لخمس توقيعات لتدخل حيز التنفيذ . وما زال أمامنا وقت كافي قبل انتهاء هذه الدورة للحصول على التوقيعات الخمسة .

واستخدمت حكومة جنوب افريقيا بفطرتها المعهودة اغراء الكسب المادي لاستمالة الرياضيين الدوليين ، نساء ورجالا ، لخرق توجيهات التحريم التي أصدرتها حكوماتهم . ولم تكف جنوب افريقيا بالاضرار بمصالح مواطنيها ، بل تسعى الى تشجيع ارتكاب جريمة لا تقل في جوهرها عن جريمة الخيانة بين الدول الاخرى .

لقد ركزت على الرياضة لأنها تمثل المجال الذي كانت حكومات الكاريبي فيه على أوثق اتصال بالترتيبات الاجتماعية لجنوب افريقيا .

ومن المؤسف ، أن جنوب افريقيا تذهب إلى أبعد من المال والرياضة ، فهي ازدرائها لسيادة الدول على الصعيد الدولي وفي داخل حدودها ، أطلقت جنوب افريقيا حملة شريرة لنشر الكراهية العمياء ، تشير فيها الاسود ضد أخيه الاسود في مواجهات دامية من أجل اطالة بقاء نظامها الآثم .

وتقوم جنوب افريقيا بتمويل منظمات المتمردين وتمدها بالعتاد ، لزعة الاستقرار في الدول المجاورة . وتستخدم أفضل تقنيات وسائط الاتصال الجماهيرية في محاولات تستهدف إغراء المتمردين بنظام عالمي من محض تصورهما . وبعد أن انخدع حكام جنوب افريقيا بهذا التصور ، أبدوا براعة شيطانية فائقة في استحداث الطرق التي تكفل لهم تحدي الرأي الدولي وايجاد العراقيل للحيلولة دون أن يسير التاريخ في مجراه الطبيعي . ان تحديهم لمبادئ ميثاق هذه المنظمة لم يسبق له مثيل في جراته .

واعتقد أن هناك بعدا آخر لهذه المسألة المعروضة علينا ، وأثق أن من يعكفون على دراسة هذه الفترة والاقدر على تمييز هذه الامور ، سيتفهمون هذا البعد تماما .

لقد أدانت هذه المنظمة جنوب افريقيا ، بشكل مستمر . ولم تتمكن حكومة جنوب افريقيا ، مع كل ما لها من موارد ومن امكانيات يقدمها لها حلفاؤها ، من إضعاف أو زعزعة تصميم هذه الجمعية على القضاء على الفصل العنصري . وقد استرعى هذا البند اهتمام الجمعية العامة كل سنة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ ، وفي كل سنة يصدر نفس الحكم ، وهو : يجب إنهاء الفصل العنصري . وتمكنت هذه المنظمة ، على نحو ثابت ، ودون كلل ، وفي مواجهة قوى غير مؤاتية ، من قيادة الرأي العالمي إلى خلاصة تلقى الآن قبولا عالميا ، وهي أن نظام الفصل العنصري يشوه كل ما هو انساني وأنه إنحراف شاذ في تاريخ الانسانية .

والواقع ، أن حكومة جنوب افريقيا ، بدلا من اضعاف تصميم هذه المنظمة ، اتاحت للأمم المتحدة فرصة ممتازة لتستكشف وتجرب مصادر قوتها . لقد قيل في مكان ما ، إن جميع الأشخاص الودودين والعاقليين يصلون دائما في الوقت المناسب إلى آراء

متماثلة بشأن جميع المسائل الأساسية . ويجب أن نواصل بذل كافة جهودنا ، حتى نسرى
العلامات التي تؤكد لنا أن نظام بريتوريا المكروه يعيش أيامه الأخيرة .
وتود حكومة بربادوس أن تنقل الى اللجنة الخاصة لمكافحة الفصل العنصري خالص
تقديرها وأن تؤكد ثقتها الكاملة في الامم المتحدة .

إن هذه المسألة ليست الاولى من نوعها . فليست هذه هي المرة الاولى التي
يواجه فيها العالم مجموعة صغيرة من المنحرفين ، الذين تحركهم ضائر مريضة تبعدهم
كل البعد عن مفاهيم المجتمعات المتحضرة والتقدمية . أما الامر الفريد والذي لم
يسبق له مثيل ، فيكمن في الفرصة التي أتاحت لنا خلال السنوات الخمس والعشرين
الماضية لنستخلص من كل ثقافاتنا المتنوعة قيم اللياقة والخير التي تشارك فيها كل
الانسانية ، ونوجهها لمكافحة مفهوم لا يتمشى وخير انسانيتنا . وإنني أثق أن كل من
يفكرون فيما نفعله هنا سيشكروننا على عزم وتصميم الجمعية العامة على مكافحة هذا
الشر .

السيد فرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما اختار

الوطنيون البيض في جنوب افريقيا مصطلح الفصل العنصري لوصف سياستهم الشائنة التي
تنطوي على الفصل العنصري ربما لم يدركوا أنهم يضيفون إلى معجمنا عبارة سينظر
إليها في يوم من الايام بوصفها فكرة تعبر عن الشر نفسه وتعبر أيضا عن إلغاء جميع
القيم الانسانية . وربما لم يتوقعوا أن يتحول الفصل العنصري إلى فكرة تتسبب في عزل
دولتهم عن بقية الامم . غير أنهم كانوا يدركون بالطبع أن الفصل العنصري سوف يتسبب
في معاناة الاغلبية السوداء ويحرم هذه الاغلبية من حقوقها الانسانية ، وهذا ما كانوا
يقصدون . ولكن هل أدركوا إلى أي مدى سيضطرون إلى الاعتماد على العنف الفظ والقمع
والعدوان للدفاع عن سيامة الفصل العنصري ؟ وهل كانوا يدركون أنهم سيصبحون هم
أنفسهم ، يا لسخرية القدر ، ضحايا هذا الفصل العنصري ، ويتحولون إلى أسرى لهذا
النظام الذي أوجدوه بأنفسهم ؟

لقد أجاد التعبير عن هذا أحد مشاهير الادباء المتخصصين في اللغة

الافريقانية ، وهو يصف هذه العلاقة بين الظالم والمظلوم ، فكتب يقول :

"طالما يسيطر الاستغلال على مجتمع ما ، وطالما يتميز هذا المجتمع بالاستغلال والقمع فلا يمكن لأي شخص في ذلك المجتمع أن يتمتع بحريته . فالمضطهد غير متحرر من الفقر ، والجوع ، والظروف المعيشية السيئة ، والمرض والاسى ، والإذلال ، والفساد ، وحتى التواطؤ ؛ ولا يستطيع من يمارس الاضطهاد أن يتحرر من خوفه ، وطمعه ، وجهله ، وتحيزاته ، وتصوراته الوهمية ، واسلوب حياته المنحط ، وإنحلاله السياسي والاقتصادي والثقافي" .

وقد تعمقت الأزمة في الجنوب الافريقي في العام الماضي . وهي أزمة تؤثر في جميع بلدان المنطقة ، غير أن جذورها تنبع من سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها الحكومة المكونة من البيض فقط في بريتوريا .

لقد أصبحت حقيقة الأوضاع الناجمة عن نظام الفصل العنصري بشعة لدرجة أن نظام بريتوريا أصبح مضطرا لاختفائها . ومن الواضح أن النظام لا يفعل ذلك نتيجة للخجل أو تأنيب الضمير وإنما نتيجة للخوف من انكشاف الحقيقة كاملة بحيث يقتنع العالم بأنه يجب أن يزيد ضغطه على بريتوريا ويزيد من عزلة ذلك النظام . إن المأساة المرعبة التي يعيشها الاطفال في ظل نظام الفصل العنصري تتكشف بصورة متزايدة على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات لتقييد المعلومات التي تخرج من جنوب افريقيا وفرض رقابة عليها . وهناك أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل من بين الذين احتجزوا منذ أن فرضت حالة الطوارئ .

أما المؤتمر الدولي المعني بالاطفال في ظل سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا ، والذي عقد في هراري منذ شهرين ، فأتاح لنا النظر على نحو متعمق في الحقائق المؤلمة الناجمة عن الفصل العنصري . ففي هذا المؤتمر تمكن العالم من أن يسمع ويرى ، دون أية رقابة من قبل جنوب افريقيا الشهادات التي أدلى بها الاطفال عن حوادث التعرض للتعذيب والاصابة . وأوضح رجال القانون مدى إنعدام الحماية القانونية للاطفال . إن ما حدث في سويتو في عام ١٩٧٦ لم يكن حالة منعزلة .

وفي العام الماضي عرض فريق الشخصيات البارزة التابع للكمنولث على برييتوريا فكرة الحوار والتفاوض . ولكنها رفضت الفكرة ورفضت اغتنام تلك الفرصة لاجراء تغيير سلمي . وبعد الانتخابات التي اقتضت على البيض والتي أجريت في أيار/مايو من العام الحالي ازدادت تطلبا في موقفها السلبى وسعت إلى مباحثات زائفة على أمل إضعاف عزيمة المجتمع الدولي في تمديه للفصل العنصري . ومازالت متمادية في تعنتها والازمة أخذة في الاحتدام .

إن جنوب افريقيا تحتل ناميبيا احتلالا غير شرعي ، متحدية مجلس الامن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية . وقد اقحمت سياسة التمييز العنصري على هذا الاقليم أيضا إذ تنكر على شعبه حقوقه وتنتهك حقوق الانسان به . وهي تستخدم ناميبيا كقاعدة لشن أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار على جيرانها .

بل إن ذلك يقودنا إلى تهمة خطيرة تلمق بجنوب افريقيا . فذلك البلد كانت تحول دونه وغيره من الدول الافريقية ذات السيادة منطقة من الاقاليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ، أو لسيطرة البيض ، مثلما كانت الحال في روديسيا الجنوبية سابقا . ولكن موجة التحرر الوطني العاتية بلغت في السنوات العشرين الماضية حدود جنوب افريقيا ذاتها لتصبح الآن محاطة بدول افريقية مستقلة يمثل وجودها انكارا للفصل العنصري . و جنوب افريقيا ليس بمقدورها تعطيل مسيرة التحرر الوطني ولكنها تستطيع مهاجمة هذه الدول المستقلة وزعزعة استقرارها لضعافها وفرض ارادتها عليها قهرا .

وهكذا انتهكت جنوب افريقيا ، مرات ومرات ، السلامة الاقليمية لجيرانها ، وارتكبت أعمال العدوان المسلح ، ومارست التهديد والابتزاز والتخريب ودعمت المتمردين . وقد اعترفت رسميا بتواجدها في جنوبي أنغولا وبمحاربتها للحكومة الشرعية في ذلك البلد بأسلوب يفضح بالتحدي . وهذه الاعمال مخالفة لميثاق الامم المتحدة وتشكل انتهاكا للقانون الدولي .

والخلاصة واضحة . فالسياسات التي يتبعها نظام برييتوريا تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . والاجراءات المتعين اتخاذها واضحة أيضا ، وهي منصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق : الجزاءات الالزامية التي يقرها مجلس الامن .

وقيل إن الجزاءات ستكون عديمة المفعول . ولكننا لا نستطيع أن نعرف ذلك بما أن المجتمع الدولي لم يطبق حتى الآن الجزاءات الالزامية المنسقة والواسعة النطاق والتي يمكن أن تكون فعالة . وإن نحن أعلننا أن الجزاءات لن تجدي فما هو إذن البديل الذي نقدمه للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا في كفاحها ضد الفصل العنصري ؟ ويحتج آخرون بأن الاثر الوحيد الذي ستحدثه الجزاءات هو تدمير اقتصاد جنوب افريقيا وزيادة العبء على الاغلبية السوداء بل ودفع حكومة ذلك البلد إلى الامعان في العناد . ولكن كيف يمكننا نحن الاطراف الخارجية أن نقطع بذلك بينما الاغلبية في الداخل تبدو هي وزعمائها مقتنعة بعكسه ؟ عندما يظهر الذين يعانون الازهراء والسجن ، الذين يعيشون في البلدات والبانوتوماتان ، استعدادهم للمجازفة وتحمل عبء الجزاءات الرامية إلى التعجيل بنهاية ما ينوون به من وحشية وعنف ومهانة من جراء الفصل العنصري الذي يهدد حياتهم يوميا ويقصف أعمارهم . من منا بعدئذ يستطيع أن يقول "لا ، حفاظا على صالحكم فإننا نمسك عن الجزاءات" .

والواقع أن العديد من البلدان فرضت طوعا جزاءات تتفاوت شدتها من بلد لآخر ، وحكومة بلدي ترحب بالتحركات الجارية الآن صوب فرض جزاءات دولية وتأييدها ولكن لماذا استحسان الجزاءات الطوعية وكره الجزاءات الالزامية ؟ ما السبب في أن التدابير الفاترة وغير المنسقة تبدو أفضل من عمل متضافر يظطلع به المجتمع الدولي ؟ عندما اتيت لي ، قبل اسبوعين ، شرف الكلام عن مسألة ناميبيا أمام هذه الهيئة ، قلت إن مسألة كفاءة الامم المتحدة لا ينبغي أن تقصر على الميزانية والنواحي الادارية . فهي من وجهة نظر الرأي العام العالمي مسألة تتعلق ، في المقام الاول ، بالعمل السياسي . ويجب أن تكون لدى أعضاء هذه المنظمة الشجاعة والجرأة للعمل من خلال الامم المتحدة على التصدي للشر المسجد في الفصل العنصري وابساء التضامن مع ضحاياه . وقد تساءلت آنئذ عن الرسالة التي وجهها مجلس الأمن لشعب ناميبيا . وثمة سبب يدعوني اليوم إلى طرح السؤال نفسه ولكنه يتعلق هذه المرة بالاغلبية السوداء في جنوب افريقيا . بم يمكننا أن نرد على الآلاف من المعتقلين من

الامهات والاطفال المقبوض عليهم ، والذين عذبوا وأطلق الرصاص على ظهورهم فقتلوا وهم يغرون من شرطة جنوب افريقيا ؟

إن الحكومة السويدية تأسف لعدم تصرف مجلس الأمن في مواجهة القمع المتزايد ، والعدوان المتزايد والتصلب المتزايد من جانب نظام جنوب افريقيا . إذ أننا على الرغم من احترامنا لحق النقض المخول للأعضاء الدائمين فإننا نأسف لاستخدام بعضهم لهذا الحق في مجلس الأمن في شهري شباط/فبراير ونيسان/ابريل من هذا العام . وفي اعتقادنا أنهما كانتا فرصتين لمحاولة تغيير مجرى الأمور في جنوب افريقيا ، أضعهما المجتمع الدولي للأسف .

وإشر ذلك شرعت السويد - جنبا إلى جنب مع سائر بلدان الشمال - في فرض جزاءات خاصة . وقد قمنا بتوسيع نطاق التدابير التي اتخذناها سلفا من جانب واحد وفي ١ تشرين الأول/اكتوبر فرضنا حظرا عاما على التجارة مع جنوب افريقيا وناميبيا . ومن المهم الآن ألا ترخي الضغوط الدولية عن جنوب افريقيا ، بل على العكس ، ينبغي تصعيدها إذ يجب ألا تتبدد قوة الدفع التي توافرت على امتداد العام المنصرم . وينبغي تشديد الجزاءات المطبقة وادخالها تحت مظلة الأمم المتحدة ويجب بذل أقصى الجهد لتمديد التدابير التي أوصى بها مجلس الأمن وجعلها نافذة والزامية . هذا هو ما يمكن للمجتمع الدولي الاسهام به في إحداث التغيير السلمي بجنوب افريقيا وفي الكفاح ضد الفصل العنصري .

ويمكن أيضا الاسهام في ذلك الكفاح بطريقة أخرى ، إذ نستطيع أن نساعد ضحايا الفصل العنصري ومعارضيه بتقديم اسهامات طوعية سخية إلى مختلف برامج الأمم المتحدة المعنية باللاجئين ، وأعمال الفوئ ، والتعليم ، والمساعدة القانونية ، أو بتقديم اسهامات مباشرة إلى المنظمات المعنية بمثل هذه الأعمال الانسانية . والسويد ما برحت منذ سنوات عديدة تمد المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بالمساعدة الانسانية . وقد بلغت قيمة تلك المساعدة ، في العام الحالي ، ما يعادل ٢٠ مليون دولار أمريكي . ونحن ، في

السويد ، نعبر بهذه المساعدة وبأملوبنا الخاص عن رأي فريق الشخصيات البارزة التابع للكمنولث الذي قال ، في تقريره ، عن الزعماء السود بجنوب افريقيا :
 "إن مشاليتهم ونقاءهم الحقيقي من أي حقد عنصري واستعدادهم لا للنسيان فحسب بل للمفح أيضا أمر يستحق الاعجاب . انهم ذخيرة ثمينة ستحتاجها جنوب افريقيا الجديدة" .

وقد تبدى نفس التقدير - والتضامن - في السويد عندما منحت ، في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ، أول جائزة باسم اولوف بالم لسيريل رامافوزا زعيم نقابة عمال المناجم بجنوب افريقيا . هؤلاء هم الاشخاص الذين يخططون بالفعل لمرحلة ما بعد الفصل العنصري في جنوب افريقيا . إن هؤلاء القادة غير عايئين بالظلم والاضهاد ، يجاهدون بلا كلل دفاعا عن مثل هذه المنظمة بل والحضارة الانسانية وهدفهم هو ببساطة : قيام جنوب افريقيا ديمقراطية وموحدة وغير عنصرية . وهم يستحقون منا أقوى دعم ممكن .

ان دعامة أي استراتيجية دولية تستهدف التغلب على سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا لابد أن تكون دعم دول خط المواجهة . وهذا الدعم أمر حيوي . إذ أن جنوب افريقيا لا تبدو على استعداد لقبول فكرة السماح لدول المنطقة ذات السيادة وغير العنصرية بأن تنمو في سلم . فعندما يطفح عنف سياسة الفصل العنصري خارج جنوب افريقيا فسيكون جيرانها أول ضحاياه . وقد منحت هذه البلدان الملاذ لمن اضطروا إلى الفرار من الفصل العنصري ، وهي تتعرض لأعمال العدوان العسكري وزعزعة الاستقرار وغير ذلك من أعمال نظام بريتوريا .

ولكن مساعدة دول خط المواجهة ليست مهمة لحمايتها فحسب ، وإنما بالنسبة لمستقبل المنطقة أيضا ، عندما يزول الفصل العنصري وتشارك كل بلدان المنطقة ، بما فيها جنوب افريقيا وناميبيا في تعاون سلمي .

ولهذا كانت مساعدة دول خط المواجهة لسنوات عديدة حجر الزاوية في السياسة السويدية . وتخص السويد هذه السنة نصف مساعدتها الثنائية ، أو ما يقدر بحوالي ٤٢٠ مليون دولار أمريكي لبلدان الجنوب الافريقي . وبالإضافة الى هذه المساعدة الحكومية ، تقدم المنظمات غير الحكومية أيضا اسهامات كبيرة . وقد قدمت السويد خلال السنوات الخمس الماضية حوالي ١,٥ بليون دولار من مختلف أشكال المساعدة الى المنطقة . وهناك عامل هام آخر في السياسة السويدية إزاء جنوب افريقيا وهو مشاركتها في التعاون الواسع النطاق بين بلدان الشمال والبلدان الاعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، الذي يرمي إلى تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين تلك المناطق والتقليل من اعتماد البلدان الاعضاء في ذلك المؤتمر على جنوب افريقيا .

في الختام ، أود أن أخص الموقف السويدي فيما يلي .
يدين بلدي بقوة الفصل العنصري . فهو جريمة ضد أبسط حقوق الانسان ، كما أنه السبب الاساسي للآزمة في الجنوب الافريقي وتهديد للسلم والامن الدوليين .
وإذا كنا ننشد تغييرا سلميا في جنوب افريقيا ينبغي أن يغير نظام بريتوريا سياسته تغييرا أساسيا . وينبغي أن يطلق سراح نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين ، وأن يرفع الحظر على المنظمات السياسية وغيرها ، وأن يسحب قوات الجيش والشرطة من مدن السود ، وأن يرفع حالة الطوارئ ويبدأ مفاوضات حقيقية لإنهاء الفصل العنصري .

ونعتقد أيضا أن نظام بريتوريا لن يستجيب لهذه المطالب إلا إذا شعر بضغط دولي متواصل ومتزايد . وتؤيد السويد الجزاءات الالزامية الشاملة وفقا لما قرره مجلس الأمن .

وفي نفس الوقت ، ينبغي أن نعرب جميعا عن تضامننا بطريقة عملية مع ضحايا الغمل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن نزيد من تأييدنا لدول خط المواجهة زيادة ملموسة .

السيد فلوريان (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن مناقشة

سياسة الغمل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا تجري في وقت تتفاقم فيه الحالة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية في شكل تكثيف لم يسبق له مثيل للعنف والاعمال القمعية التي يرتكبها نظام بريتوريا ضد شعب جنوب افريقيا ، واستمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وتصعيد أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة .

ان الانتخابات التشريعية التي نظمتها بريتوريا في بداية ايار/مايو من هذه السنة للسكان البيض وحدهم في جنوب افريقيا قد بينت مع ذلك مرة أخرى رغبة السلطات العنصرية في مواصلة سياسة الغمل العنصري في ذلك الجزء من العالم والعمل على استمرار وتشجيع مناخ التوتر في المنطقة .

وفي هذا السياق ، تكشف الكفاح من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية في جنوب افريقيا ، رغم القمع الوحشي الذي تمارسه قوات الشرطة ، كما تكشف في الجنوب الافريقي بأسره ، وهو يشكل جزءا من العمل المتزايد الذي تقوم به الشعوب في جميع أنحاء العالم ضد سياسة القوة والسيطرة .

ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الغمل العنصري وتقارير الامين العام المقدمة في هذه الدورة بشأن المسألة ترسم صورة مرعبة للتدهور الخطير في الحالة في جنوب افريقيا بسبب التصعيد غير المحدود في السياسة الاجرامية للغمل العنصري ، التي تزداد يوما بعد يوم لتصبح مثل سياسة الابادة .

وقد تدهورت الحالة السياسية في جنوب افريقيا . فقد أعلنت حالة الطوارئ مرة أخرى وخولت قوات الشرطة سلطات استثنائية . ووفقا للأرقام التي ذكرت في التقارير

التي أشرت إليها لقي آلاف الأشخاص حتفهم منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وسجن عشرات الآلاف ، كثير منهم من الأطفال أو المراهقين تحت سن الثامنة عشرة .

وكانت اتحادات العمال السود في جنوب افريقيا هدفا لقمع وحشي أثناء إضراب عمال المناجم الكبير في هذه السنة . وقد واصل نظام بريتوريا ، تطبيقا لاستراتيجية السيطرة في المنطقة ، تكثيف أعماله العدوانية وأعمال زعزعة الاستقرار ضد الدول المستقلة المجاورة من أجل إضعافها اقتصاديا وجعلها معتمدة على جنوب افريقيا ، ومنعها من تأييد القوى المعارضة لسياسة الفصل العنصري .

وفي الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في بداية تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك ، تم الإعراب بالاجماع عن القلق إزاء التدهور الخطير في الحالة في جنوب افريقيا . وانتقد بقوة نظام جنوب افريقيا العنصري لسياسة الفصل العنصري التي يتبعها ، التي أعلنت على أنها جريمة ضد الانسانية والتي تشكل اهانة للضمير العالمي . وكرر الوزراء اقتناعهم بأن الفصل العنصري هو السبب الرئيسي للعنف والصراعات في الجنوب الافريقي وفي داخل جنوب افريقيا ذاتها ، وانه لن يكون هناك سلم أو استقرار أو أمن في شبه المنطقة حتى يقضى تماما على سياسة الفصل العنصري اللاإنسانية والبغيضة . وأعلنوا أنه بدون إنشاء مجتمع غير عرقي وديمقراطي في جنوب افريقيا لا يمكن أن يوضع الأساس لحل عادل ودائم مقبول عالميا للمشكلة .

إن الحالة الراهنة في جنوب افريقيا بصفة خاصة ، وفي الجنوب الافريقي بصفة عامة ، تؤكد الآن بقوة أكثر من أي وقت مضى الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير فعالة وجديدة دون تأخير للقضاء على سياسات وممارسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، حتى يمكن ضمان الاستقرار في تلك المنطقة وتحقيق السلم والامن الدوليين .

لقد أعلنت الدول الاعضاء أمام الجمعية العامة في هذه الدورة أكثر من أي وقت مضى معارضتها التامة للفصل العنصري وأدانت بشدة مسلك النظام العنصري لبريتوريا الذي يحرم غالبية شعب جنوب افريقيا من حقوقها السياسية والمدنية الاساسية ، ويتحدى قرارات الامم المتحدة المتصلة بالجنوب الافريقي . ويعبّر توافق الآراء هذا عن الوعي

الاجماعي بأن الفصل العنصري ، الذي يعتبر بمثابة تعبير عن سياسة التفوق العنصري التي ارتفعت إلى مستوى سياسة الدولة ، يتناقض تناقضا صارخا مع المبادئ الاساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

وينضم الوفد الروماني إلى كل من يعتبرون أنه قد آن الاوان لان تبدأ الامم المتحدة في تحمل مسؤولياتها الخاصة بتمكين الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وكل شعوب الجنوب الافريقي من ممارسة حقها في الحرية والتقدم والكرامة الوطنية وحقها في تقرير مصيرها بنفسها .

فقد حددت الأمم المتحدة منذ زمن طويل هدفها في هذا الصدد ألا وهو القضاء على سياسة وممارسات الفصل العنصري والتمييز العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي يضمن المساواة في الحقوق لجميع السكان دون أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو العقيدة .

ويجب علينا أن نلاحظ أنه بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها غالبية الدول الأعضاء لم يتم التوصل إلى اتفاق بالاجماع بشأن أمح السبل الواجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف النهائي واعتماد فرض جزاءات شاملة ضد جنوب افريقيا . ولقد أكدت البلدان الافريقية وغيرها من الدول هذه الحقيقة في مناسبات عديدة وقد شجع ذلك النظام العنصري على الاستمرار في رفضه الصلح لنداءات الأمم المتحدة والبلدان الافريقية من أجل بدء حوار بناء لتسوية النزاع العنصري في جنوب افريقيا وإزالة التوترات في المنطقة وإنهاء انتهاكات جنوب افريقيا لقواعد السلوك الدولي .

إن العمل الحاسم والجماعي من جانب الأمم المتحدة هو في رأينا الطريق الوحيد الذي ينبغي أن نتبعه . إن الاحداث التي وقعت في هذه الفترة أثبتت مرة ثانية ، إذا كان هناك أي داع للاشبات ، ان الطريقة الوحيدة لتسوية النزاع العنصري في جنوب افريقيا ولإزالة التوتر في هذه المنطقة لا تكمن في اصلاح الفصل العنصري وإنما في القضاء الكامل على هذا النظام البغيض القائم على التفوق العنصري وسياسة القسوة والتوسع والهيمنة . وإنما نشاطر الاعتقاد بأنه إذا ما التزمت كل الدول بالسعي إلى تحقيق هذا الهدف وتخلت عن تحفظاتها بشأن الاحداث التي تجري في جنوب افريقيا فسيصود صوت العقل وسيتمزز دور الأمم المتحدة وسلطتها بمفعتها مركزا لتنسيق الاجراءات الفعالة لكل الدول الأعضاء لتسوية المشاكل الرئيسية التي تواجهها البشرية .

ما فتئت رومانيا تبدي تعاطفها وتضامنها مع كفاح الشعوب الافريقية من أجل الحرية والاستقلال والتقدم . وما انفك شعب جنوب افريقيا المقهور يحظى بالتضامن المطلق لشعب رومانيا . وانطلاقا من تمسكنا بموقفنا المبدئي تواصل رومانيا بعزم إدانة سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري وتؤيد بنشاط الشعب المقهور في جنوب

افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي وحركات التحرر الوطنية الاخرى التي تناضل من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري .

وقد تم الاعراب عن هذا الموقف في العديد من الوثائق السياسية لدولة رومانيا وحكومتها وكذلك في أنشطة رومانيا في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى . كما تم التأكيد عليه مرارا في اجتماعات القمة بين الرئيس نيكولاي تشاوشيسكو وقادة الدول الافريقية وحركات التحرر الوطنية . وفي هذه المناسبات ، أكد رئيس دولة رومانيا على الاهمية البالغة لوحدة كل الشعوب من أجل ايجاد تسوية سياسية للنزاعات المختلفة وحالات التوتر في العالم ، لاسيما تلك التي تسود في الجنوب الافريقي . كما أكد من جديد على ضرورة القضاء على السياسات القائمة على العنصرية والفصل العنصري في جنوب افريقيا واقامة دولة ديمقراطية تضمن لكل المواطنين في هذا البلد المساواة في الحقوق بغض النظر عن لون بشرتهم أو عرقهم أو انتمائهم العرقي .

وقبل بضعة أشهر ، وفي زيارة قام بها وفد من دول خط المواجهة لرومانيا ، أعرب رئيس رومانيا مرة أخرى عن تضامن الشعب الروماني مع شعوب هذا الجزء من القارة في نضالها من أجل ضمان القضاء الكامل على الاستعمار وكل أشكال السيطرة والقمع وتعزيز استقلالها الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأكد أيضا أن رومانيا تدين بقوة أعمال العدوان التي تشنها جنوب افريقيا على الدول المجاورة المستقلة ، وسياسة الفصل العنصري والتدابير القمعية التي تمارسها سلطات برييتوريا ضد غالبية سكان هذا البلد .

وانطلاقا من هذه الروح ، يضم وفد رومانيا صوته إلى الوفود التي طلبت من الأمم المتحدة بالعمل دون ابطاء عن طريق اتخاذ تدابير فعالة وحاسمة لتأييد نضال الشعب المقهور في جنوب افريقيا ووضع حد لسياسات وممارسات الفصل العنصري . ومن ثم ، يؤيد وفد رومانيا بشكل قاطع مشاريع القرارات التي ستبت فيها الجمعية العامة في هذه الدورة بغية القضاء على سياسة الفصل العنصري اللاإنسانية .

ونحن على اقتناع بأن مسيرة التاريخ حتمية ولا يمكن تغييرها . وان قوانين التمييز العنصري البغيضة مصيرها الغشل . ولا يمكن لأي شكل من أشكال الضغط أن يقف في طريق تحقيق الحرية وتطلعات الشعب المقهور في جنوب افريقيا .

السيد بوي شوان نات (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجري

مناقشة الجمعية العامة هذا العام للبند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" في وقت تتفاقم فيه الازمة . فنظام بريتوريا العنصري يشن غارات واسعة النطاق ضد أنغولا . ويساور المجتمع العالمي بالغ القلق إذ أن ذلك لا يعرض أمن أنغولا والجنوب الافريقي للخطر فحسب بل العالم أجمع .

ويشاطر وفد جمهورية فيت نام الاشتراكية الوفود الأخرى في إدانة هذه الهجمات إدانة قوية ويدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير فعالة لكي يفل أيدي نظام جنوب افريقيا العنصري التي تقطر دما . فلنرسل تحذيرا صارما اليوم من هذه الجمعية إلى بريتوريا بأنها مادامت تستمر في اتباع شريعة الغاب فلا يمكن أن يكون لها محل في هذا العالم المتحضر .

تتسم الهجمات التي تقوم بها جنوب افريقيا في الوقت الراهن بالخطورة وخاصة أنها تنفذ بعد أن دعت الجمعية العامة في الاسبوع الماضي إلى وقف اطلاق النار في ناميبيا وإنهاء أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقتربها جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة . وتمثل رد جنوب افريقيا في تصعيد خطير لهجماتها ضد أنغولا . ويمثل هذا العمل المتعجرف تحديا خطيرا للمجتمع الدولي ويهدد مصداقية هذه المنظمة ويفضح تعنت جنوب افريقيا فيما يخص استراتيجيتها الرامية إلى الهيمنة على المنطقة . وفي حقيقة الأمر ، تم تكثيف هذه الاستراتيجية بغية إضعاف البلدان المجاورة لجنوب افريقيا وابقائها بذلك معتمدة على جنوب افريقيا ، وبغية استخدامها كرهائن لتخفيف الضغط الخارجي وثنائها عن مساعدة معارضي النظام العنصري ولتخويف هؤلاء المعارضين وتمفيتهم جسديا في الداخل والخارج . وهذا يؤكد الاعتقاد العام بأن الفصل العنصري جريمة في حق الانسانية ووصمة عار في جبين الحضارة الانسانية ويشهد على صحة الحكم بأن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه وينبغي استئصاله .

ومما يؤسف له أنه لا تزال بعض أحلام اليقظة تراود مؤيدي نظام الفصل العنصري . فهم الذين وضعوا سيامة التعامل البنّاء وهم الذين يحافظون على علاقات متنوعة مع جنوب افريقيا العنصرية . والآن بعد أن فشلت كل هذه السياسات وثبت أن هذه العلاقات علاقات هدامة ، بدأوا يتكلمون عن تزييف الاصلاحات عن طريق الدبلوماسية الهادئة ولكنهم ليسوا سوى آخر حشد من الاجانب المتعاطفين مع جنوب افريقيا العنصرية يكرر نفس الاسطوانة المشروخة ، لأن الدبلوماسية الهادئة لا تصلح للتعامل مع الفصل العنصري وهي في الواقع ليست سوى مناورة تسويقية .

وفي أوئل هذا القرن ، عندما قام السود من جنوب افريقيا بالاحتجاج في لندن على سيطرة البيض ، قيل لهم أن يضعوا ثقتهم في قرار مقاطعة كيب باعطاء حق التصويت لبضعة أشخاص من السود المثقفين . وبعد مذبحه سويتو عرضت عليهم ميزة مدونات قواعد عدم التمييز التي اعتمدها المؤسسات التجارية الاجنبية . ويتم اللجوء الى كل هذه الاساليب القديمة منها والجديدة ، لنفس الغرض ، ألا وهو الابقاء على النظام العنصري في جنوب افريقيا . ولهذا السبب فإن الذين يدعون الى هذه الاساليب مسؤولون عن تعنت بريتوريا ، الذي يكلف الالاف من الارواح البريئة وبلايين الدولارات من الخسائر المادية . وهم مسؤولون عن عدم الاستقرار المستمر في الجنوب الافريقي واستمرار حالة الطوارئ والقمع الواسع النطاق ، وعن القائمة الطويلة من الجرائم التي يصعب وصفها والتي اقترفتها نظام جنوب افريقيا العنصري ضد شعبه .

لقد أصبح من الواضح دون أدنى شك أن الحالة الخطيرة السائدة في الجنوب الافريقي لا يمكن السيطرة عليها الا من خلال فرض الجزاءات على نظام الفصل العنصري . وليس هناك ما يبرر أي تردد في مواجهة الحاجة الى فرض الجزاءات . ولن يؤدي المزيد من الابطاء في اتخاذ التدابير لانهاء الفصل العنصري الا الى تشجيعه على انتهاج سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار ضد أنغولا وموزامبيق وبلدان خط المواجهة الأخرى . وكل يوم يمر دون اعتماد الجزاءات يعني قتل مئات الأشخاص ، بما فيهم النساء والاطفال ، والزج بالآلاف أخرى في سجون جنوب افريقيا وناميبيا . وعدم اعتماد الجزاءات الالزامية

الشاملة يعني أن من المرجح زيادة تأخير الموعد الذي تصبح فيه جنوب افريقيا حرة وديمقراطية وغير مجزأة ولا عرقية ، وتصبح ناميبيا مستقلة ، ويسود الاستقرار الجنوب الافريقي .

لقد اعترف على نطاق واسع بأن الجزاءات هي أنسب وأفضل الوسائل السلمية لانهاء الفصل العنصري . بيد أنه تطرح في بعض الاحيان حجج قائلة بأن العقوبات ستؤدي السود الافريقيين ، ولكن الدرامات الاخيرة توضح أن النظام العنصري في جنوب افريقيا سيكون أكبر المتضررين . ومما له مغزاه الآن أن الشعب الافريقي قد قرر تقديم أية تضحية تتطلبها الجزاءات ، لأنه يدرك بأن تكلفة التمايش مع الفصل العنصري أكبر بكثير . اننا نعتقد أنه قد آن الأوان لقيام المجتمع الدولي باعتماد الجزاءات - الشاملة والالزامية ، وليس فقط الجزاءات الانفرادية والطوعية - ضد نظام جنوب افريقيا العنصري .

وفي ضوء الحالة المتفاقمة السائدة في جنوب افريقيا ، واتساعها في الجنوب الافريقي بأكمله ، والتحدي الذي يمثله الفصل العنصري للمجتمع الدولي بأسره ، أصبح اتخاذ الاجراءات الفورية والحاسمة أهم الآن بكثير من الخطابات والادانات .

ان انهيار الفصل العنصري ، في شكله الأوسع ، أمر محتوم والجزاءات ، التي تمثل أكثر الوسائل السلمية فعالية لوضع حد للفصل العنصري ، ليست سوى أداة قد تقلل المعاناة . واذا لم يظلم الذين يلعبون دورا في فرض الجزاءات بدورهم هذا ، أو حتى اذا ترددوا في الاضطلاع به ، فانهم لن يلوموا الا أنفسهم على ما فعلوا في القيام به اليوم .

السيد بليباييف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : ان البند المطروح على الجمعية العامة والمعنون سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا سيبقى دون شك واحدا من أحلك صفحات التاريخ ، وهذا لا يعني تاريخ القارة الافريقية وحدها . وهذا ما يجعلنا نعتبر أن من المناسب تماما أن نبدأ بياننا بالاشارة الى الحدث الأكبر في هذا القرن الذي لم

(السيد بلياييف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

يحدد طبيعة وشخصية عالمنا المعاصر فحسب بل أرسى أيضا القواعد الموضوعية لاستئصال الظواهر المشينة من على وجه كوكبنا ، مثل ميامات الفصل العنصري وممارساته .
فمنذ بضعة أيام ، قام الشعب السوفياتي المتعدد الجنسيات بل والبشرية التقدمية بأسرها بالاحتفال رسميا بالذكرى السبعين لثورة أكتوبر الاشتراكية المجيدة ، التي مثلت بداية عهد جديد في تاريخ البشرية ، عهد التجدد الاجتماعي في العالم وانهيار نظام القمع الاستعماري واستعباد الشعوب . ولاكثر من ٧٠ عاما ما برح موطن ثورة أكتوبر ، أي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، يقف بثبات بوصفه حامل مشعل التقدم والسلم . انه الخليف الوفي للشعوب المناضلة ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري بجميع أشكاله وموره ، وهو المؤيد لنيل هذه الشعوب حريتها واستقلالها .

والآن تمثل فلسفة وأخلاقية طريقة التفكير الجديدة في العالم المعاصر المنادي بهما في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، والمبادرات الجسورة والبناءة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي ودول المجتمع الاشتراكي الأخرى ، دعامة انشاء نظام شامل للأمن الدولي . وتتمشى هذه القاعدة المقترحة للأمن بصورة كاملة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وستكون قادرة على الاسهام في تنفيذها العملي في الظروف الخاصة بعصرنا .

وكما قال الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ، السيد ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف ، لا بد أن يكون أحد العناصر الأساسية لاقامة نظام شامل للسلم والأمن الدولي هو :

"الاستئصال غير المشروط للابادة والفصل العنصري والغاشية وأي اصطفاء

عرقى أو وطني أو ديني ، علاوة على التمييز ضد الناس على هذا الاساس" .
وكما هو معروف ، أعلنت الأمم المتحدة في قراراتها العديدة وفي تعبيرها عن ارادة المجتمع الدولي ، ان الفصل العنصري ظاهرة معادية للبشر ويعد جريمة ضد الانسانية . وفي ضوء الحالة المتفجرة المستمرة في الجنوب الافريقي ، اعتمد مجلس

الامن مؤخرا سلسلة كاملة من القرارات التي تدين اداة قاطعة سياسات الفصل العنصري وممارساته ، وعمليات الاحتجاز والقتل الجماعي التي يقوم بها العنصريون . وتتضمن هذه القرارات مطالبة ملحة بالافراج فورا عن جميع السجناء ، وتؤكد على انه لا يمكن التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة جنوب افريقيا الا بالقضاء التام على الفصل العنصري واقامة دولة حرة ومتحدة ومتعددة الاعراق وديمقراطية .

ان القوى الوطنية في جنوب افريقيا تناضل بالتحديد من اجل اقامة مجتمع كهذا ، ويقف المؤتمر الوطني الافريقي في طليعة هذا النضال . ومع ذلك ، يواصل النظام العنصري الاستعماري في بريتوريا ، بازدراء لقرارات الامم المتحدة وبتجاهل لنداءات المحافل الدولية الاخرى والمجتمع العالمي ، ارهابه وقمعه للسكان الاصليين في ذلك البلد ويكشفهما .

(السيد بليبييف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، محاولا الافلات من انهياره المحتوم ، والابقاء على سيطرته الاستعمارية على اقليم ناميبيا الذي يحتله دون وجه حق ، واستعادة هيمنته على البلدان الافريقية المجاورة ، اخذ يلجأ الى القمع السافر والابتزاز الفاضح ، وشن الهجمات العدوانية الوحشية وغيرها من الاعمال التخريبية التي تشكل السمة المميزة لسياسة الارهاب الرسمي التي ينتهجها . وثمة دليل آخر على سياسته القائمة على التجاهل الوقح للقانون الدولي ، كان الزيارة التي قام بها مؤخرا بعض كبار المسؤولين في جنوب افريقيا لاراضي جمهورية أنغولا الشعبية ذات السيادة .

ان الحالة الراهنة في الجنوب الافريقي تشير عن حق امتنكار المجتمع الدولي برمته . فنظام بريتوريا العنصري ، بجنون من حكم عليه بالاعدام ، يواصل انتهاكه الفاضح لحقوق الانسان الاساسية للأغلبية المطلقة من سكان البلد الافارقة الاصليين وشعب ناميبيا الذي يخضع لابعث شكل من الاحتلال غير القانوني على يد الاستعماريين في جنوب افريقيا .

وفي اتباع عنصريي جنوب افريقيا لسياسة المانتوتستانات المشينة ، يعمدون ، على أمل ادامة نظام الفصل العنصري وتحويل السكان الافارقة الى قطاع بلا حقوق ، الى الرد على كل عمل مشروع يقوم به الافارقة دفاعا عن وطنهم وعن كرامتهم الانسانية بأبشع أشكال القمع والاضطهاد وذلك باطلاق النار على العزل ، وتعذيب واعداد الوطنيين وعلى رأسهم أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ويحظرون أنشطة التنظيمات الجماهيرية التي تجمع بين السكان الاصليين المسالمين ، ويخلون تلك التنظيمات . أما من يلقي القبض عليهم بتهمة الخيانة العظمى الملققة فانهم يخطفون ولا يبقى لهم أثر ، أو تبيدهم وحدات القمع الخاصة دون أية محاكمة رسمية . ولم يستثن الاطفال وصغار السن من العنف والمعاملة القاسية . ومجمل القول أن هناك حربا علنية دموية تشن على الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا وناميبيا الملونين وهي الغالبية التي تعارض سياسة الفصل العنصري الاجرامية وممارستها .

(السيد بلياييف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وفي مواجهة المقاومة المتصاعدة لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ذاتها ، وكفاح التحرر المتعاضم الذي يخوضه شعب ناميبيا ، أخذ حكام بريتوريا أكثر من أي وقت مضى يلتمسون مخرجا من ورطتهم ، عن طريق العدوان الوحشي والتخريب وزعزعة الاستقرار والارهاب ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة .

وكما أشار الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة ، فمما يبدو أن جنوب افريقيا على وشك أن تشهد "مأساة انسانية ذات أبعاد هائلة ، ما لم تتخذ في حينها اجراءات للحيلولة دون ذلك" . (A/42/1 ، ص ٢٣)

ان الحالة العامة السائدة في الجنوب الافريقي تؤكد حقيقة بديهية مفادها أن العنصرية كسياسة تنتهجها الدولة ، تشكل تهديدا دائما لسلم الشعوب وأمنها ، ولا يمكن اصلاحها أو تحويرها وجعلها تتسق مع المعايير الاساسية للعدالة والحرية والكرامة الانسانية - وهو ما ألمح اليه بعض الحلفاء التاريخيين لعنصريي جنوب افريقيا ، ومن ينادون بفكرة "الارتباط البناء" مع أولئك العنصريين . ان الفصل العنصري لا بد من القضاء عليه قضا مبرما وفوريا .

ولا جدال في أن العنصريين في جنوب افريقيا ما كان بوسعهم التماهي في ذلك السلوك المتبجح لولا الدعم المباشر وغير المباشر الذي يتلقونه من الدوائر الامبريالية والرجعية في بعض البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبعض حلفائها في حلف شمال الاطلسي .

وخلامة القول ان الابقاء على بؤرة الاستعمار والعنصرية في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية يتسق مع المصالح طويلة الاجل لتلك الدوائر التي ترى في جنوب افريقيا حصنا وقاعدة لصراعها ضد افريقيا المستقلة ، ونقطة انطلاق استراتيجية لها في ذلك الجزء من الكوكب . ولهذا الغرض تلجأ تلك الدوائر الى شتى الوسائل ، بما فيها الشركات عبر الوطنية ، للابقاء على علاقاتها مع نظام الفصل العنصري وتعزيز هذه العلاقات . ولكن الامر الذي يتسم بخطورة خاصة هو تعاونها المتواصل والمتنامي مع عنصريي جنوب افريقيا في تطوير وتعزيز القدرة النووية لبريتوريا .

(السيد بلياييف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

أما التدابير الجزئية التي أعلنت عنها مؤخرا بعض البلدان الغربية لحماية مصالحها في جنوب افريقيا ، والتدابير التي يفترض أن تكون وسيلة للضغط على سياسات النظام العنصري ، فما هي الا مناورات جديدة ترمي الى حماية نظام الفصل العنصري من تدابير أكثر قوة وفعالية قد تتخذ ضده ، وتقويض عملية عزل العنصريين دوليا ، ووقف موجة الاحتجاج العارمة التي تتصاعد في بلدانها بمغفة خاصة ضد تعاونها المتواصل مع بريتوريا .

ان القرارات التي اتخذت مؤخرا في بعض المحافل الدولية بشأن المشاكل المتمثلة بجنوب افريقيا ، فضلا عن المناقشة الحالية ، توضح بشكل قاطع أن المجتمع الدولي لن يغمض عينيه في وجود نظام الفصل العنصري . والمنتظر من الامم المتحدة هو أن تأتي بتدابير جديدة أكثر كفاءة وفعالية لكفالة التنفيذ العملي لقراراتها التي تستهدف القضاء على تلك البؤرة الخطيرة للاستعمار والعنصرية والفصل العنصري في الجنوب الافريقي ، وهي البؤرة التي حكمت على ملايين السكان الاصليين في تلك المنطقة بالعيش كعبيد في بلدانهم .

ووفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد تمام التأييد دعوة المجتمع الدولي المتعاضمة باطراد ، الى التطبيق الفوري لجزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق ، كما يطالب بامتنثال جميع الدول امتثالا صارما للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد .

وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية اذ تهتدي دوما بموقفها المبدئي من سياسة جنوب افريقيا التي تنتهجها بريتوريا ، فانها تلتزم التزاما صارما بالاتفاقات الدولية المعروفة والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن ، والرامية الى القضاء على تلك الظاهرة المشينة .

لقد كانت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية من اول الدول الموقعة والمصدقة على الاتفاقية التي أعدت مؤخرا لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . ونأمل أن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في القريب العاجل ، وأن تصبح

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

فعّالة في فرض مزيد من العزلة على عنصريي جنوب افريقيا . ان القرارات التي ستتخذها الجمعية العامة في هذه الدورة ينبغي أن توفر اسهاما واجبا في هذا الصدد . وبلوغا لهذه الغاية شارك وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مع وفود دول أخرى في تقديم عدد من مشاريع القرارات تتعلق بصفة خاصة بالتضامن الدولي مع كفاح التحرر في جنوب افريقيا ، وتطبيق تدابير منسقة ترصد رسدا دقيقا ضد جنوب افريقيا ، وفرض جزاءات الزامية شاملة على النظام العنصري في جنوب افريقيا ، والعلاقات القائمة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وفرض حظر فعّال على توريد النفط ومنتجاته الى جنوب افريقيا . كما يؤيد وفدنا التدابير الأخرى المقترحة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري للقضاء على الفصل العنصري ، والتبكير بمنح الامتقلال لناميبيا ، والوقف غير المشروط للأعمال العدوانية التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصري ضد البلدان الافريقية المجاورة . ووفد بلادي على استعداد للتعاون في تحقيق هذه الاهداف النبيلة .

السيد شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد ظلت الحالة في جنوب افريقيا تتدهور في العام الماضي نتيجة للتدابير الوحشية القمعية التي فرضها النظام العنصري على الغالبية السوداء عن طريق فرض حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ، وكانت قد أعلنت عام ١٩٨٥ ولا تزال مستمرة حتى الآن . وخلال هذه الفترة ، ألقى القبض على عشرات الآلاف من السكان الذين يقاتلون من أجل حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والامتقلال وعذبوا أو شوهوا أو قتلوا أو احتجزوا دون محاكمة . لقد وصل النظام بسبب اليأس الى حد كبير من التهور لدرجة أن معارضي سياسات الفصل العنصري يقتلون في الشوارع على أيدي قوات الامن والشرطة التي لا ترحم . وضحايا أعمال القتل والقبض والاحتجاز العشوائية يشملون حتى الاطفال دون الشامنة . ونتيجة العنف الذي يلجأ اليه النظام العنصري أزهقت المئات من الارواح البريئة . وفي العامين الماضيين ، قدر أن أكثر من ٢ ٥٠٠ شخص قتلوا ، وأكثر من ٣٠ ٠٠٠ ظلوا محتجزين دون محاكمة . ووردت مؤخرا أنباء مفزعة تتعلق باختفاء الأشخاص حتى الاطفال ، وبالرقابة على الصحف ، والاختطاف ، والاعتقالات السرية ، وقرق القتل ، واستخدام فرق القصاص اليمينية المسخرة التي يقتل أفرادها عمدا أقرانهم من الاخوة والاخوات .

الا أنه رغم كل هذا الارهاب الصادر عن الدولة فإلغالبية السوداء مصممة ، أكثر من أي وقت مضى ، على ازالة سياسة الفصل العنصري الكريهة وعلى أن تحل محلها مجتمعا ديمقراطيا غير عرقي في جنوب افريقيا موحدة . ان اصرار الشعب المكافح ضد النظام العنصري قد تمثل على أحسن وجه في الاضراب الذي دام شهرا وقام به عمال المناجم في شهر آب/أغسطس الماضي عندما طالبوا بزيادة الأجور وتحسين ظروف المعيشة . وقد أوضح شعب جنوب افريقيا أيضا أنه لن تروجه أدوات النظام القمعي حتى يستعيد حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذا الاطار ، تعتبر الاصلاحات المزعومة التي وضعها النظام العنصري مؤخرا عديمة المعنى لان الاعمدة الرئيسية التي يقوم عليها الفصل العنصري لا تزال قائمة لم

تمس . ان قانون مناطق المجموعات ، وقانون السكان ، وقانون التسجيل ، وقانون
التعليم في البانتوستانات - وهذا قليل من كثير - كل هذا دليل واضح على الحقيقة
المؤلمة وهي أن الاقلية العنصرية لا تزال مصررة على ادامة نظامها الاثم ، نظام الفصل
العنصري ، ليس في داخل جنوب افريقيا وحدها وانما في ناميبيا أيضا .

ان سياسة ما يسمى "البانتوستانات" عميقة الجذور في نظام الفصل العنصري
الرامي الى ادامة سياسة الفصل العنصري الكريهة غير الانسانية القائمة على لون بشرة
الانسان . وفي ظل هذه الفلسفة البدائية البالية ، فان الغالبية السوداء من السكان
المحرومة من حق التصويت تعتبر في وضع أسفل في جنوب افريقيا . وانتخابات "البييض
فقط" التي عقدت في شهر أيار/مايو من هذا العام دليل على ذلك . فهذه الانتخابات ،
التي أجريت في أوج المقاومة الداخلية المتعاودة ، أريد بها دون شك رفع معنويات
النظام العنصري ، الذي أصبحت سياساته غير قابلة للتطبيق والذي جعل جنوب افريقيا
بلدا لا يمكن السيطرة عليه .

وفي هذا الشأن ، نشني على حركات التحرير في جنوب افريقيا لسعيها الى
امتثال الفصل العنصري بجميع الوسائل المتاحة لديها ، بما في ذلك الكفاح المسلح .
اننا نشني أيضا على الخطوات التي اتخذها البييض المستنيرون في جنوب افريقيا ،
ولاسيما طلاب الجامعات والاكاديميون ورجال الاعمال وأعضاء البرلمان وزعماء الكنيسة
وآخرون ، لفتح الاتصالات والحوار مع زعماء حركات التحرير . ونعتقد أن هذه الاتصالات
شرط مسبق لتهيئة الثقة فيما بين شعب جنوب افريقيا .

ان الافراج مؤخرا عن السيد غوفان مبيكي لا يستأهل العرفان بالجميل لنظام
بوتسا . لقد سجن السيد مبيكي بناء على اتهامات باطلة . ولذلك فان استعادته لحريته
تعد اعترافا من جانب النظام العنصري بالظلم الفادح الذي أوقعته بالسيد مبيكي .
وينبغي أن يمثل الافراج عنه بداية الافراج عن جميع السجناء السياسيين ، بما في ذلك
نيلسون مانديلا ، وهو أمر طال انتظاره . اننا نؤكد مجددا مطالبتنا للنظام العنصري
برفع الحظر عن جميع الأحزاب السياسية . وعلى النظام أن يحترم مبدأ "صوت واحد للفرد
الواحد" في انتخابات حرة ديمقراطية تعقد في جميع أنحاء البلاد بعد ازالة الفصل
العنصري .

ان سياسة الفصل العنصري ، التي أدانها المجتمع الدولي بالاجماع بوصفها جريمة ضد الانسانية وتحديا للضمير الانساني ، سبب رئيسي في عدم الاستقرار السياسي في القارة الافريقية . وان أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يمارسها النظام العنصري ضد الدول المجاورة له ، ولاسيما أنغولا وموزامبيق ، تعد تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . ان الهجمات المسلحة المتتالية التي يشنها نظام بريتوريا ضد جمهورية أنغولا الشعبية وموزامبيق ، وسائر دول المواجهة ، لا ترمي الا الى ادامة سياسة الفصل العنصري الاثيمة . ان احتلال النظام العنصري غير الشرعي لناميبيا ، وتسليحه ودعمه وتمويله عصاة يونيتا في أنغولا وعصاة رينامو في موزامبيق ، ترمي أيضا كلها الى ادامة سياساته للفصل العنصري .

ان حالة موزامبيق التي تنطوي على تسليح وتمويل عصبات رينامو أو حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق ألحقت الجوع والمآسي التي لا توصف والمعاناة بشعب موزامبيق . ومؤخرا ، قامت عصبات "رينامو" بهجمات خسية على النساء والأطفال العزل ، وأشعلت النيران في الناقلات المزدحمة بأفراد الشعب الأبرياء ، بالإضافة الى تدمير البنى الاجتماعية والاقتصادية الضرورية التي تشد الحاجة اليها . وينبغي ألا يظل شعب موزامبيق ضحية لعصابات تدعمها جنوب افريقيا ، انه جدير بأن ينعم بالسلم . ومن واجب المجتمع الدولي بأسره أن يسعى الى معونته .

اننا نرفض سياسة الارتباط البناء التي تتبعها دولة كبرى في تعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصري . وهي سياسة ان أدت الى شيء فالى زيادة معاناة شعب الجنوب الافريقي والى جعل نظام الفصل العنصري أكثر عنادا . ولا يزال شعب ناميبيا محروما من حقه في الاستقلال بسبب مسائل غريبة منقطعة الصلة ، ولا تزال دول خط المواجهة هدفا لأعمال عدوانية لم تستشرها . وقد قدرت الخسائر التي ألحقت بدول خط المواجهة وبلدان مجاورة أخرى بما يزيد على ١٥ بليوناً من الدولارات الامريكية في السنوات الخمس الماضية . لقد أصبحت الطرق وخطوط السكك الحديدية والمستشفيات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية من مساكن المياه وخطوط الاتصالات والمدارس والمستوصفات - وهذا قليل من

كثير - هدفا للعصابات المسلحة التي تدعمها جنوب افريقيا . ولذلك فان على المجتمع الدولي أن يرد بايجابية على نداءات تقديم المساعدة الى دول خط المواجهة لرد هذا العدوان السافر . وفي هذا الصدد ، نشني على بلدان عدم الانحياز لانشاء صندوق افريقيا . ونشني أيضا على بلدان الشمال وبعض بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية وكندا وبلدان مانحة أخرى لمساعداتها الاقتصادية لدول خط المواجهة وبلدان مؤتمر تنمية الجنوب الافريقي . ويحدونا الامل في أن تواصل مساعداتها حتى يستأمل الفصل العنصري نفسه من جنوب افريقيا ، ويمهد الطريق لتقرير المصير والاستقلال الحقيقيين لناميبيا .

ان تحدي النظام العنصري ورفضه تنفيذ القرارات المختلفة لمجلس الامن والجمعية العامة بشأن القضاء على الفصل العنصري يبعث على القلق العميق لوفد بلادي . ونحن نعتقد ان القوة التي تمكّن النظام العنصري من شن هجمات على جيرانه ، ومن دعم العصابات المسلحة مثل يونيتا ورينامو ، يمكن ان تتوقف اذا اتخذت تدابير اقتصادية عقابية ضد ذلك النظام . وقد حان الوقت ليفرض مجلس الامن ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، جزاءات الزامية شاملة ضد النظام العنصري . وفرض هذه الجزاءات هو الحل السلمي والفعال الوحيد المتبقي لارغام هذا النظام على التخلي عن سياساته القائمة على الفصل العنصري في جنوب افريقيا وفي ناميبيا . وينبغي الا تكون هناك اعداء من جانب الذين يعارضون تطبيق الجزاءات ضد جنوب افريقيا ، ثم يفرضون هذه الجزاءات ، بمعيار مزدوج لا حياء فيه ، في اماكن اخرى ، كما نعرف جميعا .

لذلك يجب على الجمعية العامة ان تطلب من مجلس الامن ان يرسل رسالة واضحة لا لبس فيها الى النظام العنصري بشأن الاتفاق الاجماعي للمجتمع الدولي على فرض جزاءات اقتصادية الزامية وشاملة على النظام العنصري لارغامه على التخلي عن سياسات الفصل العنصري . وفي هذا السياق ، يعتبر التنفيذ الدقيق والشامل لقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن حظر تصدير الاسلحة للنظام العنصري امرا ضروريا .

وفي هذا الصدد ، فان قيام الجمعية العامة بانشاء الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، يعتبر خطوة فسي الاتجاه السليم . ووفد بلادي ، كعضو في هذا الفريق ، يود ان يناشد البلدان المنتجة والناقلة للنفط ان تتخذ تدابير تشريعية وعقابية فعالة من شأنها ان تمنع شركات النفط المتعددة الجنسيات وشركات النقل من توريد النفط الى النظام العنصري . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا ان فرض حظر نفطي فعال سيرغم النظام العنصري على اللجوء الى طاولة المفاوضات وفي نفس الوقت سيخفف الى حد كبير من قدرة هذا النظام على القيام باعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة .

وفي الختام ، اود ان اعرب عن امتنان وتقدير وفد بلادي للسيد جوزيف غاربا رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والممثل الدائم لنيجيريا لدى الامم

المتحدة ، على جهوده التي لا تعرف الكلل لتعريف المجتمع الدولي بالسياسات الشريفة لنظام بريتوريا الذي يقوم على الفصل العنصري . ويحدونا الامل في أن المجتمع الدولي ، سيتخذ - عاجلا وليس آجلا - عملا متضافرا لتحقيق القضاء التام على الفصل العنصري .

السيد القروي (توني) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الطريقة

الوحيدة لمعرفة كيف يمكن لنظام سياسي يقوم على أساس مبدأ التمييز العنصري والفصل العنصري أن يواصل البقاء ، هي أن ننظر الى هذا النظام باعتباره جزءا من استراتيجية تقوم على القمع والسيطرة ، وتصطم دائما باحساننا بالعدل والكرامة والسلم . وقد أثبتت التجربة أن مثل هذا النظام لا ينفصل عن العنف .

والمناخ السائد حاليا في الجنوب الافريقي مليء بعدم اليقين وبالتهديدات ، فهناك عدم يقين بشأن الاثار الضارة للسياسة العمياء التي يتبعها نظام بريتوريا على مستقبل الشعب الحقيقي لجنوب افريقيا ، وعلى مستقبل الشعب الناميبي ، والبلدان المجاورة المستقلة التي تتعرض للقوة الفاشمة ولامعمال العدوان الواضحة . وهناك تهديدات لان السلم والامن الدوليين يتعرضان للخطر نتيجة لامعمال العدوان ، والاحتلال المستمر وتصعيد الممارسات غير الانسانية .

كيف يمكننا اذن أن نتناول حالة هذه الشعوب أمام رغبة حكومة جنوب افريقيا

المعلنة في الهيمنة فيما يتعلق بناميبيا والجنوب الافريقي كله ؟

أولا ، يجب أن ننظر الى ممارسات الفصل العنصري في سياقها السليم . فالفصل العنصري ليس مجرد مشكلة اخلاقية أو مسألة انتهاك لحقوق الانسان . انه أيضا مشكلة سياسية تتعلق بالممارسة المشروعة للسلطة من جانب الاغلبية ، في الوقت الذي ترغب فيه الاقلية البيضاء بعناد في ادامة سيطرتها على هذه الاغلبية الحقيقية السوداء التي تتكون من ٢٤ مليوناً من المواطنين الذين ينهبون دائما الى أنهم غرباء في وطنهم .

انه أيضا مشكلة اقتصادية ، لان المصادر البشرية والطبيعية لهذا البلد تستغل على نحو مخز وتعتبر في الواقع ملكية خالصة للاقلية البيضاء ولقاداتها .

وأخيرا ، فإن الفصل العنصري مشكلة اجتماعية بسبب الفقر المدقع للملايين من السود في جنوب افريقيا ، الذين أجبروا على العيش في أفقر المناطق وأبعدها حيث يتعرضون يوميا لأشنع أنواع الظلم في عصرنا .

الامر يتعلق اذن بجيب استعماري يسود فيه نظام يقوم على أساس العنصرية والاستغلال ، والاستخدام المنهجي للعنف والقوة والقمع والعدوان ، والتخدي المستمر لقرارات ومقررات الامم المتحدة والرأي العام العالمي ، والتجاهل الكامل للاخلاقيات الدولية والقانون الدولي .

وفي بعض الاحيان يستغرق المرء في تفكير مبعثه الرغبة والامل في أن يغير نظام جنوب افريقيا بأسلوب أو بآخر موقفه ومفاهيمه التي لا يمكن وصفها ، وذلك بفضل الصبر الذي يبديه ممثلو المجتمع الدولي والقرارات والمقررات العديدة التي اتخذتها الامم المتحدة . ولكن هذا كله يجري منذ عقود . فهل يمكن لهذا النظام أن يحدث هذا التغيير من تلقاء نفسه ، وأن يصفى الى صوت العقل ويقبل الحقائق الجديدة لعالمنا ؟

ماهي الحالة اليوم ؟ إننا نشهد تكتيفا لسياسات يدور محورها حول المنطق المتصلب ، منطق نظام الفصل العنصرى والسيطرة والتشريعات القمعية المتزايدة بغية تعزيز العزل العنصرى وحرمان الناميبيين والسود في جنوب افريقيا من حقوقهم الاساسية المقدمة ، بما فيها حقهم في المواطنة الكاملة . ان التدابير الوحشية الجديدة ما برحت جنوب افريقيا تتخذها لتسجن أو تقتل المناضلين من أجل الحرية الذين ما من ذنب اقترفوه سوى معارضتهم للفصل العنصرى والاحتلال . إن التدابير العسكرية المتزايدة الصرامة والاسلحة الجديدة المتزايدة التطوير تورد من الخارج أو تصنع داخل البسلاذ بالتكنولوجيا المستوردة . وأخيرا ، ان الاستثمار الاقتمادى والمالي الضخم المتزايد يقد من الخارج ، وتحفزه الرغبة الجامحة في تحقيق الارباح السريعة ، ويقوم المستثمرون من الخارج باستغلال ونهب موارد ناميبيا وجنوب افريقيا بغرض وحيد ، ألا وهو منفعة الشركات عبر الوطنية ونظام الاقلية البيضاء في بريتوريا .

لقد ذكرت توا أننا لايمكن أن نتوقع أى تغيير طوعي من جانب حكومة جنوب افريقيا . ولكن هل سواصل القيام بنفس الرد على حالة التحدى والغطرسة التي لا تتغير ؟ ألم يحن الوقت لإعادة تقييم مواقفنا واتخاذ نهج جديد والقيام بعمل مشترك جديد وحازم ؟

ومما لاشك فيه انه ينبغي فرض الاجراء القسرى والجزاءات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا بموجب الميثاق . وينبغي تعزيز حظر تصدير الاسلحة واتخاذ سلسلة كاملة من الاجراءات لنشر المعلومات من أجل جعل الرأى العام العالمى أكثر وعيا بالمطالب المشروعة لشعبى جنوب افريقيا وناميبيا وبخطورة الممارسات العنصرية والتهديد الذى تشكله الحالة الراهنة في جميع أرجاء الجنوب الافريقي للسلم والامن الدوليين .

وعلى الرغم من أن النظام العنصرى في بريتوريا قد كشف من قمعه وعنفسه الكاسحين ضد الغالبية المقهورة من سكان جنوب افريقيا فان التقدم في النضال من أجل الحرية في جنوب افريقيا والتأييد الدولى لشعوب الجنوب الافريقي ولتطلعاتها المشروعة يبقيان الآن على الأمل في القضاء الفورى والتام على الفصل العنصرى وتحقيق

الحرية والسلم لجميع تلك الشعوب ، وخصوصا ان انتفاضة عامة ولم يسبق لها مثيل قد انطلقت في وجه الفصل العنصرى .

إن تونس تؤكد مرة اخرى التزامها بالكفاح الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا الشقيق وحركتا تحريره ، المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا ، وتأييدهما لذلك الكفاح وتغامنها القوى معه .

ونؤكد لشعب ناميبيا الشقيق وممثله الشرعى الوحيد ، المنظمة الشعبىة لافريقيا الجنوبية الغربية ، انهما لا يقفان وحدهما وان جميع الامم المحبة للسلم والعدالة تؤيدهما في كفاحهما البطولى وتفخياتهما .

إننا نناشد جميع الشعوب والبلدان والرأى العام العالمى بذل الجهود المشتركة للقضاء على قوى الشر وتخليص البشرية من الضلال التاريخى ، أى الفصل العنصرى .

السيد عبد الكريم (السودان) : أرجو أن تسمحوا لي في مستهل حديثي

أن أخطب عبركم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى محييا نشاطها المكثف الهادف الى وضع سياسات الفصل العنصرى أمام المجهر بهدف تنوير الرأى العام بالجرائم التى تنطوى عليها هذه الممارسات العنصرية المنافية لكل ما تعارفت عليه البشرية والحضارات الانسانية .

إن المطلع على التقرير السنوى الذى أعدته اللجنة عن تطورات الاوضاع السياسية داخل الجنوب الافريقى يلاحظ بكل حسرة التدهور المريع الذى وصلت اليه الاحوال هنالك ، خاصة اوضاع الغالبية السوداء المحرومة من كافة الحقوق المشروعة المدنية والسياسية والاقتصادية ، وعلى رأسها حقها في تقرير مصيرها ، وحق حكم الغالبية لنفسها بنفسها . وهذا التردى السياسى يلاحظ بكل جلاء فيما يلى : استمرار التعبئة السياسية من قبل أغلبية الجماهير السوداء التى تجابه حالة الطوارئ المفروضة على البلاد ، واجراء الانتخابات في ايسار/مايسو ١٩٨٧ على أساس الانتماء

العرقى وسط الاقلية البيضاء التي لا تتعدى نسبتها ٢٠ في المائة من السكان ، بعد عزل الاغلبية السوداء التي تشكل ٨٠ في المائة حيث يقدر عدد السود بـ ٢٥ مليون نسمة ، دون السماح لهم بالمشاركة في ادارة شؤون البلاد ككل ، والاستمرار في قمع السكان وازدياد عمليات الاغتيال والاعتقال للمواطنين السود الافارقة خاصة بعد فسخ حالة الطوارئ منذ عامين .

وفي هذا الصدد ، فإن الفقرة ٢٤ توضح بكل جلاء ما يتم تحت ستار حالة الطوارئ التي تقول "... تحت ستار حالة الطوارئ ، يتم تنفيذ القوانين الاساسية للفصل العنصرى ضد السود في مجالات مختلفة ... ففي عام ١٩٨٦ مثلا تم نقل ٦٤ ٠٠٠ افريقي بالقوة ، في مقابل ٤٠ ٠٠٠ في عام ١٩٨٥ ، واعتقل ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ افريقي بتهمة التعدي في عام ١٩٨٦" . (A/42/22 ، الفقرة ٢٤)

وتشير الفقرة ٢٥ من التقرير الى ما يلي : "وقد اكتسب ... وجود رجال مسلحين في الفصول الدراسية طابعا مؤسسيا حيث ترابط نحو اربعة اخماس قوة الشرطة بالبلد حاليا في البلدات" (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥) .

كما يوضح التقرير أن حوادث العنف من قبل الشرطة ضد المواطنين قد سجلت ٣ ٣٠٠ حادثة منذ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ معظمهم من السود وأن نسبة ٤٠ في المائة من المحتجزين ، الذين بلغ عددهم ٣٠ ألف شخص في عام ١٩٨٦ ، كانت من الاطفال دون سن الـ ١٨ عاما وأن هنالك من يبلغون ١٣ عاما فقط .

وفي هذا الصدد تشير الفقرة ٣٦ من نفس التقرير الى أنه قد : "أصبح الاطفال السود هدفا للقمع العنيف من جانب الدولة نظرا الى أنهم في طبيعة المقاومة في المناطق الحضرية . (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٦)

إن المجتمع الدولي قد ظل لاكثر من عقدين من الزمان ينادى بإنهاء الممارسات العنصرية التي تنتهجها حكومة بريتوريا ضد المواطنين السود ولكن دون جدوى ، والدولة العنصرية ماضية في غيها متجاهلة الإرادة الدولية دون خشية ، والمواطنون يعانون تحت مظلة هذه السياسات والممارسات المخلة بكل ما يتعارف عليه من مواثيق وأعراف .

إن هذا التجاهل ما كان يمكن أن يكون أو يستمر حتى هذه اللحظة لولا العيون المتواصل والدعم المتمثل الذي يتلقاه هذا النظام العنصرى من دول معينة ، على كافة المستويات السياسية والمعنوية والاقتصادية والتجارية ، وأهم من كل ذلك في مجالات الأمن والدعم العسكرى وتبادل المعلومات والخبرات خاصة في مجالات الاستخبارات والمجال النووى .

وعلى الصعيد السياسى فإن محاولات المجتمع الدولى ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية ضد سياسات الفصل العنصرى وممارسات النظام العنصرى ، قد باءت بالفشل نسبة لاستعمال حق النقض داخل مجلس الأمن الدولى من دول غربية ذات عضوية دائمة فى المجلس ، حائلة بذلك دون فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة والملزمة التى ينادى بها ميشاق هذه المنظمة فى فصله السابع .

أما على الصعيد الاقتصادى والتجارى فإن الاحصائيات المتوفرة توضح أن هناك أربع دول غربية يفوق تعاملها التجارى مع نظام بريتوريا العنصرى ٦٠ فى المائة من جملة تجارتها الخارجية ودخلها القومى السدوى .

وفى الجانب العسكرى والأمنى ، فإن التفوق الذى تملكه جنوب افريقيا يتعدى بل يتفوق على كل عتاد دول المواجهة الافريقية ، كما ونوعا ، الأمر الذى يجعل هذه الدولة تمارس سياسات زعزعة الاستقرار لهذه الدول وجعلها فى حالة استنزاف عسكرى واقتصادى مستمر ، وخير شاهد الآن التدخل والاعتداء والاحتلال الذى تتعرض له دولة أنغولا المستقلة حيث تتحدث الأنباء بأن القوات العنصرية قد باتت على بعد ٢٠٠ كيلو متر داخل الحدود الأنغولية وأن قواتها الآن تعمل قتلًا وتدميرًا وسط الشعب الأنغولى .

إن الحديث عن التعاون المخل مع جنوب افريقيا والذى يجعلها تتجاهل تمامًا الارادة الدولية يتطلب منا أن نقف قليلا عند الاجراءات المبتسرة التى تدعى الدولة الصهيونية العنصرية فى فلسطين بأنها قد قامت باتخاذها ضد نظيرتها الدولة العنصرية فى جنوب افريقيا فى الشهور القليلة الماضية . نتوقف هنا لنبدى الملاحظات التالية :

أولا ، إن هذه القرارات لم تتخذ أبدا مراعاة لقرارات المجتمع الدولي الذي ظل ينادى لأكثر من عقدين من الزمان بمحاربة سياسات الفصل العنصرى ولكن اتخذتها إسرائيل مجبرة محاباة للكونغرس الأمريكى حتى لا يقلص المعونات المقدمة لإسرائيل نتيجة لتعاملها العسكرى المستمر والسافر مع جنوب افريقيا رغم قرار مجلس الأمن القاضى بحظر التعامل في مجالات السلاح قبل عشر سنوات .

ثانيا ، إن إسرائيل قد ظلت تردد طوال الفترة الماضية بأنها ليس لها أى علاقات تعاون مع جنوب افريقيا حينما كانت توجه لها الاسئلة في هذا المجال ، ولكنها جاءت مؤخرا لتعلن في آذار/مارس ١٩٨٧ بأن لها علاقات وطيدة مع نظام بريتوريا العنصرى .

ثالثا ، وحينما فكر النظام العنصرى الصهيونى في فلسطين اتخاذ بعض الاجراءات ضد نظام بريتوريا العنصرى ، جاءت هذه الخطوات غير محددة وخالية تماما من كبل التزام . (أ) فهي لم تتحدث أبدا عن تعاونها العسكرى والنووى والاستخبارى مع جنوب افريقيا . (ب) كما جاءت قراراتها غير ملزمة حيث أنها تقول بإنها سوف لا تجدد الاتفاقات المبرمة بين النظامين العنصريين ، وهذه الاتفاقات غير معروف لها قيود زمني ، وربما تكون مبرمة لأكثر من عقدين من الزمان . (ج) وحتى حينما تشير إلى تحريم نوع من التعاون تأتي في عجز الفقرة لتضع استثناءات تجب تماما ما نادت به في صدر الفقرة يمثل قولها "إلا بموافقة اللجنة المختصة" أو "الجهات الاسرائيلية المعنية".*

خلاصة القول في هذا الامر إن وفد بلادى يرى أن هذه الاجراءات الاسرائيلية لا تقدم ولا تؤخر أبدا في مسيرة التعاون المكثف الذى يربط نظام بريتوريا العنصرى بالنظام العنصرى الصهيونى في فلسطين ، وليس هذا بغريب عليهما لانهما يقومان على مفاهيم بالية تعتمد أولا وأخيرا على الانتماء العرقى واللونى ، وهذا يعتبر بدوره أعلى درجات التطرف والرجعية اللذين بليت بهما البشرية .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد القروى (تونس)

ولقد عبرت حركات التحرر الافريقية دائما بأن التعاون الرهيب بين هذين النظامين يتجلى أكثر ما يتجلى في الجوانب العسكرية والامنية . وفي هذا المجال يظهر هذا التعاون بوجه سافر في التعاون المكثف بين جهاز الموساد الاسرائيلي مع جهاز الامن في جنوب افريقيا بقصد تعقب المناضلين الافريقيين والحد من نشاطهم لإزالة النظام العنصرى وسياسة التمييز العنصرى .

قبل أن اختتم حديثي هذا أود أن أؤكد موقف السودان تجاه الفصل العنصرى ونظام جنوب افريقيا وهو موقف يتلخص فيما يلي ؛ إن نظام بريتوريا نظام بال وإن سياسات الفصل العنصرى لا يمكن أن تملح بل يجب أن تنهى كلية ؛ ضرورة السماح للأغلبية الافريقية بممارسة حقها في تقرير مصيرها وحكم نفسها بنفسها بعيدا عن هيمنة وسيطرة الاقلية البيضاء وفقا لمبادئ القانون الدولى والإرادة الدولية ؛ اطلاق سراح المناضلين السياسيين بدون شرط أو قيد ، وعلى رأسهم المناضل نيلسون مانديلا وزافانا موثوبنق وزملاؤه ؛ قيام مجتمع ديمقراطى خال من العنصرية ؛ إدانة سياسات الاعتداء على دول الجوار الافريقية المستقلة لخلق حالات عدم الاستقرار في المنطقة ، وتقديم العون لدول المواجهة ؛ ضرورة فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة والالزامية على النظام العنصرى حتى ينصاع للإرادة الدولية .

وعلى ضوء كل هذه الحقائق فإن وفد السودان الذى يتبنى كل مشروعات القرارات المقدمة أمام الجمعية اليوم سوف يصوت الى جانبها .

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن سياسة الفصل العنصرى التى يتبعها نظام جنوب افريقيا سياسة بغیضة قاسية ، فالسلطة المطلقة توجد في أيدي الاقلية البيضاء ، والآراء السياسية تنتمي الى عصر ولّسى ، وقواعد اللعبة قد أحكم صنعها بحرص بحيث لا تسمح لأي شخص يزعم أنه مدشق بأن يفلت من الكراهية والعنف والقسوة .

ليس إنكار حقوق المواطنة الكاملة على الاغلبية ، المؤلفة في معظمها من السود ، أمرا مشينا ؟ إن الانتهاك المخزي لحقوق الرجال والنساء والاطفال السود يؤدي مباشرة الى استبعادهم من الحياة السياسية في جنوب افريقيا - والواقع أن الحياة كلها باتت في أعينهم غير جديرة بأن تعاش - كما يفدو هذا الانتهاك مصدرا لانتشار العنف في مواجهة أعمال القمع التي تقوم بها الاقلية الحاكمة ، التي ما برحت تعتدي بتحسين الطرق والوسائل التي تمارس بها هذا القمع .

وتزودنا المقتطفات التالية الواردة في تقرير الامين العام (A/42/659)

المؤرخ في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ بلمحة عما يحدث في قلب الظلمات :

"... [لقد] تم تمديد حالة الطوارئ التي شملت جميع أنحاء البلاد في

كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، ثم في حزيران/يونيه ١٩٨٧ على الرغم من الازدراء

الدولي والنداءات المتكررة من المجتمع الدولي لنداءاته لإزالتها ، وازدادت

حدة الاحكام الوحشية لانظمة الطوارئ والامن بفرض تجريم المعارضة الخارجة عن

البرلمان والمنشقين والمعارضين السياسيين وإخمادهم .

"وفي ظل هذه الظروف ، منح رجال جيش وشرطة جنوب افريقيا ،

المعسكرين فعلا في المناطق التي يقطنها السود ، سلطات لاتخاذ اجراءات صارمة

مع تمتعهم بالحصانة ، لسجن معارضي الفصل العنصرى ، واستمرت بلا هوادة

عمليات الاحتجاز دون توجيه تهمة ، وعمليات التفتيش دون أمر ، وحظر

الاجتماعات ومراسم تشييع الموتى خارج المنازل وحظر المنشورات .

"ووفقا للجنة مؤيدى آباء المحتجزين ، وهي مجموعة بارزة لمراقبة

حقوق الانسان في جنوب افريقيا ، فإن المدن التي يقطنها السود المعزولة

الآن ، تتعرض الى "حملة منتظمة من الارهاب ضد الاطفال بل وضد جميع القاطنين

في المدن . ويبدو أن هذه الحملة تهدف الى إشاعة الخوف في قلوب جميع

القاطنين في تلك المدن وبالتالي القضاء على روح الوحدة والمقاومة التي

ظهرت ولا تزال تنمو في جنوب افريقيا" . كما أن الاعتقالات دون محاكمة أو

توجيه تهمة أصبحت سائدة . ونتيجة لذلك ، يختفي الأشخاص الذين يقومون بأنشطة المقاومة ومعظمهم من الشباب" . (A/42/659 ، ص ٦ ، الفقرات ٤ - ٦)

يجب على الأمم المتحدة التي التزمت بخوض هذه المعركة ذات الأهمية العالمية المؤكدة والقيمة التاريخية الهائلة ، أن تتساءل كيف يمكن أن تظل حكومات متحضرّة متباعدة وحدها تجرر أقدامها وتظل في الوقت نفسه تتعامل وتوصي بسياسات وسبل ومائل ينبغي استخدامها ضد نظام الفصل العنصرى . إن ذلك موقف يوفر في الواقع غطاء أمثل لمؤيدى الفصل العنصرى في مواقع السلطة ، بينما يشكل الفصل العنصرى ، وهو جريمة ضد الإنسانية ، مصدرا دائما للقلق العميق لمن يتوقون الى السلم . فهم لا يفكرون في مأساة جنوب افريقيا فحسب ، بل ويفكرون في فاجعة اقليم ناميبيا الدولي المحتل والمستعمر على نحو غير مشروع ، وفي محنة دول خط المواجهة التي مازالت تراق فيها أنهار من الدماء . لقد كان الاستعراض الفج الذى قام به منذ بضعة أسابيع الرئيس بوتس لجنوب افريقيا الغازية في أنغولا تذكرة غريبة بأقتم أيام التاريخ الاوروبى التي تميزت بصرخات التشنج المجنون التي كان يطلقها عريف برلين القزم .

ويجب على المجتمع الدولي وكل الحكومات المحبة للسلم والعدالة أن تدين نظام بوتس إدانة حازمة وأن تطالب بالانسحاب غير المشروط لقوات جنوب افريقيا من أنغولا وبتعويضها عن خسائر الحرب .

ما الذى سيدور في خلد شعب جنوب افريقيا إزاء مماثلة الاقوياء ؟ وماذا عن كل الفظائع وعن أعمال قتل وسجن الشباب واليافعين من أعضاء المؤتمر الوطنى الافريقسى لجنوب افريقيا - ماذا عن كل هذه الجرائم التي يقترفها نظام الفصل العنصرى وهو بمأمن من أى عقاب ؟ وما الذى سيقوله شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وهو يواجه الاحتلال غير المشروع عندما يتساءل عما فعلته الدول التي تتحمل مسؤولية خاصة عن اتخاذ الاجراءات التي تضع حدا لى عدوان ولاى تهديد للسلم والامن الدوليين ؟ وما الذى تشعر به حقا شعوب بلدان خط المواجهة ذات السيادة ؟ أليست هي التي تتعرض في نهاية المطاف لاعمال العدوان والاحتلال العسكرى من

جانب جنوب افريقيا . ومع ذلك فان ما يطلبه منا الرئيس بوتيا واصدقاؤه وحلفاؤه ليس في الواقع الا قبول نظام الفصل العنصرى بفضائعه واعماله العدوانية وجرائمه المتكررة . كلا ، لقد بلغت السيل الزهى . إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يسكت على استمرار تحدى جنوب افريقيا للقوانين والاعمار الدولية وللقرارات ذات الصلة لمجلس الامن والجمعية العامة .

لقد لاحظ الرأى العام وجود تقدم محدد في الخطوات الرامية الى عزل نظام الفصل العنصرى ، وخاصة في المجال الاقتصادى . غير انه يجب تعزيز هذه التدابير بتصعيد الحملة الداعية الى فرض العقوبات الالزامية الشاملة . وقد شجع الموقف الايجابى الذى اتخذه في هذا الصدد الزعماء السود والمنظمات السوداء المناهضة للفصل العنصرى في جنوب افريقيا منظمة الوحدة الافريقية في مبادراتها وتدابيرها من أجل تقديم المساعدة الى الضحايا . وقد نجحت منظمة الوحدة الافريقية ، بفضل الدعم الحازم لحركة عدم الانحياز ، في انشاء صندوق "افريقيا" . وقد قررت لجدته التوجيهية ، التي ما فتئت تعقد اجتماعات منتظمة منذ انشاء الصندوق ، عقد اجتماعها المقبل هذا الشهر في برازافيل بالكونغو .

ومن نفس المنطلق ، وفي سياق نفس الجهد ، قرر بلدى أن ينضم الى مقدمى مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة . ومن ثم سيصوت وفد بلدى لصالح مشاريع القرارات هذه مدركا أن العقوبات الالزامية الشاملة وحدها ضد نظام الفصل العنصرى هي التي ستتغلب عليه في نهاية المطاف . وعندئذ ، وعندئذ فقط ، سيظهر في جنوب افريقيا مجتمع ديمقراطى متعدد الاعراق يعترف بأن أغلبية الشعب ينبغي أن تمارس حقوقها الكاملة وحرياتها الاساسية . ولذا يواصل الكونغو دعم جهود المجتمع الدولي ، وبوجه خاص جهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التي نساند انشطتها مساندة حازمة .

السيد محسن (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء

أن أؤكد على الأهمية العظمى التي يوليها وفد بلادي لبند جدول الأعمال المعنون "سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" . وفي هذا السياق ، يذكر وفد بلادي بأنه اعتبر دائما كونه نائبا لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى موضع فخر وشرف لأنه بذلك يقدم إسهاما متواضعا في الحملة الدولية الجارية الموجهة صوت تأميم القضاء المبكر على الفصل العنصرى . وسوف أكون مقصرا إذا لم أشر بالتقدير - في هذه المناسبة - الى الاسهام القوي الواضح الذى أسهم به رئيس اللجنة في المناقشة التي دارت حول هذا البند أول أمس .

وكما يوضح تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى توضيحا بليفا تماما منذ أن تناولت الجمعية العامة بالبحث سياسات الفصل العنصرى التي يندرجها نظام بريتوريا العنصرى في العام الماضى ، ازداد موقف بريتوريا تشددا . وهذا يتضح على وجه الخصوص من موقفها تجاه معارضى الفصل العنصرى ، في داخل البلاد وخارجها على حد سواء وكذلك من أعمال العدوان الشرى وزعزعة الاستقرار التي ترتكبها ضد البلسدان الافريقية المستقلة .

إن تحدى بريتوريا الملف للراى العام العالمى - كما اتضح في قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن - مازال يظهر بطرق عديدة مؤلمة . فالى جانب خلق مناخ القمع العام في البلاد بموجب حالات الطوارئ المتعاقبة ، لم يتدن عنصريو بريتوريا فقط الى مستوى الاعتقالات الجماعية للأطفال ، ولكنهم لجأوا بصورة متزايدة الى استخدام الجماعات العميلة مثل أديعاء حفظ الامن وفرق الموت ، ضد معارضى نظام الفصل العنصرى الاجرامى .

إن تكثيف النظام العنصرى لاعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يرتكبها ضد الدول المجاورة - وغالبا ما تكون على نحو غير مباشر - لم يهر دون ان يلاحظه المجتمع الدولي . ومما يشير سخط وفد بلادي بالمثل هو أن يستمر بعناد معتنقو عقيدة

العزل من أهالي جنوب افريقيا في تمسكهم غير المشروع بـناميبيا ، متحدين تحديها سافرا مرة اخرى لرغبة المجتمع الدولي التي اعرب عنها مرارا وتكرارا تأييدا لاستقلال ناميبيا الفوري .

ومن المشجع أن نلاحظ أنه في الوقت الذي تمكنت فيه حركات التحرير الوطني فسي جنوب افريقيا من تعزيز انشطتها ، تمكنت أيضا من أن تحظى باعتراف متزايد فسي الخارج . ونحن نعتقد أن هناك ملاحظة اخرى جديرة بالذكر هي أن حركة النقابات العمالية السوداء في جنوب افريقيا آخذة في النمو ، بالرغم مما تلاقيه من قمع من قبل المتعصبين العنصريين الموجودين على قمة السلطة السياسية .

وبهذه المناسبة ، أيضا ، يحيط وفد بلادى علما بإفراج سلطات بريتوريا مؤخرا عن السيد عوفان مبيكي بعد أن ذاق الامرين في سجون جنوب افريقيا السيئة السمعة طوال اكثر من ٢٣ عاما . ويحدونا وطيد الامل في ألا يكون هذا مجرد اجراء منعزل ، ولكن فسي ان يكون بداية لعملية معالجة وطنية كان يجب ان تبدأ منذ وقت بعيد ، بعيد جدا . ونحن نكرر مطالبنا بالإفراج الفوري غير المشروط عن السيد نيلسون مانديلا والسيد زيفاتيا موثوبنغ وغيرهما ممن هم في اوضاع مماثلة . اننا نعتقد أن مثل هذا العمل من شأنه أن يساعد في تهيئة المناخ السياسي اللازم للمفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب ، مما يؤدي ، في نهاية المطاف ، الى إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق فسي جنوب افريقيا . وهذا الهدف الذي يتمنى تحقيقه جميع الناس من ذوى النوايا الحسنة في جميع أرجاء العالم - من الواضح أنه لا يمكن ضمان تحقيقه عن طريق عمليات عكسي غرار الانتخابات المخزية المقصورة على البيض التي أجريت في ايار/مايو الماضي ، والتي سعت الى إعطاء شرعية زائفة للحزب الوطني الحاكم في بريتوريا ، وخطتها الدستورية المزعومة لتقاسم السلطة على أصاى العرق .

وكما سبق أن أعلنت كان لنيبال شرف الخدمة في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى منذ اقامتها في عام ١٩٦٢ . وقد أولينا دوما أهمية قصوى لعملنا في اللجنة الخاصة ، إذ نعتبر ذلك متماشيا تماما مع ايمان نيبال بالمساواة ، ليس فقط بين الامم ، لكن أيضا بين الاعراق .

لذلك ، أسعدنا أن نتمكن من تقديم إسهام متواضع لمندوق التضامن الخاص بالجنوب الافريقي الذي أنشأته حركة عدم الانحياز في مؤتمرها الثامن لرؤساء الدول أو الحكومات الذى عقد في هرارى في العام الماضى . وهو منشأ لغرض محدد هو تقديم المساعدة الطارئة لدول خط المواجهة وغيرها من الدول الافريقية لتأكيدنا من مواجهة آثار الجزاءات الانتقامية التي تفرضها بريتوريا العنصرية . ونحن نشاهد اليوم القيام بتبرعات سخية لمندوق التضامن ، الذى من شأنه أن يعزز قدرة دول خط المواجهة والدول الاخرى على وضع البرامج والسياسات الرامية الى القضاء التام على نظام الفصل العنصرى الكريه وهو لطفة في وجه الحضارة الانسانية .

يشعر وفد بلادى بالقلق اذ يعلم أن نظام بريتوريا قد تمكن من استغلال الوفرة الحالية في سوق النفط ومن الدوران حول الحظر النفطى . كما يقلقه ان يلاحظ أنه بينما تتخذ بعض الحكومات عددا من التدابير الاقتصادية ضد جنوب افريقيا العنصرية - بل ان بعضا منها قد اتخذ هو زمام المبادرة - ما زالت حكومات اخرى لم تقم بأى عمل . اننا نعتقد أن مشاريع القرارات المعروضة علينا الآن والمتعلقة بسياسات الفصل العنصرى التي يندتهجها نظام بريتوريا تعد تعبيرا جيدا عن ماهية الاتجاه والاولوية اللذين يجب ان تسير حسبهما جهودنا الجماعية لتحقيق انهيار هيكل الفصل العنصرى . ونحن نعتقد انها تستحق كامل تأييدنا جميعا وأكثره حماسا . وأختتم كلمتي بتكرار اقتناع نيبال العميق بأن تطبيق جزاءات اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا مازال أفضل وسيلة - بل ربما الوسيلة الوحيدة المثبتة - لتحقيق انتقال سلمى الى مجتمع تمثيلي متعدد الاعراق في جنوب افريقيا .

السيد أغاثوكليوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الدول

الاعضاء تنظر بالاجماع الى التفرة العنصرية والفصل العنصرى باعتبارهما يمثلان انتهاكا خطيرا لميثاق الامم المتحدة وكذلك للاعلان العالمى لحقوق الانسان وجميع الصوك الدولية الاخرى المتعلقة بحقوق الانسان . ومع ذلك ، فقد كانا ولا يزالان الاساس السياسى والقانونى لنظام حكم بريتوريا فى جنوب افريقيا ، فى تحد لميثاق الامم المتحدة والقرارات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن . فضلا عن ذلك ، يركز بقاء نظام الفصل العنصرى اللانسانى هذا اساسا على القمع والارهاب الصادر عن الدولة والتخويف والابتزاز .

وما زال البعض يعتقد انه يمكن التعامل مع نظام بريتوريا بحذر ، عن طريق سياسة الارتباط البناء ، وهى سياسة تسعى الى تحويل جنوب افريقيا تدريجيا الى مجتمع حر وديمقراطى ، يتمتع جميع مواطنيه بحقوق متساوية . ومع ذلك ، فقد بينت الاحداث ، وما زالت تبين بلاء ، انه من غير المجدى توقع حدوث هذا التحويل ، لان نظام الفصل العنصرى الذى يقوم على اساس الظلم وانعدام الاخلاق - وهو لذلك شرير قلبا وقالبا - غير قابل لى تغيير او اصلاح . ولا يمكن سوى استئصال شافته تماما .

فيالامس القريب اوضح لنا تفصيلا رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الحقائق المرة ، حقائق الحالة فى جنوب افريقيا . فالاعتقال والاحتجاز حتى للدماء والاطفال ، والمحاكمات والتعذيب ، واحكام الاعدام ، والاختطافات والاعتقالات أصبحت هى القانون الذى يحكم الحياة اليومية . وقد كبت حرية الصحافة - وسياسات المواطنين وترحيل السكان الاجبارى ما زالت مستمرة بلا هوادة . إذن فالاعمدة الرئيسية لذلك النظام الشرير ما زالت على ما هي عليه .

ومع ذلك ، فمن المهم أن نلاحظ أنه بالرغم من كل الارهاب الذى تمارسه الشرطة ، ووجود الدولة فى حالة طوارئ مستمرة ، قد ازداد اصرار شعب جنوب افريقيا المناضل قوة اكثر من اى وقت مضى .

ولئن كنا نرحب باطلاق سراح السيد غوفان مبيكي ، فانه لا يعدو أن يكون ايماءة منفصلة وغير مقنعة . اذ لا يزال نيلسون مانديلا ، رمز كفاح الاغلبية السوداء الذي لا يقهر ضد الاستعباد العنصري ، ولا تزال آلاف أخرى ، رازحة في السجون لمدة تزيد على ربع قرن . ويتعين علينا أن نواصل الاصرار على اطلاق سراحهم فورا ودون أية شروط اذا ما أريد خلق ظروف تفضي الى مفاوضات ناجعة لإحداث التغييرات الاساسية المرغوبة في جنوب افريقيا .

مهما حاولنا ، لن نستطيع التهرب من مواجهة القضية الحقيقية في جنوب افريقيا ، وهي كيف نستأمل ، بفعالية وسرعة ، نظام الفصل العنصري الشرير وممارسات التمييز العنصري . هل ينبغي لنا ، كمجتمع دولي يعمل جماعيا بتصميم وحزم ، أن نأخذ بالنهج المنصوص عليه في الميثاق ، ولاسيما الفصل السابع ، وبالتالي نحدث التغيير بصورة سلمية ، أم ترى ينبغي لنا أن نسمح للأحداث في جنوب افريقيا أن تظل في مسارها الراهن القائم على القسر والقمع وارهاب الدولة من جهة ، والكفاح المسلح من جهة أخرى ، مما سيفضي حتما الى حمام دم مرعب وازهاق للأرواح وتدمير للممتلكات لا يمكن وصفهما ؟ ان الخيار المستصوب واضح ، ولا يزال لدينا متسع من الوقت لنوقف مسار الأحداث . الا أنه يتعين أن نجمع الرأي ونعقد العزم على توقيع عقوبات شاملة وفعالة ، لمدة تطول حسب الاقتضاء ، للوصول الى النتائج المرغوبة .

ان قبرص ، ملتزمة بالعمل الجاد سعيا الى ذلك ، كبقية بلدان حركة عدم الانحياز ، بل في الواقع ، كالمجتمع الدولي بأسره تقريبا باستثناء دول قليلة للأسف . ونحن لا نزال نؤمن ويحدونا الامل أن التخلص من نظام الفصل العنصري سلميا واقامة جنوب افريقيا الديمقراطية والموحدة وغير العنصرية لا يزال في متناول أيدينا .

ولذلك ، سنؤيد هذا العام ، كما فعلنا فيما سبق ، جميع مشاريع القرارات المعروضة علينا ، آمليين أن ينضم الينا في القريب العاجل المتشككون منا ، لوضع المبادئ التي نؤيدها جميعا موضع التطبيق العملي . لان تأييد المبادئ بالاقوال دون وضعها موضع التطبيق بالافعال ليس عديم جدوى فحسب ، بل وضر ، لانه يوفر الطمأنينة للطرف المذنب ويمكنه من أن يتحدى جهودنا ونداءاتنا باستهانة .

وفي التحليل النهائي ، فان الذين يرفضون الاخذ بنهج الميثاق السلمي وفرض جزاءات شاملة وملزمة ، قد فقدوا باختيارهم الحق في انتقاد البديل الثوري والدموي الذي لا بد منه ، بل والحق في أن يعربوا عن أسفهم ازاءه .
دعونا نأمل أن يكون بوسعنا تجنب هذا .

السيد جاريت (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرغب وفد بلدي

أن يسجل ثانية قلقه الشديد ازاء التدهور المستمر وغير المكبوح للظروف الاجتماعية والسياسية للسكان السود في جنوب افريقيا بفضل سياسات القمع والاضطهاد التي يمارسها نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا .

وقبل أن أوصل بياني هذا ، أود أن أعبر عن امتنان وفدي للجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصري ورئيسها النشط على الدور الحاسم التي لا تزال تقوم به في تعبئة الرأي العام العالمي ازاء محنة الشعوب المضطهدة في جنوب افريقيا . ان تقرير اللجنة الخاصة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ، بصيغته الواردة في الوثيقة A/42/22 زاخر بالحقائق ومستوف لها ، وكلها حقائق تكشف عن القمع الوحشي المتزايد الذي تتعرض له الغالبية السوداء في جنوب افريقيا وأعمال العدوان على الدول المجاورة وزعزعة الاستقرار فيها والمقاومة البطولية التي تشنها حركات التحرر الوطني ، ومقاومة حركات العمال السود ، والطلاب والشباب والزعماء الدينيين والمؤسسات لسياسة الفصل العنصري الشريرة .

ان سياسات الفصل العنصري التي تمارسها جنوب افريقيا ما فتئت بندا شابتا على جدول أعمال الجمعية منذ عام ١٩٤٦ . وهذا يعني أن الأمم المتحدة لا تزال ، بعد مضي ٤١ عاما ، تلتمس حلا لهذه المشكلة المنغمة .

ما هو السبب اذن ، وراء كل هذا التأخير الطويل ؟ ان رأي وفد بلدي هو أن المجتمع الدولي لم يتمكن من حشد الارادة السياسية الضرورية ليجبر نظام بريتوريا على الامتثال للقرارات والمقررات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن . ويبدو لنا أن الاشارات التي نبعث بها الى الاقلية البيضاء العنصرية في بريتوريا ليست قوية بالقدر الكافي لتجعلها تفهم أننا قد عقدنا العزم فعلا على أن

نشهد انتهاء سياسة الفصل العنصري البغيضة . وهكذا ، مازالت هذه السياسة ، بعد مضي أربعة عقود ، واقعا يوميا معاشا في جنوب افريقيا .

ينبغي أن يكون قد بات من الواضح الآن أنه من غير الممكن مخاطبة النظام العنصري في بريتوريا بلغة العقل والمنطق ، وان ذلك النظام ليس في نيته اطلاقا احترام قرارات هذه المنظمة أو الامتثال لها . ان الذين يدافعون عن الارتباط البتاء ينبغي لهم أن يدركوا الآن أن هذه السياسة ، التي رفضها المجتمع الدولي ، تخلت عنها أيضا الاقلية البيضاء ، التي لا هم لها الا أن تجعل من العرق أساسا للتمتع بالحقوق السياسية ، حارمة بذلك الاغلبية الساحقة من السكان من حقوقها ومجردة إياها من كرامتها الانسانية .

وطالما أعيق استئصال الفصل العنصري ، سيواصل النظام العنصري في بريتوريا تشديد قبضته على الاغلبية السوداء التي تصبغ الحياة بالنسبة لها أقل احتمالا بمسور كل يوم . ان السكان السود يتعرضون للمضايقة باستمرار ويعيشون في ظل قمع متعظم . ان استعمال قوات بالوكالة ، كلجان الامن الاهلية وفرق الاعدام ، من جانب الاقلية البيضاء ازداد الى مستوى لم يسبق له مثيل . وقد جاء في تقرير اعلامي صدر مؤخرا ان ما بين ٧ ٥٠٠ و ١٠ ٠٠٠ طفل في سن ١٨ عاما فما دون ، محتجزون منذ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وفي عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ كان في المعتقل "انتظارا للمحاكمة" ١٧٢ ٠٠٠ طفل على الأقل . وكان حوالي ٢ ١٨٥ طفلا يقضون مدد سجن في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، في حين أن ٢ ٢٨٠ طفلا آخر كانوا في محبة امهاتهم في السجن في العام الماضي . وجاء في التقرير أيضا "أن هذه الاحداث ترقى الى حملة ارهاب منهجية تشن ضد الاطفال ... لتحطيم روحهم ووحدتهم ومقاومتهم" .

وفيما يستمر حكم الارهاب هذا داخل جنوب افريقيا ، لا يزال نظام الفصل العنصري يمارس ارهاب الدولة ويرتكب أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار ضد الدول المجاورة فضلا عن تقديم الدعم العسكري لعصابات يونيتا ورينامو التي تحارب ضد حكومتي أنغولا وموزامبيق الشرعيتين . ان دول خط المواجهة الأخرى مثل بوتسوانا وليسوتو وزامبيا وزمبابوي إما تعرضت بين الحين والآخر للهجوم أو خضعت للحصار الاقتصادي الذي يفرضه النظام العنصري . ان أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ترمي الى إضعاف اقتصادات تلك الدول المستقلة وحملها على الاعتماد على جنوب افريقيا فضلا عن ثنيها عن تأييد معارضي الفصل العنصري .

وعلى الرغم من هذه الاجراءات الوحشية التي يتخذها النظام العنصري ما فتئت مقاومة الفصل العنصري تتعاظم . ان حركات التحرر الوطني والحركات العمالية السوداء وقادة الطلاب والشباب والقادة الدينيين ومنظماتهم والمنظمات الشعبية ومن ينتقدون النظام من البيض أضفوا بعدا جديدا على النضال ضد الفصل العنصري . وهذا يعد مؤشرا على الجهد المصمم والمتضافر الذي يبذله أبناء الأغلبية المضطهدة لتحرير أنفسهم من اغلال سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها الاقلية البيضاء . ان العنف البوليسي المستمر والمتزايد دليل على إفلاس النظام وعجزه عن الحكم بغير القوة العسكرية الغاشمة ووحشية الشرطة .

وما فتئت حكومة ليبريا ترى أن الفصل العنصري لا يمكن ازالته عن طريق الحوار مع النظام العنصري . ان الضغط الدولي المتزايد هو الوسيلة السلمية الوحيدة المتاحة لنا لاستئصال شأفة هذه السياسة البغيضة . ومن ثم ، فاننا نحث مجلس الامن على فرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا وندعو من يعارضون فرض الجزاءات حتى الان الى اعادة النظر في الاثار المترتبة على أعمالهم .

واذ تؤيد حكومة ليبريا وتدعو الى فرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بسبب عنادها ورفضها المتعمد لانهاء سياسة الفصل العنصري فانها تدعو أيضا الى زيادة الدعم السياسي والمادي وغيرهما من أشكال الدعم المقدمة الى شعب جنوب

افريقيا ودول خط المواجهة بما في ذلك ناميبيا وحركاتها التحريرية في كفافها العادل ضد العنصرية والهيمنة الاستعمارية . وكما ذكرنا سابقا ، تبذل الضغوط العسكرية والاقتصادية المتواصلة على دول خط المواجهة لحملها على الاعتماد على جنوب افريقيا ومنعها من تقديم الدعم لمناهضي الفصل العنصري ، ولا يساورنا أدنى شك في أنه لنو طبقت الجزاءات الشاملة بشكل فعال فانها ستزيد كثيرا تلك الضغوط وستؤثر سلبا على اقتصادات تلك الدول .

ان وفدي كغيره ممن تكلموا آنفا ، يرحب باطلاق سراح السيد غوفان امبيكي أحد قادة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وغيره من السجناء السياسيين مؤخرًا من الاحتجاز وسيبعث هذا العمل على الارتياح بدرجة أكبر اذا ما شرع نظام بريتوريا في الافراج الغوري عن نيلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين كافة ورفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وغيره من الأحزاب السياسية . ان حكومة ليبريا لن تؤيد أية اصلاحات شكلية ترمي الى تحويل الانتباه عن نضال الشعب الباسل الذي يقاوم جبروت قوى الشرطة وغضبها وهي المسلحة بأحدث أدوات الحرب المتقدمة .

ان الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ، بل يجب استئصال شأفته . انه جريمة ضد الانسانية كما أن القضاء عليه يهيئ آفاق السلم في الجنوب الافريقي . يجب اجتثاث الفصل العنصري والاستعاضة عنه بمجتمع عادل وديمقراطي يضم كل شعب جنوب افريقيا ويقوم على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية وعلى احترام الفرد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة

١٥٢/٢١ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ أعطي الكلمة الآن لمراقب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

السيد أنغولا (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو))

(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفدي يجدد ازجاء تهانته اليكم سيدي الرئيس على تيوثكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية .

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ اعتمد مجلس الأمن قراره ٦٠١ (١٩٨٧) الذي يفوض الأمين العام الشروع في ترتيب وقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بغية تنفيذ الخطوات الادارية والعملية الاخرى اللازمة لاقامة فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . ولقد انقضى ١٩ يوما منذ ذلك الحين ولكن لا يبدو أن شمة رد وشيك من نظام الفصل العنصري على الرغم من العرض السريع الذي قدمته سوابو بالاتفاق على وقف إطلاق النار مع ذلك النظام .

وعلاوة على ذلك اختتمت الجمعية العامة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشة دارت لمدة ثلاثة أيام بشأن مسألة ناميبيا . ومرة أخرى كان الرد الذي جاء من عصابة بوتها - ملان - بوتها الحاكمة بمثابة الاستهانة المعتادة التي تتعامل بها هذه العصابة مع هذه الهيئة العالمية . ففي البيان الصحفي الذي أدلى به وزير الخارجية بوتها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر تعليقا على قرار الجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا لم يوجه الى الجمعية العالمية الاتهام المتكرر مرارا بما يسمى بمحاباة سوابو فحسب بل انه انتحل لنفسه سلطة التشكيك بصلاحيات الجمعية العامة باصدار حكم على الوجود غير الشرعي لجنوب افريقيا في ناميبيا هذا هو رأي برييتوريا العنصرية فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة المسلم عالميا بأنها مسؤولية دولية .

ومما زاد الطين بلة أنه حين كان مجلس الأمن يعمل لاعتماد قرار يدعو الى وقف إطلاق النار في ناميبيا كان نظام البوير يصدر أوامره الى المزيد من القوات لارتكاب المزيد من أعمال العدوان ضد جمهورية أنغولا الشعبية .

وفيما كانت المسألة الناميبية تستحوز على اهتمام المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة أعلنت جنوب افريقيا للعالم علانية عن وجودها العسكري في أنغولا متجاهلة القانون الدولي بشكل صارخ .

عرف المجتمع الدولي عن طريق الصحافة يوم السبت الماضي ، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر بكل أسف ، أن زعماء الفصل العنصري في جنوب افريقيا يقودهم شخصيا الفاشيستي ب. و. بوتس ، رئيس الفصل العنصري ، قد قاموا بشكل لم يسبق له مثيل في العصر الحديث ، وبالتجاهل التام للقانون الدولي بما سمي بزيارة لقواتهم في الجنوب الأنغولي المحتل ، ولم يكن يستطيع سوى هتلر في المانيا النازية أن يرتكب عملا كهذا من أعمال الانتهاك للسلوك الدولي . وإن سوابق في ناميبيا لتدين بقوة عصبة البوير الحاكمة لعدوانها غير المبرر على أنغولا .

إن ما نعرضه لا ينبغي أن يدهش أحدا ، فبغير نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لما شارت مسألة احتلال ناميبيا ولا شُن العدوان على أنغولا من اقليم ناميبيا ليصبح موضوعا للنقاش . إن الفصل العنصري سرطان ينخر في عظام الجنوب الافريقي بأسره ، وقد وصف بحق بأنه جريمة ضد الانسانية .

إن الفصل العنصري ، وهو موضوع نقاشنا فلسفة قبيحة تقوم على اكوام من الأكاذيب والمفاهيم الزائفة التي سمعت من خلالها الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا الس إمساك بزماد السلطة منذ وصولها الى ذلك الجزء من قارتنا قبل حوالي ٤٠٠ سنة مستخدمة في ذلك شتى حيل الخداع واللصوصية والسطو المسلح . إن أفراد الاقلية البيضاء سلالة منبوذ في اوروبا في العصور الوسطى ومنشقيها الدينيين الذين حاولوا أن يجدوا الملاذ - من خلال تعصبهم وتحت تأثير ما عانوه من عقدة النقص - في المفهوم الزائف الذي تولد عن أشد أساطير العهد القديم وحكاياته الرمزية عوارا ، وهي أساطير وحكايات عفا عليها الزمان ، يفترض أنها دمغت الشعوب الافريقية أي السوداء ، والشعب الكنعاني بالحطة وقضت عليها بأن تظل مستعبدة للبيض أبد الدهر . وفي ظل هذا المفهوم الزائف عن أصل الأجناس ، وجد حكام جنوب افريقيا جيلا بعد جيل ما يغني أفكار فلسفتهم الضارة المتمثلة في الفصل العنصري .

من هنا يتحتم فهم الخلفية التاريخية للاقلية العنصرية في جنوب افريقيا كيما يقف المرء على حقيقة القيم المعنوية والروحية والاخلاقية للبيض في جنوب افريقيا ،

والسبب الذي يجعلهم متناقضين مع الشعوب الافريقية التي تتمثل قيمتها الاخلاقية في العطف والمحبة والتسامح والانسانية ، وهي العناصر الاساسية لاسلوب حياة هادئ ومستقر . إن الفصل العنصري ، الذي يشار اليه أحيانا تحت اسم "التطور المنفصل" خداعا للجماهير ، اعتبره المجتمع الدولي بحق شكلا جديدا من أشكال العبودية ، فالعبودية والتفرقة العنصرية توأمان ولدا من عملية التوسع الاقليمي العنيف مما يعزز التمييز القانوني والفصل القائم على أسس عرقية واجتماعية ودينية . والفصل العنصري هو مرحلة التطور المزمنة من مراحل هذا المرض الطويل الخبيث من الناحيتين الاجتماعيه والسياسية . إن الفصل العنصري ، ذلك المخلوق الشائه الناتج عن قطاع مريض من البشر ، تؤثر فيه وتحفزه قوى الشر والحسد والهوى والجشع . إنه ينشر على أوسع نطاق تجريد الشعوب الافريقية من إنسانيتها وتعذيبها وإخضاعها ، كما يتفدى على التوسع الاقليمي العنيف غير المشروع والمرتببط بإبادة البشر .

وقد استخدم التوسع الاقليمي العنيف والعبودية لتدمير الحضارات الافريقية القديمة ، وبالنسبة للكثيرين ، يمثل ذلك التوسع والعنف المصدر الذي جلب عليهم الوحشية والتعذيب والبؤس الجماعي والبربرية والالم المبرمج والقتل المنظم والموت المبكر ، وبالنسبة للآخرين يعتبر التوسع والعنف اسلوب حياة معترف به ووسيلة نفسية وأداة طيعة وعنصر مشروع لنشر الوحشية والارهاب وإبادة البشر في اطار من الحصانة ، والحصول على خطوة دائمة اجتماعية وسياسية وشروة سريعة بما يتفق مع المبدأ القائل بأن العالم لهؤلاء القادرين على حيازة ملكية الاراضي الذين سيفتح لهم ملكوت السموات .

إن أفراد الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا وناميبيا ، في غمار سعيهم المحموم لتملك الارض ، سلبوا الشعب الافريقي كل عنصر أساسي في الحياة ، فهناك في جنوب افريقيا ٨٦,٢ في المائة من الاراضي يملكها البيض الذين يشكلون ١٥,٥ في المائة من السكان بينما يعود ١٣,٧ في المائة فقط الى الـ ٨٤,٥ في المائة من الافريقيين والملونين والاسيويين . وكان محتما أن تفضي هذه الحالة الى انتفاضات فلاحية كثيرا

ما أخذت بلا لارحة أو تورع . وقد كتب جوفان مبيكي في مؤلفه "جنوب افريقيا : انتفاضة الفلاحين" .

"إن شعبا يعاني عذابا كالعذاب الذي عاناه شعبنا عندما احتل الجيش

ترانسكاي دون أن يملاه ذلك العذاب تسميها في ملابة الفولاذ على اعادة جمع صفوفهم ، وإمعان النظر في أساليب نضالهم ، واستحداث أساليب جديدة ، والإبقاء على جذوة الروح التي تسعى الى الحرية - أبدا" .

إننا نرحب بإطلاق سراح المحارب الدؤوب من أجل الحرية الافريقية وزعيم المؤتمر الوطني الافريقي الرفيق جوفان مبيكي من سجن روبن أيلاند . ويمثل الإفراج عنه نصرا للقوى التقدمية في العالم كله ، ولاسيما الذين شنوا بغير هوادة الحملة المنادية بالإفراج عن السجناء السياسيين في جنوب افريقيا وناميبيا .

إن هذا الخليط من الفقر المفروض وإنكار حقوق الانسان الاساسية وتعصب عناصر الاستعلاء العنصري من الاقلية البيضاء ، هو الذي دفع الاغلبية للانطلاق على الطريق الثوري الراهن ، الذي يمغه بوتوا وعصبتة بأنه "قلاقل تملئها قوى خارجية" . إن المبادرات خرجت من فترة طويلة من أيدي المستوطنين وسيعرف الشعب الآن كيف يقرر مسار التاريخ في جنوب افريقيا رغم حشد الاسلحة الكثيف الذي قدمته بغير جدال دول رأسمالية غربية كبرى شاركت هي نفسها في الجريمة التي ارتكبتها العنصريون الحاكمون البيض .

إنها الاسلحة القادمة من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية واسرائيل وغيرها ، التي ما برح نظام البوير يستعملها لقتل أطفال المدارس في شوارع مدن جنوب افريقيا وجماعات الفلاحين في ناميبيا . إن جنوب افريقيا العنصرية لم تشن فحسب حروب العدوان على الشعوب السوداء في جنوب افريقيا وناميبيا المحتلة ، بل قامت ، بالمناقضة لكل قواعد القانون الدولي بشن حرب عدوانية غير معلنة على الدول الافريقية المستقلة المجاورة كانت ضحيتها الرئيسيتان حتى الآن أنغولا وموزامبيق وإن لم ينج بلد واحد في المنطقة من عدوان جنوب افريقيا .

فأنغولا وحدها تكبدت من الأضرار ما يصل من الناحية النقدية إلى ١٢ بليون دولار . وبينما أتكلم الآن ، يوجد لجنوب افريقيا ٧ ٠٠٠ جندي داخل أراضي أنغولا يحاربون حكومة قائمة على أساس شرعي ، بينما قالت الأخبار التي وصلتنا منذ فترة قريبة بحشد فرقة من ١٠ ٠٠٠ فرد تقريبا على الحدود الأنغولية من أراضي ناميبيا . ومع هذا كله مازال لدى الولايات المتحدة من الجرأة ما يمكنها من المطالبة بسحب القوات من أنغولا ، لا قوات العدوان الأجنبية التي غزت الأراضي الأنغولية ، بل قوات المتطوعين الأصدقاء الذين يساعدون تلك الجمهورية الغتية .

وهذا هو منطق الامبريالية . فالخحية يطلب منها أن تكفل أمن المعتدي الذي يجب ارضاءه ، لا بحوافز اقتصادية فحسب ، بل وبإعطائه المزيد من قذائف متفجر و "تاون" لشن المزيد من الهجمات الوحشية على الفلاحين العزل . هذا هو السلوك المتحضر كما تؤكد واشنطن ولندن وبون المرة تلو المرة .

في مناقشة مع أحد كبار رجال الدين في ناميبيا أجرى مقارنة تحليلية للحالة بين أنغولا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة ، قال فيها إن جنوب افريقيا قاطع طريق ومفتصب ، وأنغولا امرأة بريئة تسير في الطريق العام ، اغتصبت عدة مرّات على يد قاطع الطريق ، وهو جنوب افريقيا ، لكنها عندما قررت أن ترتدي ملابس داخلية أكثر ، وجد قاطع الطريق صعوبة في مواصلة عملية اغتصابها بسهولة ، وعندما حاول اغتصابها مجددا ، صرخت تطلب النجدة ، وكان هناك عابر سبيل من التجار هو الولايات المتحدة الامريكية ، فسألها لماذا تصرخين ؟ قالت : "اغشني ، فهذا الرجل يعتدي عليّ" . لكن عابر السبيل قال لها : "لماذا ترتدين كل هذه الملابس الداخلية ؟ ، تخلمي منها ، ووقتها لن يفتصبك أكثر مما فعل" . فهي حالة يطلب فيها من بلد ليس مسلحا إلا تسليحا خفيفا أن يتخلى من الدفاع القليل المتوافر له حتى يواصل قاطع الطريق اغتصابه بغير ازعاج لقاطع الطريق .

وبالرغم من هذا التواطؤ الامبريالي في إحباط تطلعات شعوبنا ، هناك مقاومة متزايدة للفصل العنصري . فحركات التحرر الوطني ، والحركات العمالية ، والطلاب والشباب ، والقادة الدينيون والمؤسسات ، والمنظمات الجماهيرية ، والبيض المستنيريون ، كل هؤلاء قد أعطوا بُعدا جديدا للكفاح ضد الفصل العنصري في ناميبيا وجنوب افريقيا . فكل عمل من أعمال القمع يقترفه نظام البوير ضد الشعب الافريقي في بلدينا يولد المزيد من المناضلين الأشداء الذين يوحدهم التصميم على الاطاحة بنظام الفصل العنصري . وعلاوة على ذلك ، فإن كل عمل عدواني إجرامي ضد دول خط المواجهة ، والبلدان المجاورة الاخرى يقابله عزم لا يلبين من جانب دول خط المواجهة بوجه خاص ، وحلفائها في المجتمع الدولي بوجه عام ، على تكثيف النضال ضد الفصل العنصري .

وفي هذا الصدد مازالت بديهيات فرانز فانون التي جاءت في كتابه "صوب الثورة الافريقية" ، صادقة حتى اليوم ، عندما قال :

"بين الشعوب المستعمرة يبدو أن هناك نوعا من الاتصال المقدس الكاشف الذي يجعل كل بلد يتحرر يرقى الى وضع "البلد المرشد" . فاستقلال بلد جديد ، وتحرر شعب جديد تشعر به البلدان الاخرى المقهورة وكأنه دعوة وتشجيع ووعد . وكل نكسة تلحق بالسيطرة الاستعمارية في امريكا أو في آسيا ، تعزز الارادة الوطنية للشعوب الافريقية . وقد اكتشفت الشعوب المستعمرة في نضالها الوطني ضد المستبدين تضامنا محسوسا في الكتلة الاستعمارية ، وضرورة تساند حركات التحرير" .

إن الكفاح ضد الفصل العنصري قد اكتسب بالفعل قوة دفع . ونحن نشير مع التقدير الى الاجراءات التشريعية التي بدأت باتخاذها بلدان الشمال وغيرها من البلدان ضد جنوب افريقيا ونظامها القائم على الفصل العنصري . ويحدونا الأمل أن ينضم محور واشنطن/لندن/بون المناهض لفرض الجزاءات بعد وقت غير طويل لتوافق الآراء الدولي الذي يسعى لفرض العقوبات الاقتصادية الالزامية على بريتوريا . لأن هذا مازال السبيل السلمي الوحيد الذي يعد بالتغيير في جنوب افريقيا بحد أدنى من سفك الدماء . ويتعين على المدافعين عن الفصل العنصري أن يدركوا أن فرض العقوبات ينطوي على الأمل الوحيد في تجنب حرب عنصرية شاملة في جنوب افريقيا تفضي الى كارثة .

إن الوقت ينقضي بسرعة أمام الحلول السلمية لمشاكل جنوب افريقيا ونظامها القائم على الفصل العنصري . وإذا لم يقض على ذلك النظام بسرعة فإن منطقة الجنوب الافريقي كلها قد تشتعل بالنار بسبب الاضطرابات العنيفة ، وستكون نتيجتها المتوقعة وخيمة بالنسبة للأقلية البيضاء .

إذا لم يستمع العالم ، وخاصة المحور المناهض للجزاءات الى المشورة الحكيمة التي قدمها الفيلسوف الفرنسي الشهير جان - جاك روسو الذي قال مرة :

"كم من الجرائم ، والممائب ، والاعتيالات ، وكم من الغطاءع ،
والمآسي ، كان يمكن لأي إنسان أن ينقذ البشرية منها بسد الحفر ، وتحذير
رفاقه ، بأن احذروا هؤلاء المدعين ، وإنكم ستهلكون إذا نسيتم مرة واحدة أن
شمار الأرض ملك لنا جميعا . وإن الأرض ليست حكرا لاحد" .
وختاما ، اسبحوا لي باسم شعب ناميبيا المناضل بقيادة سوابو ، أن نعرب عن
دعمنا للجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصري ، التي مازالت ، في ظل الرئاسة
القديرة والمتفانية للسيد جوزيف غاربا ، مغير نيجيريا ، تبعث المجتمع الدولي ضد
نظام الفصل العنصري تأييدا للكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة
التحرير الفلسطينية بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٢٧ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد ترزي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتساءل منذ
الذي يستطيع أكثر من الشعب الفلسطيني أن يتفهم محنة شعب جنوب افريقيا ومعاناته
وحرمانه من الحقوق الانسانية والاجتماعية والسياسية الاساسية ، ويتفهم رغبة شعب جنوب
افريقيا في العيش في حرية وتطلعه الى ذلك في هذا الوقت من نهاية القرن العشرين ،
ويتفهم كفاح ذلك الشعب من أجل الرفاهية والصحة والتعليم ، وينظر إليهم فيراهم
بشرا أو لا ، ويراهم قد حرموا من كل ما يتطلعون إليه . من الذي يستطيع ذلك أكثر من
الشعب الفلسطيني ؟ إننا ، نحن الفلسطينيين ، لا نتفهم تطلعات ذلك الشعب ومحتنه
ومعاناته فحسب ، بل ونشاطه إياها ، بل وأكثر من ذلك ، نحن لا نشاطه تطلعاته
وآماله فحسب ، بل ونشاطه النضال والعزم على تحرير أنفسنا من ممارسات العصور
الوسطى المظلمة .

إن العنصرية والتمييز العنصري يمثلان العامل الاساسي والايديولوجي لسياسات وممارسات نظامي الفصل العنصري والصهيونية . وكلاهما من المفارقات التاريخية التي عفا عليها الزمن . وقد آن الاوان لان يتخذ المجتمع الدولي الممثل هنا اجراءات محددة ضد النظامين . ونعتقد أنه من صميم السلطات المنوطة بهذه المنظمة وبشئى أجهزتها اتخاذ مثل هذه الاجراءات المحددة .

هل يكفي رفض وثائق تفويض ممثلي نظام الابرتهايد العنصري وإبقائهم خارج هذه الجمعية العامة في الوقت الذي يتيح لنا فيه الميثاق أن نتخذ وسائل محددة كالجاءات الشاملة والإلزامية ؟ إن النظام اللاأخلاقي القائم في بريتوريا لا يرى أية دلالة أو أهمية لوجوده أو عدم وجوده هنا ، إن ما يؤلمه حقا هو ما يصيبه من الناحية المادية .

لقد أكد المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا في شهر أيار/ مايو ١٩٨١ على ضرورة تطبيق الجزاءات باعتبارها أكثر الوسائل الصالحة والفعالة لضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة . بل أنها هي الوسيلة الوحيدة لضمان الاحترام للمعايير الدولية للسلوك المتحضر ، بما في ذلك مبادئ الميثاق خاصة مبدأ تقرير المصير ؛ ولاحكام العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية .

ومن واجب المجتمع الدولي أن يدلّل بالافعال على المقت العالمي للفصل العنصري وأن يدلّل أيضا على تضامنه مع التطلعات المشروعة لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا ومع نضالهما المشروع .

ومع ذلك ، هل يمكن لنظام الابرتهايد العنصري أن يبقى دون الدعم الملموس الذي يحصل عليه من بعض الدول المعروفة تماما ، وهي دول أعضاء في هذه المنظمة ؟ بل إن بعض هذه الدول يرفع لواء الحرية والديمقراطية من باب النفاق . وإني لاتساءل عما إذا كانت تلكا لدول تعرف حقا معنى هاتين الكلمتين . ولكن هذا هو ما تدعيه على الأقل .

إن فرض الجزاءات الشاملة والالزامية يتطلب بالضرورة احتياطات وضمانات بأنها ستحترم وتنفذ . ولا بد من تحديد أساليب الخداع والتصدي لها .

إن المرء إذا تجول هنا في نيويورك وغيرها من المدن الكبرى بل وحتى المدن الكبرى بل وحتى المدن الصغرى في الولايات المتحدة لشراء منتجات الصلب والأخشاب والتبغ والجلود الخام والصوف والسكر والأغذية والورق فإنه يشتري "بحسن نية" منتجات يزعم أنها إسرائيلية . ولكن كيف تكون إسرائيلية ، وهي من إنتاج شركات كور أو اسكور أو موندي أو غيرها . إن مثل هذه السلع التي تنتجها جنوب أفريقيا متعل أسواق الولايات المتحدة في نهاية المطاف من خلال اتفاق التجارة الحرة مع إسرائيل ، كما هو الحال الآن في بعض الأسواق الأوروبية . ولا ينبغي أن نظننا جداول صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالتجارة والتبادل التجاري بين هذين النظامين العنصريين .

ويبين تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/42/22/Add.1) أن القيمة الإجمالية للتبادل التجاري بين هذين النظامين تبلغ ٢٦٥ مليون دولار تقريبا . ولكن الحقيقة تفرض نفسها ، إذ يبين لنا التقرير أن هذه الأرقام تستبعد المبيعات العسكرية ومبيعات الماس والذهب والسلع المستهدفة إعادة تصديرها . وقد بلغت قيمة الماس الإسرائيلي الذي أعيد تصديره في عام ١٩٨٢ وحده بليون دولار ، منه ماس خام بما يوازي ٨٠٠ مليون دولار ، يرجح ، بل من المؤكد تقريبا ، أنه من ناميبيا الممثلة . ويمثل الفرق بين الرقمين ومقداره ٢٠٠ مليون دولار تكلفة التصنيع . وينبغي ألا تفوتنا النقطة الأساسية هنا ، وهي أنه يمكن لنظام جنوب أفريقيا العنصري أن يضمن موارده الاقتصادية والمالية عن طريق إسرائيل . وأكرر هنا أن الجزاءات الشاملة والالتزامية ستكون عديمة الجدوى ما لم تؤمن لها الاحتياطات والضمانات اللازمة لكفالة احترام هذه الجزاءات من جانب كل الدول الأعضاء .

لقد استمعت الجمعية العامة إلى الكثير من الكلمات عن الغطائح والوحشية والسلوك المنافي للإنسانية والتمييز القائم على حقيقة واحدة وهي أن شخصا ما أسود البشرة وآخر أقل سوادا . بيد أن الذين بشرتهم أقل سوادا قد تكون قلوبهم أكثر قتامة ، والذين بشرتهم أكثر سوادا تكون قلوبهم في الحقيقة ناصعة البياض . لقد فاض الكيل بشعب جنوب أفريقيا وقادته ، وقرر أن يتخذ سياسة واقعية ويدعو لها ، وهي

تستهدف تحقيق السلم بالوسائل الديمقراطية ، ووضع نهاية لاعمال إرهاب الدولة وللممارسات العنصرية بكل أشكالها . وهو حريم على أن يؤمن للأجيال المقبلة ما لم يستطع تحقيقه لنفسه ، الا وهو السعادة والرخاء .

إننا مطالبون بتوخي الحذر من بعض المناورات التي يلجأ اليها نظام بوتسا الذي يواصل إنفاق الملايين من الدولارات على حملة دعائية لتشجيع العديد من الجماعات المزيفة التي يجري إعدادها للتعاون معه . ونحن في فلسطين ، في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل قد مررنا بتلك المرحلة . فالاسرائيليون لديهم من يؤيدونهم ، وتتدفق عليهم ملايين الدولارات من الولايات المتحدة لتشجيع عملاتهم في بلدنا . إلا أن معتقداتنا وتصميمنا ونضالنا ، هي امور احبطت كل تلك المحاولات التي قام بها الاسرائيليون ومن يؤيدونهم ويبقونهم على قيد الحياة ، خاصة من خزائن الولايات المتحدة والاموال التي تجمع لهم في الولايات المتحدة ، مما يحرم شعب الولايات المتحدة مما هو حق له ، ويحرم أيضا العاملين في الامم المتحدة مما هو حق لهم .

إن نظام بوتسا ليس لديه الرغبة أو النية للدخول في أية مفاوضات جديدة . ويقول لنا رفاقنا في السلاح وأشقائنا في النضال إن كل ما يقوم به نظام بوتسا موجه ، على عكس ذلك ، نحو تدمير حركة تحريرهم الوطني . وليس في ذلك ما يبعث على الدهشة لنا . فنحن لدينا نفس العدو ونفس الاساليب في الاراضي الفلسطينية . ففي جنوب افريقيا يلجأ العدو الى قمع الحركات الديمقراطية وترسيخ وإدامة نظام الفصل العنصري وسيطرة الاقلية البيضاء ، وفي حالتنا لجأ العدو الى أيديولوجية ونرجسية الاصطناعية . ويعتزم نظام بوتسا أن يفرض ارادته على من قد يتحدث اليهم ويجبرهم على قبول ما يمليه عليهم . ومن الواضح تماما ، كما قال لنا ممثل المؤتمر الوطني الافريقي :

"إن الصراع في بلادنا قائم بين قوى التحرر الوطني والديمقراطية من ناحية ، وبين قوى العنصرية والرجعية من ناحية أخرى . وأي مفاوضات لابد وأن

(السيد ترزي ، منظمة
التحرير الفلسطينية)

تجرى بين هاتين القوتين ممثلتين في تكويناتهما التنظيمية المختلفة ...
ونحن نهيىب بالمجتمع الدولي في هذا الإطار أن يضم صوته الى المؤتمر الوطني
الافريقي ويرفض ، بغير تحفظ ، المجلس التشريعي الوطني المقترح الذي يعمس
نظام بوتا الى انشائه بتشريع يسنه البرلمان القائم على الفعل العنصري وعلى
أساس الدستور ، والذي أدانته الجمعية العامة ومجلس الامن معتبرين إياه باطلا
ولاغيا . ويسعى المجلس التشريعي الوطني الى ترسيخ هياكل الفصل العنصري
وإضفاء الشرعية عليها ، تلك الهياكل التي تناضل لكي نقضي عليها" . (A/42/
PV.72 ، ص)

وختاما ، ينبغي لنا أن نتوقف لحظة لنتساءل : هل يجوز للجريمة ضد الانسانية
أن تستمر الى الابد ، أم يجب علينا أن نوجد قوانا لكي نضع نهاية لها ؟

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٠